مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٥) ذو الحجة ١٤٤١هـ - أغسطس ٢٠٢٠م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- عبد القادر كاوير
- ريم أبو حسين
- حسن إدريس طويل
- متوكل دقاش
- عمرو منصور
- الدكتور/ ناصر النائي آدم
- أبوبكر تيبو سيسي
- تيماء عبد الهادي

www.kfcris.com

المحتويات

بدر الخرعان

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

- **إثيوبيا: تأجيل الانتخابات وانعكاساتها على المشهد السياسي**
عبد القادر كاوير ٤

- **الحدود الهشة وانتشار الإرهاب في إفريقيا:**
معضلة تبحث عن حل (مالي والنيجر أنموذجًا)
ريم أبو حسين ١٤

- **إريتريا: حراك الداخل ومعارضة المهجر**
حسن إدريس طويل ٢٦

- **السودان:**
مستقبل حكومة حمدوك وعلاقاتها بالمؤسسة العسكرية وقوى التغيير
متوكل دقاش ٣٤

- **تنزانيا ومبادرة الحزام والطريق... الدلالات الإستراتيجية**
عمرو منصور ٤٣

- **تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار:**
الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) نموذجاً
الدكتور/ ناصر النائي آدم ٥٤

- **السنغال:**
آثار كوفيد١٩ في الاستثمار الأجنبي المباشر
أبوبكر تيبو سيسي ٦٧

- **تحرك الأزهر في إفريقيا: المحفزات والآليات**
شيماء عبد الهادي ٨٠

إثيوبيا: تأجيل الانتخابات وانعكاساتها على المشهد السياسي

عبد القادر كاوير - باحث في الشأن الإفريقي - نيروبي.

مقدمة

ما إن صادق المجلس الفيدرالي وهو الغرفة الثانية في البرلمان الإثيوبي على توصيات المجلس الدستوري بتأجيل الانتخابات العامة في إثيوبيا بتاريخ ١٠ يونيو الماضي حتى بدأت نذر التوترات تطل برأسها على المشهد الإثيوبي، وبالفعل شهدت البلاد بعد أيام من الإعلان عن تأجيل الانتخابات موجة من العنف والمظاهرات التي انطلقت في أديس أبابا العاصمة وفي إقليم أوروميا وتحديداً، في مدينة أداما، على بعد نحو ١٠٠ كيلومتر شرق أديس أبابا، وهي واحدة من أكبر مدن منطقة أوروميا في بلدة شيرو، في شرق إثيوبيا في أوروميا، وشهدت الاحتجاجات خروج الآلاف من المحتجين خلال ثلاثة أيام متتالية ٢٩، ٣٠ يونيو، و١ يوليو، قتل فيها العشرات برصاص الشرطة والأمن وزادت حدتها بعد مقتل المطرب والمؤلف الغنائي «هاشالو هونديسا» البالغ من العمر ٣٤ عاماً، يوم الاثنين الموافق ٢٩ يونيو، برصاص مجهولين، واضطرت الحكومة لقطع خدمة الإنترنت من كل أنحاء إثيوبيا ونشرت قوات الجيش والشرطة في الشوارع لاحتواء الموقف، وأعلنت الحكومة إلقاء القبض على أشخاص قالت إنهم مشتبهون في عملية اغتيال الفنان الشاب، كما اعتقلت عددًا من زعماء المعارضة، منهم المعارض الأورومي البارز جوهر محمد، وبكيلا جيبيرا قائد الحزب الأورومي المعارض، وأغلقت عددًا من وسائل الإعلام، منها شبكة أوروميا الإعلامية وتلفزيون تغراي، بالإضافة لآلاف من المتظاهرين، وانضم إقليم تغراي لموجة المظاهرات والاحتجاجات بخروج الآلاف في شوارع مدن الإقليم، منددين بالسلطة وبتأجيل الانتخابات العامة، وهدد الإقليم بتنظيم انتخابات من طرف واحد ودون موافقة الحكومة الفيدرالية؛ مما زاد من الاحتقان السياسي في الإقليم.

تأجيل الانتخابات يطلق شرارة الأحداث

كان من المقرر أن تُجري إثيوبيا انتخابات عامة في ٢٩ أغسطس الماضي وهو ما يترتب عليه انتهاء ولاية البرلمان الحالي في سبتمبر ٢٠٢٠م وأن يتم انتخاب رئيس مجلس وزراء جديد أو التجديد لرئيس

الوزراء الحالي آبي أحمد الذي جاء إلى السلطة عام ٢٠١٨م أثر ثورة شعبية أدت لاستقالة رئيس الوزراء السابق هايلي مريم ديسالين في منتصف فبراير من العام ٢٠١٨م. وانطلقت المظاهرات المناوئة لديسالين المنتمي لعرقية التغراي من إقليمي أرومو والأمهرا منذ نوفمبر ٢٠١٥م[١]، ولكن أعلنت الحكومة عن تأجيل الانتخابات إلى ما بعد نهاية العام الحالي بسبب انتشار فيروس كورونا، وأدى هذا التأجيل إلى انطلاق موجة العنف والمظاهرات التي أشرنا لها، وبلغت حصيلتها نحو ٢٣٩ قتيلاً وعشرات الجرحى حسب ما أوردت السلطات الإثيوبية ووقعت معظم الأحداث في إقليم أورومیا أكبر أقاليم إثيوبيا[٢].

تطبق إثيوبيا ما يسمى بالديمقراطية العرقية، حيث جاء دستور عام ١٩٩٤ كنتيجة مباشرة لذلك، وهو يمثل ركيزة بناء النظام الفيدرالي الحالي ذي المستويين للدستور. بالإضافة للحكومة المركزية توجد تسعة أقاليم ترسم حدودها على الخطوط العرقية، وتضم إثيوبيا ٩٠ مجموعة عرقية متميزة و٨٠ لغة، وقاد هذا التميز إلى الصراع العرقي الذي أدى لإسقاط حكومة منغستو هايلي مريام عام ١٩٩١ [٣]، وأجريت عدة انتخابات في البلد ابتداء من مايو ١٩٩٥م وفازت بها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية وهي تحالف يضم ٤ كيانات عرقية، هي: المنظمة الديمقراطية لشعوب أورومو(OPDO)، والحركة الديمقراطية لشعب الأمهرا (ANDM)، والحركة الديمقراطية لشعوب وقوميات جنوب إثيوبيا (SEPDM) وجبهة تحرير التيغراي (TPLF [٤]). أحزاب المعارضة، بسبب إقصائها من العملية الدستورية، وانعقدت الانتخابات الثانية عام ٢٠٠٠، ٢٠٠١م وسمحت الجبهة الديمقراطية الثورية للأحزاب بالمشاركة فيها، ولكن معظم زعماء المعارضة قاطعوا الانتخابات احتجاجًا على بطش وترهيب قوات الشرطة لهم ولأنصارهم، وحصل مرشحو المعارضة على عدد ١٢ مقعدًا من أصل ٥٤٧ مقعدًا، وجاءت انتخابات عام ٢٠٠٥م لتكون أكثر الانتخابات نزاهة وفازت الجبهة الديمقراطية الثورية بنسبة ٦٥٪ من أصوات الناخبين واحتجت المعارضة وانطلقت موجة احتجاجات قُتل خلالها نحو ٥٠ شخصًا وعشرات السجناء[٥].

في منتصف يونيو الماضي وافق (المجلس الفيدرالي وهو أعلى هيئة دستورية فيدرالية في البلاد ويمثل كل قوميات إثيوبيا، ويمثل الغرفة الثانية في البرلمان) بأغلبية ١١٤ عضوًا واعتراض ٤ أعضاء وامتناع عضو

---

(١) إثيوبيا تعلن الطوارئ بعد استقالة رئيس وزرائها، صحيفة إيلاف الإلكترونية، نقلا عن موقع «بي بي سي عربي»، فبراير٢٠١٨، على الرابط: www.elaph.co.

(٢) إثيوبيا تعلن ارتفاع عدد ضحايا العنف العرقي إلى ٢٣٩ قتيلًا، وآبي أحمد يتعهد بملء سد النهضة، تقرير على موقع بي بي سي عربي، ٨ يوليو٢٠٢٠م، على الرابط: www.bbc.com

(٣) عباس محمد صالح، التطرف الإثني في إثيوبيا، مخاطر البلقنة والصراع العرقي تحدق بالجمهورية، موقع العربي الجديد، ٥ نوفمبر ٢٠١٩م، على الرابط: www.alaraby.co.uk.

(٤) السيد على أبو فرحه، تداعيات الداخل الإثيوبي على الخارج الإقليمي، احتمالات متضاربة، مجلة قراءات إفريقية، عدد يوليو ٢٠١٨، على الرابط: www.qiraatafrica.com

(٥) «الموسوعة الإفريقية»، إثيوبيا- الدستور، مجلة قراءات إفريقية، موجودة على الرابط: www.qiraatafrica.com/home/encyclobedia.

على توصية المجلس الدستوري بتأجيل الانتخابات إلى حين انقضاء تهديدات فيروس كورونا على أن يتم إجراؤها في فترة لا تتجاوز ٩ شهور إلى عام، وبالتالي وافق على مواصلة واستمرار جميع المجالس الفيدرالية والإقليمية في العمل[٦]، وعلى أثر ذلك تقدمت كيريا إبراهيم رئيسة مجلس النواب الإثيوبي باستقالتها يوم ٩ يونيو، احتجاجًا على التأجيل، وقالت: «لست مستعدة للعمل مع مجموعة تنتهك الدستور، لافتة أنها «ترى دكتاتورية في طور التكوين»[٧].

مقتل الفنان الشاب ودوره في الاحتجاجات

ولم يكد الجدل والاحتجاج حول قرار الحكومة الإثيوبية بتأجيل الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في أغسطس المقبل بحجة مكافحة فيروس كورونا يهدأ، حتى انفجرت دوامة عنف جديدة إثر مقتل مغنٍ أورومي يحظى بشعبية كبيرة، ولم تكن هذه الاحتجاجات الأولى التي يشهدها الإقليم والتي لم تهدأ بوصول آبي للحكم الذي ينحدر من قومية الأورومو، وشهدت فترة حكمه عدة احتجاجات أدت لمقتل العديد من المتظاهرين، ولعل أبرزها الاحتجاجات في ٢٠١٩، عقب التهديدات الأمنية التي تلقاها «جوهر محمد» الحليف الأبرز السابق لآبي أحمد، والمعارض الحالي، الذي يقود الأورومو ضد الحزب الموحد بقيادة آبي «الازدهار»، رافعاً شعار «أورومو أولاً»، ودفع ما اصطلح تسميته بـ«عسكرة النزاع» قوات الأمن بمواجهة المعارضة الإثيوبية، ويعتبر هاتشالو هنديسا من أيقونات ثورة الأورومو، التي ألهمت حركة الاحتجاج الشعارات والهتافات وتحولت أغانيه لشعارات ثورية.

ولد هنديسا عام ١٩٨٥ في بلدة امبو بإقليم أوروميا في عام ٢٠٠٣م. وعندما كان عمره ١٧ عامًا اعتقلته السلطات وحكمت عليه مدة خمس سنوات عقب مشاركته في مظاهرات، وقضى مدة السجن، لكنه لم يوقف نشاطه السياسي وكتب أغانيه وهو في السجن. وفي عام ٢٠١٣م قام بجولة في الولايات المتحدة للترويج لأغانيه، واستمر يقدم أعماله الغنائية المؤثرة حتى اغتياله بواسطة مجهولين داخل سيارته في أديس أبابا يوم ٢٩ يونيو الماضي. ولا تزال دوافع الاغتيال غامضة ولكن المطرب كان قد تحدث عن تلقيه تهديدات بالقتل[٨]. ويبدو أن الأحداث لن تتوقف هنا في محطة مقتل الفنان وفي إقليم أوروميا وحده. ولكن يوجد عدد من الأزمات في أقاليم أخرى حيث تواجه السلطة في إقليمي التيغراي والأمهرا شمالي البلاد أزمة خطيرة؛ نتيجة التوتر حول مطالبات الأمهرا بالأراضي التي تديرها التيغراي

(٦) «الفيدرالي الإثيوبي ينهي الجدل ويقر تأجيل الانتخابات»، خبر على موقع العين الإخبارية، ١٠ يونيو ٢٠٢٠م، على الرابط: www.al-ain.com.

(٧) إثيوبيا.. استقالة رئيس مجلس النواب، خبر موجود على موقع وكالة الأناضول للأنباء، ١٠ يونيو ٢٠٢٠م، على الرابط: www.aa.com.tr.

(٨) « هونديسا.. من هو المغني الإثيوبي الذي رحل فتوتر الشارع، تقرير على موقع سكاي نيوز عربية، ١ يوليو ٢٠٢٠م، على الرابط: www.skynewsarabia.com.

وأدت إلى أعمال عنف بالوكالة. ويمكن لها أن تنفجر من جديد؛ نظرًا لعدم وجود قنوات التواصل بغية التوصل إلى حل وسط. وقد ظهر النزاع في عام ١٩٩١، عندما استولى متمردو التيغراي على السلطة الوطنية، حيث ضموا أراضي الأمهرا التاريخية، ولا تزال هذه المعضلة بؤرة صراع لرئيس الوزراء آبي أحمد، مع تصعيد الأمهرا للقضية، وفي الوقت الذي يعتقد فيه مواطنو أمهرا أن العديد من المناطق الرئيسية وخاصة مناطق «ولكيت» وراية تم ضمها إلى تيغراي، مع رسم خريطة الاتحاد الفدرالي الحالي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. يرى كثير من قيادات التيغراي أن الإقليم الذي حكم لنحو ثلاثة عقود، تعرض للإقصاء من قبل الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا عقب صعود آبي أحمد، الأمر الذي يزيد من خطر الصراع العسكري في الشمال. كما أن الإقليمين يشتركان في حدود متنازع عليها، وبينهما خلافات حول الموعد الذي ينبغي أن تجرى فيه الانتخابات. وبسبب جائحة فيروس «كورونا»، تم تأجيل الانتخابات الوطنية، التي كان من المقرر إجراؤها في أغسطس، والتي وصفت بأنها اختبار رئيسي لإصلاحات رئيس الوزراء آبي أحمد. ومن المتوقع إجراء الانتخابات في ٢٠٢١. ونتيجة للحريات الاجتماعية والسياسية الأكبر التي منحتها حكومة آبي أحمد، باتت المنافسة المتزايدة بين المجموعات العرقية والأحزاب السياسية سمة مميزة في البلاد، وتشير بعض التقارير إلى اتهام الأمهرا للتغراي بالاستيلاء على بعض المقاطعات الحدودية وأن بعض حكام الأمهرا قد تواطئوا مع حكومة التغراي، ولذلك جاءت انتفاضة عام ٢٠١٦م، وتقول المعارضة الأمهرية أن التغراي قاموا بتغيير الوضع الديمغرافي وفرض لغة التقرنجة منذ الثمانينيات[٩].

مسببات الصراع الداخلي الإثيوبي

في نهاية مايو ٢٠٢٠ صدر تقرير بعنوان: «الأمن والسلام «عن «معهد السلام والأمن «بجامعة أديس أبابا (IPSS)، ويرصد هذا التقرير مسببات الصراع في الداخل الإثيوبي، وأهم الفاعلين من القوى والأحزاب السياسية المهيمنة، ويوضح ديناميات وتفاعلات الصراع وحجم الاستجابة الحالية من قبل الحكومة ورئيس الوزراء آبي أحمد، ثم يعرض السيناريوهات المحتملة في ظل الانتخابات القادمة ويختتم بالخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الحكومة الفيدرالية والفاعلين الإقليميين كالاتحاد الإفريقي ومنظمة الإيغاد، ورغم أن التقرير صدر قبل أيام من أحداث العنف التي جرت في البلاد إلا أنه حمل في طياته تفسيرًا لها .

(٩) «مجموعة الأزمات الدولية تكشف الصراع بين التغراي والأمهرا في إثيوبيا»، عرض شيما البكش، المرصد المصري، ٢٤ يونيو ٢٠٢٠م، على الرابط: www.sad.ecsstudies.com.

تناول التقرير أسباب الصراع التي تتمثل في:

١- عدم المساواة الاقتصادية وبطالة الشباب، حيث لا يزال جزء كبير من السكان تحت سندان الفقر بنسبة ٢٩،٦٪ رغم النمو السريع والنجاح النسبي خلال العقدين الماضيين، وبحسب التقرير فإن برنامج الأغذية والزراعة العالمي يقدر أن أكثر من ٨ ملايين إثيوبي يحتاجون لمساعدات غذائية طارئة خلال عام ٢٠١٩م، في حين أن البطالة تُمثل تحديًّا وطنيًّا وهي المشكلة الأكثر انتشارًا بين شباب المدن.

٢- الهيكل الاتحادي المتنازع عليه، حيث لا يوجد إجماع للنخبة في إثيوبيا في عدة قضايا رئيسية تتراوح بين العلم الوطني واللغة، وتوجد قوتان مهيمنتان؛ الأولى: القوة الداعمة للهيكل الاتحادي وفعالية تنفيذ الحكم الذاتي على المستوى الاتحادي. والآخرة: القوى المركزية التي تنتقد النظام الاتحادي وتكثف من أعمالها العدائية لتقويض الوحدة الوطنية وزعزعة الاستقرار بين الجماعات الإثنية المختلفة، وإطلاق العنان لتوترات الأغلبية والأقلية، وعليه لا يزال الهيكل الفيدرالي محل نزاع بين كلا القوتين، ومن المرجح أن تكون القضية الحاسمة في الانتخابات.

٣- عدم وجود سيادة للقانون وانهيار النظام، فعلى الرغم من احتواء وسيطرة الجبهة الثورية منذ عام ١٩٩١ على المشهد السياسي من عمليات القمع والتسلط من خلال إدخال سلسلة من القوانين المقيدة التي مكنتها من إسكات المعارضة والنشطاء السياسيين والصحفيين، ومنذ عام ٢٠٠٥ استخدمت الحكومة القوانين لمضايقة واعتقال المعارضة؛ مما نتج عن ذلك المظاهرات المستمرة. وقام آبي أحمد عند وصوله للسلطة عام ٢٠١٨ بتعديل بعض هذه القوانين ولكن لم تتوقف الأجهزة الأمنية من القيام بالعمليات الترهيبية مع وجود للمجموعات من الشباب في مناطق الأورومو والأمهرا وتنافسها للاستيلاء على السلطة وعدم قدرة الحكومة الفيدرالية في السيطرة على ذلك.

٤- العوامل الأمنية العابرة للحدود والجغرافيا السياسية: حيث تنبع التحديات الأمنية الخارجية جزئيًّا من التغيرات الجيوسياسية العابرة للحدود، وترتبط بشكل رئيسي بالحدود والموارد، وهنا نشير للصراع مع الصومال على إقليم أوغادين، ومع إريتريا والأراضي المتنازع عليها، على الرغم من تحسن العلاقات بعد توقيع اتفاقية السلام بين البلدين عام ٢٠١٩، فيما كانت العلاقة مع مصر هي الخلاف حول استخدام مياه النيل وتحديدًا سد النهضة، ويزعم البعض أن مصر تدعم المعارضة الأورومية وجبهة تحرير أوغادين، علاوة على ذلك وجود جماعات متطرفة ومتمردة مثل حركة الشباب وتدفق اللاجئين باستمرار من إريتريا وجنوب السودان وانتشار السلاح[١٠].

(١٠) نسرين الصباحي، تقرير السلام والأمن بجامعة أديس أبابا، المرصد المصري، ٥ يونيو ٢٠٢٠م، على الرابط: www.sad.ecsstudies.com.

على مدى العقود الثلاث الماضية كانت الثقافة السياسية في إثيوبيا تركز بشكل رئيسي على العرق، ودفعت الأحزاب التي تشكل معظمها على أسس عرقية جدول أعمالها مع تركيز قليل على الموضوعات المهمة، مثل القضايا الاجتماعية أو الاقتصادية، ويقول «جير ماتشو أليمو» أستاذ القانون بجامعة أديس أبابا: «إن الجميع يحاولون تبرير وجودهم من خلال الادعاء بأن الآخرين سيهاجمونك كمجموعة عرقية، ليس لديهم آخر للوجود»، ويضيف: «العرق يجعل من الصعب على الناس أن يجتمعوا ويقاتلوا من أجل حقوقهم، ويعتقدون أنهم مختلفون أكثر من بعضهم البعض»[١١].

تهيمن على المشهد الإثيوبي قوى تتوزع النفوذ والتأثير فيما بينها، وهي أولاً: القوى المركزية، وتتمثل في:

١- الجبهة الثورية لشعوب إثيوبيا، وهي حزب الازدهار الحاكم حاليًّا (PP)، وهو في الأصل عبارة عن ائتلاف أربعة أحزاب إقليمية ورث الجبهة الثورية التي جاءت للحكم عام ١٩٩١ والتي فشلت في تحقيق الديمقراطية الحقيقية، وبدأت تضعف خاصة بعد وفاة مليس زيناوي عام ٢٠١٢م. ولما جاء آبي أحمد حولها لحزب الازدهار وانسحبت منه جبهة تحرير التغراي أحد الأحزاب الرئيسة.

٢- مواطنو إثيوبيا من أجل العدالة الاجتماعية (ECSJ)، وهو تشكيل يضم سبعة أحزاب بقيادة بيرهانو نيغا الفائز في انتخابات عام ٢٠٠٥ في أديس أبابا ودوائر انتخابية أخرى رئيسية ويمتلك قاعدة شعبية في أديس أبابا ومناطق في الجنوب وأجزاء من أمهرا.

٣- القوى الإثنية وتشمل أحزاب الأورومو الفيدرالية، وأهمها: حزب الأورومو الفيدرالي، مؤتمر أورومو الشعبي، الحركة الفيدرالية الديمقراطية، جبهة تحرير الأورومو.

٤- الحركة الوطنية للأمهرا: ونشأت عام ٢٠١٨ بهدف الدفاع عن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعب الأمهرا، وتمتلك قاعدة شبابية كبيرة، وتستطيع المنافسة في الانتخابات.

٥- جبهة تحرير الأوغادين: نشأت عام ١٩٨٤ كحركة تمرد انفصالية لتحقيق مصير الشعب الصومالي في الأوغادين الذي تسيطر عليه إثيوبيا. ولديها شعبية كبيرة في إقليم الأوغادين ووقعت اتفاقية سلام مع حكومة آبي أحمد في أكتوبر ٢٠١٨ أنهت العداوة وألقت السلاح وأعادت دمج قواتها في الجيش الإثيوبي.

٦- جبهة تحرير التغراي، وهي حركة يسارية تأسست عام ١٩٧٤ كحزب سياسي وكانت جزءًا من الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا، حيث سيطرت جبهة التغراي عليها مدة طويلة لكن نفوذها بدأ في التضاؤل حتى خروجها في يناير ٢٠٢٠.

---

(١١) هل يستطيع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد اختراق الانقسام العرقي في إثيوبيا؟، تقرير على موقع«دي دبليو DW، ١ مارس٢٠٢٠م، على الرابط: www.dw.com.

كما توجد الحكومة الفيدرالية ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن أهم الوزارات وزارة السلام التي تأسست عام ٢٠١٨ للحفاظ على الإصلاحات الأخيرة وضمان سيادة القانون، وتشرف على مكاتب السلام والأمن والمخابرات وشبكة المعلومات والشرطة وإدارة شؤون اللاجئين والحفاظ على النظام العام وتحديد العوامل التي تثير النزاعات، وهناك أيضًا وكالات إنفاذ القانون الإقليمية، مثل الجيش والأمن والشرطة الإقليمية[١٢].

التحديات التي تواجه آبي أحمد في ضوء التطورات الداخليةإثيوبي

وصل آبي أحمد للسلطة عام ٢٠١٨ نتيجة لثورة شعبية أدت تحت الضغط لاستقالة رئيس الوزراء السابق مريام ديسالين، في فبراير ٢٠١٨، وكان خلف مليس زيناوي المتوفى عام ٢٠١٢، ومع وفاة زيناوي ضربت الانقسامات العرقية الائتلاف الحاكم ولم تنجح جهود ديسالين في احتواء السخط الشعبي عن طريق القمع، لتندلع موجة كبيرة من الاحتجاجات منذ عام ٢٠١٦، وقام الائتلاف الحاكم بانتخاب أول رئيس وزراء من قومية الأورومو وهو آبي أحمد، والذي بمجرد توليه السلطة وجد تركة ثقيلة ومجتمعًا مفككًا ومتعدد الإثنيات على وشك الدخول في حرب أهليه، ونظام سياسي قمعي تسيطر عليه أقلية عرقية عبر شبكة من المحسوبية وأجهزة أمنية متوسعة النفوذ وصراع جيوسياسي وعسكري حول طرق التجارة والممرات المائية وظلال للحروب بالوكالة القادمة من الشرق الأوسط وتزاحم للقوى الأجنبية الساعية لموطئ قدم في دول الجوار، بداية من جيبوتي مرورًا بالصومال وصولاً للسودان[١٣].

وتزامن مع ذلك تجدد الصراعات والنزاعات الإثنية لأسباب مختلفة، مثل الخلافات الحدودية بين الأقاليم والهيمنة على المراعي، والمياه والمصالح الاقتصادية وتسببت في نزوح أكثر من مليوني شخص داخل البلاد. وتركزت الصراعات بين الأورومو والقوميين الصوماليين والعفر، كما تصاعدت النزعة الانفصالية لجبهة تحرير الأوغادين، بالإضافة لمظاهرات لأسباب عديدة في عدة مناطق، فضلاً عن نجاح قومية سيداما، وهي أكبر قوميات الجنوب الإثيوبي في الحصول على حكم ذاتي، بعد إجراء استفتاء في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩، حيث صوت نحو ٩٨٪ من الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء وتصبح بذلك الإقليم العاشر في إثيوبيا[١٤]. بجانب التصعيد العرقي والمناطقي والصراعات بين الأقاليم في ما بينها من جهة، وصراعها مع الحكومة المركزية

(١٢) نسرين الصباحي، تقرير السلام والأمن بجامعة أديس أبابا، سبق ذكره.

(١٣) محمد السعيد، صعود آبي أحمد.. رجل النهضة الإثيوبية وعرابها القادم، مقالة على موقع الجزيرة نت، ٢٥ يوليو٢٠١٨م، على الرابط: www.aljazeera.net.

(١٤) محمد مصطفى جامع، «سيداما»، الإقليم العاشر في الفيدرالية الإثيوبية بإجماع المصوتين... لماذا انتصر دعاة الانفصال؟، مقال على موقع «نون بوست»، ٢٥ نوفمبر٢٠١٩م، على الرابط: www.noonpost.com.

من جهة أخرى، صعدت المعارضة السياسية أيضًا من مواقفها ومعارضتها لحكومة آبي أحمد، حيث شرعت خلال الفترة الأخيرة في تكوين تحالفات سياسية وائتلافات للاستعداد لخوض الانتخابات القادمة وزيادة القدرة على الحشد والتعبئة في مواجهة التحالف الحاكم. ففي مايو ٢٠١٩ اتفقت خمسة أحزاب سياسية على تأسيس ائتلاف حزبي معارض جديد أطلقوا عليه «الحزب الديمقراطي الإثيوبي الموحد». ويضم كلاً من المجلس الانتقالي الوطني، وحركة الشعوب الإثيوبية، وحزب الفصح الإثيوبي الديمقراطي، (توسا)، واتحاد شعوب أورومو الديمقراطي وحركة نجوم إثيوبيا الخضراء الديمقراطية. كما تحالفت قوى معارضة أخرى تحت مسمى «حزب المواطنين الإثيوبيين من أجل العدالة الاجتماعية»، وظهور بعض الأحزاب الجديدة الصغيرة[١٥]. وبصورة عامة يمكن تلخيص أبرز التحديات التي تواجه آبي أحمد وحكومته في المرحلة القادمة في الآتي:

١- استمرار الصراعات والتوترات العرقية، والتي من شأنها التأثير سلبًا على شعبيته، كما يمكن أن تودي إلى تعطيل الانتخابات خاصة أنها أسهمت في منع إجراء المسح السكاني العام.

٢- الانقسامات داخل الائتلاف الحاكم. فعندما دعا آبي أحمد لدمج أحزاب التحالف مطلع العام الماضي في حزب واحد هو «الازدهار» قامت جبهة تحرير التغراي بالانسحاب من الائتلاف الحاكم وتحولت للمعارضة.

٣- عودة نشاط الحركات المسلحة، حيث بدأت تلوح في الأفق مخاوف من عودة بعض الحركات والقوميات التي وقعت معها الحكومة اتفاقات، مثل جبهة تحرير الأورومو.

٤- التهديدات الإرهابية: وتمثلها حركة الشباب وتنظيم داعش الذي ينشط في الصومال والذي هدد باستهداف الدولة الإثيوبية وتم القبض على بعض الخلايا في العاصمة أديس أبابا، كما أن تهديد حركة الشباب للقوات الإثيوبية في الصومال مستمر.

٥- الدعوات الانفصالية، فبعد حصول قومية سيداما على الحكم الذاتي تسعى قوميات وأقاليم أخرى للحصول على استقلال، مثل الإقليم الصومالي الإثيوبي. وهناك ثماني قوميات أخرى ترغب في ذلك.

٦- انتقام قومية التغراي، التي تحاول بشتى الطرق تعطيل مسيرة آبي أحمد وإفشال مشروعه الإصلاحي، بل السعي لإسقاطه وإعادة التغراي للسلطة من جديد، بالإضافة إلى تغذية الدعوات الانفصالية التي تهدد البلاد وتدخل النظام في أزمات متعددة.

٧- توحيد المعارضة السياسية أمام التحالف الحاكم سينافس بقوة على الانتخابات ويخلق مزيدًا من الضغوط على النظام، وفي يونيو ٢٠١٨ وأثناء إلقائه خطابًا في ساحة «مسكل» في العاصمة أديس

(١٥) «خمسة أحزاب إثيوبية معارضة تقرر تأسيس ائتلاف جديد»، خبر على موقع العين الإخبارية، ١٤ مايو ٢٠١٩م، على الرابط: www.al-ain.com

أبابا، تعرض آبي أحمد لمحاولة اغتيال، وهو ما عده البعض محاولة لتقويض جهوده الإصلاحية وتحقيق السلام في ظل النزاعات مع الدول المجاورة ومع مصر على سد النهضة. وفي يونيو من العام المنصرم قاد الجنرال أسامنيو تيسيجي مدير جهاز الأمن في إقليم أمهرا محاولة انقلاب أسفرت عن اغتيال حاكم ولاية أمهرا «ميكونن» ومستشاره في مدينة بحر دار. وقامت الشرطة بقتل «تيسيجي» بينما اغتيل قائد الجيش الإثيوبي الجنرال سياري ميكونن على أيدي مجهولين في ذلك التوقيت، وأدت هذه الأحداث لاعتقالات في صفوف حزب أمهرا، بينما فر آخرون متهمون بالتورط في محاولة الانقلاب[١٦].

بالمقابل هنا بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها القول إن آبي أحمد يمتلك بعض الفرص للاستمرار في السلطة والفوز في الانتخابات؛ فهناك ما يدعم شعبيته ويزيد من فرص استمراره، مثل الإجراءات التصحيحية الداخلية التي اتخذها منذ مجيئه وما أحدثته من تغير في المناخ السياسي بالبلاد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح باب الحريات السياسية، وحشده كذلك لأكبر عدد من المواطنين للالتفاف حوله من خلال ترويج مشروع «سد النهضة» ونجاحه في بداية ملئه رغم الصعوبات و»التهديدات المصرية« باعتبار أن سد النهضة مشروع قومي يمثل «أمل لكل الإثيوبيين». كما أن آبي أحمد وجد دعمًا دوليًّا وإقليميًّا في توجهاته الخارجية ونجح في تصفير بعض الأزمات الخارجية، مثل الاتفاق مع إريتريا وحل مشكلة حركة تحرير الأوغادين وتوسطه بين مكونات الحكم الانتقالي في السودان ومحاولاته في الوساطة بين الفرقاء الصوماليين، وعلى أثره أعلنت الأكاديمية السويدية عام ٢٠١٩منحه جائزة نوبل للسلام؛ «نتيجة لجهوده في تحقيق السلام والتعاون الدولي»[١٧].

السيناريوهات الممكنة

يذهب تقرير الأمن والسلام المذكور الذي أصدره معهد دراسات السلام والأمن بجامعة أديس أبابا لوضع ثلاثة سيناريوهات محتملة، يمكن أن يحدث أي منها في مستقبل الأيام في إثيوبيا، وهي:

١- أفضل سيناريو: عقد انتخابات نزيهة وذات مصداقية مع تعزيز الحزب الحاكم (الازدهار) لمعارضة قوية وموحدة للأحزاب، حيث يكون الناخب لديه بدائل حقيقية من خلال تعزيز الإصلاحات على مختلف الجبهات وخاصة في قطاع الأمن، وعلى المعارضة أن تعمل على بناء السلام وأن يتوقف العنف ويسود حكم القانون.

(١٦) رحمة حسن، إثيوبيا سياسات آبي أحمد الداخلية بين دعوى الإصلاح ومواجهة حركات تمرد على حكمه، المرصد المصري، ١ نوفمبر٢٠١٩م، على الرابط: www.sad.ecsstudies.com

(١٧) «لماذا فاز آبي أحمد بنوبل للسلام؟»، تقرير على موقع «بي بي سي عربي»، ١١ أكتوبر٢٠١٩م، على الرابط: www.bbcarabic.com

٢- السيناريو الأكثر احتمالاً: ستعقد انتخابات نزيهة وذات مصداقية، لكن مع ضعف نسبي للائتلاف الحاكم وتضعضع المعارضة وبالتالي لن يفوز حزب واحد بالأغلبية لتشكيل الحكومة وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى تشكيل ائتلافات؛ مما يؤدي إلى حكومة غير مستقرة.

٣- السيناريو الأسوأ: فشل الحكومة في عقد انتخابات نزيهة؛ مما يؤدي لاضطرابات وانقسامات إثنية وانعدام الأمن والقانون وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي من المرجح أن يلجأ الحزب الحاكم إلى التدابير الأمنية المشددة لوقف العنف والاستمرار في احتكار المشهد السياسي والعودة للحكم الاستبدادي مما يمهد لحرب أهلية[١٨].

خاتمة

تثير الأوضاع المضطربة في إثيوبيا القلق في منطقة الشرق والقرن الإفريقي، وتبدو الرؤية ضبابية ليس حول النظام الحاكم فحسب، وإنما حول مجمل البلد الذي يمر بحالة انقسام كبيرة تهدد كيانه. ومن شأن انفراط العقد في إثيوبيا أن ينعكس على الأمن والاستقرار في المنطقة الهشة أصلاً، وما لم تقُدِ الحكومة الإثيوبية مبادرة سياسية شاملة لنزع فتيل العنف الإثني بمخاطبة جذور المشكلة الاقتصادية والسياسية وقيادة مصالحات بين الإثنيات المتناحرة فإن البلاد لا محالة ذاهبة لحرب أهليه شاملة.

(١٨) نسرين الصباحي، تقرير السلام والأمن بجامعة أديس أبابا، سبق ذكره.

الحدود الهشة وانتشار الإرهاب في إفريقيا: معضلة تبحث عن حل (مالي والنيجر أنموذجًا)

ريم أبو حسين - باحث سياسي - القاهرة.

مقدمة

لقد عانت منطقة الساحل التي تضم كلاً من مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، وبوركينا فاسو من عدم الاستقرار السياسي لعدة عقود، وصراعات داخلية، وعنف مستمر بين الجماعات المحلية في تلك الدول؛ مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، الأمر الذي جعلها من أكثر مناطق إفريقيا اليوم احتضانًا للإرهاب الدولي وأرضًا خصبة للجماعات الإرهابية.

وقد لعبت الحدود الهشة بين تلك الدول والتي تعاني من عدم الانضباط وفقدان السيطرة دوراً هاماً في تشجيع الكثير من الجماعات الإرهابية في تنفيذ الكثير من عملياتها عبر حدود تلك الدول بل والسيطرة على بعض أقاليمها الداخلية الأمر الذي ساعد على انتشار الإرهاب وزعزعة الاستقرار في دول الجوار.

وبالنظر للوضع الحالي في تلك المنطقة نجد أن دولة مالي من أقل الدول استقراراً وأكثرها تعرضاً للهجمات من قبل الجماعات الإرهابية التي استقرت في شمال البلاد وهو الجزء الذي عانى لعقود طويلة من الأزمات والاضطرابات، وعدم الاستقرار السياسي نتيجة تهميش الحكومات الوطنية التي تعاقبت على إدارة شؤون البلاد منذ الاستقلال للإقليم في خطط التنمية الاقتصادية، وكذلك فقر الخدمات العامة المقدمة من تعليم ورعاية صحية...إلخ.

وتمثلت تلك الاضطرابات في إعلان جماعة الطوارق الإثنية الأكثر نشاطاً في شمال البلاد التمرد لعقود طويلة بلغت ذروتها مع وقوع أزمة ٢٠١٢، حيث قامت بهجمات مسلحة ضد القوات الحكومية، وأعلنت قيام دولة الطوارق في الشمال، وانفصال الإقليم عن البلاد. الأمر الذي انعكس بشكل واضح على دول الجوار خاصة دولة النيجر التي تضم بين أراضيها مواطنين ينتمون لإثنية الطوارق، مما أدى إلى تردي الأوضاع بشكل كبير في المنطقة الحدودية بين البلدين.

أوضاع داخلية وإقليمية ساهمت في هشاشة الحدود بين مالي والنيجر

تعاني دولة مالي مثلها مثل الكثير من البلدان الإفريقية من مشكلة الاندماج الوطني الأمر الذي أثر بشكل كبير على تماسك الدولة، وفقدت الحكومة المركزية سيطرتها على أقاليمها المختلفة، مما أثر بالتبعية على البلدان المجاورة خاصة تلك التي تتداخل فيها المجموعات العرقية بعضها البعض عبر الحدود مما أضعف تلك الحدود بشكل كبير.

وبالتالي فهناك ارتباط قوي بين تلك المشكلة التي تعاني منها مالي والواقع الحدودي مع النيجر.

المجموعات العرقية عبر الحدود

تضم المناطق الحدودية ثلاث عرقيات هي الطوارق، والفولاني، والسونغاي

١- الطوارق Tuareg

مجموعة إثنية بدوية يعود وجودها في المنطقة إلى القرن الخامس عشر. تمتد عبر خمس دول الجزائر، وليبيا، ومالي، والنيجر، وبوركينا فاسو. أبداً لم يشكل الطوارق كياناً متماسكاً ومتجانساً، وتاريخهم مليء بحالات الاقتتال والتنافس بين اتحادات الطوارق المختلفة [١].

وعلى الرغم من وجود تمييز جغرافي يعكس وجود طوارق شماليين، وطوارق جنوبيين إلا أن الطوارق في كل من النيجر ومالي ينتميان إلى نفس المجموعة وهم الطوارق الجنوبيون. يعيش نصف مليون في مالي، ومليونان في النيجر.

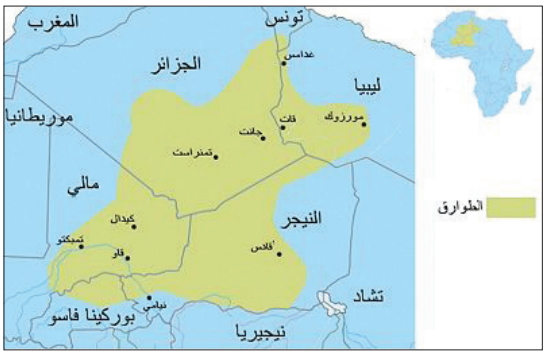

خريطة توزيع الطوارق في منطقة الساحل

المصدر: http://www.rouyaturkiyyah.com

(1) Fransje Molenaar, et al, The status Quo Defied The legitimacy of traditional authorities in areas of limited statehood in Mali, Niger and Libya, September 2019 http://www.clingendacl.org p.27.

٢- الفولاني Fulani

مجموعة عرقية منتشرة على نطاق واسع في منطقة غرب إفريقيا، يغلب عليها الطابع الرعوي، تعيش في العديد من دول المنطقة بما في ذلك مالي والنيجر. تزداد الحياة صعوبة للفولاني مما يضطرهم إلى الدخول في صراع عنيف للوصول إلى الموارد المحدودة بالأساس مع السكان المستقرين، ولا سيما في مالي والنيجر ونيجيريا وبوركينا فاسو، ويقدر عددهم في مالي بـ٣ ملايين نسمة في حين يقدر العدد في النيجر بمليون وستمائة ألف[٢].

٣- سونغاي Songhai

شعب سونغاي مزارعون مستقرون بغرب إفريقيا، فهم أحفاد إمبراطورية سونغاي التي امتدت إلى الساحل الغربي خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر حتى غزاها المغاربة، وكانت عاصمة إمبراطورية سونغاي بلدة جاو الواقعة في مالي ويواصل السونغاي اليوم ممارسة زراعة الكفاف (زراعة تعتمد على الاكتفاء الذاتي) خاصة في مالي والنيجر وبنين وبوركينا فاسو[٣].

أزمة الاندماج الوطني في مالي

منذ استقلال مالي في عام ١٩٦٠، والدولة ليس لها وجود في الشمال، وأصبح هناك تمايز واضح شمال أكثر تضرراً من الجفاف، وأقل تنمية تمثل تمبكوتو وغاو وكيدال أهم مدنه، وجنوب يضم العاصمة باماكو، وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية بالبلاد وجميع الخدمات العامة[٤].

علاوة على ذلك فقد تم تهميش سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق سياسيًّا، واستبعادهم من المشاركة في حكم البلاد، أو تقلد المناصب السياسية العليا في حين سيطرت جماعة البامبارا (تعد أكبر إثنية في البلاد وترتكز في الجنوب) على مقاليد الحكم في البلاد لعقود طويلة مستأثرة بثروات البلاد بالقدر الأكبر من عوائد خطط التنمية الاقتصادية والخدمات العامة.

تسبب هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سلسلة طويلة من الأزمات السياسية ما زالت تعاني مالي من آثارها حتى يومنا هذا.

(2) Boukary Sangare, Fulani people and Jihadism in Sahel and West African countries, February 2019. http:// www.frstrateg ie.org p.1.

(3) Fransje Molenaar, Op. Cit.

(٤) «أزمة مالي والتدخل الخارجي»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: وحدة تحليل السياسات فبراير٢٠١٣ على الرابط http://www.dohainstitute.org ص٥.

الطوارق تاريخ طويل من التمرد

شهدت مالي أربع حركات تمرد فيما بين عام ١٩٦٠ وحتى الآن:

التمرد الأول من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٤

قامت به جماعة من الطوارق ضد نظام موديبو كيتا الشيوعي أول رئيس لدولة مالي وكانت مطالب المتمردين تقتصر على تحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في شمال البلاد.

وكان رد فعل الدولة عنيفاً، وتم ردع التمرد بوحشية وفرض عقاب على العرب، والطوارق، على الرغم من حقيقة عدم مشاركة العرب، ومشاركة عدد قليل من الطوارق، ولم ينتج عن تمرد ١٩٦٣ تحقيق أي اتفاق سلام(٥).

تمرد الطوارق الثاني: من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦

بدأ التمرد بقيام الحركة الشعبية لتحرير أزواد بقيادة إياد أغ غالي بمهاجمة نقطة عسكرية في ميناكا، حيث طالب المتمردون بتقليل الوجود العسكري المالي في الشمال، وإعطاء المزيد من السلطات السياسية للجهات المحلية، وتوفير مزيد من الموارد للمشروعات التنموية في الشمال، وقد قوبلت تلك الطلبات بالرفض من الحكومة المركزية في بامكو العاصمة، واستمر القتال العنيف بين الطرفين (الحكومة والمتمردين).

وفي نهاية الأمر وافق الرئيس موسى تراوري على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع قادة الثوار في تامنراست بالجزائر، ما نتج عنه التوقيع على اتفاق سلام في يناير ١٩٩١ بين باماكو وحركة أزواد الشعبية، وبين الجبهة الإسلامية العربية الأزوادية (٦).

وقد منح الاتفاق الشمال وضعاً خاصاً بالإضافة إلى مزيد من السلطات السياسية والإدارية للسكان المحليين، كما نص الاتفاق على تقليل الوجود العسكري للحكومة المركزية، والانسحاب العسكري من مناطق الرعي، فضلاً عن المناطق المكتظة بالسكان، ومنح ما يقرب من ٥٠٪ من السكان ٥٠٪ من برنامج التنمية المقبل للمناطق الشمالية، ولم ينفذ هذا الاتفاق على الإطلاق.

وبعد مرور شهرين من توقيع الاتفاق تم الإطاحة بالرئيس تراوري من خلال انقلاب عسكري.

وبدأت مفاوضات أخرى مع الحكومة الانتقالية بقيادة أمادو تومانى توري في أبريل ١٩٩٢، وقامت

---

(٥) فتحية فرقاني، «تأثير التعدد الاثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية» ديسمبر ٢٠١٥ على الرابط http://www.rouyaturkiyyah.com ص٩.

(٦) ستيفاني بيزارد، مايكل شوركين «تحقيق السلام في شمال مالي الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة» على الرابط http://www.rand.org ص٣٩.

جميع الأطراف بتوقيع ما يعرف بالميثاق الوطني، والذي قدم الامتيازات ذاتها إلى حد كبير على غرار اتفاق تامنراست[٧].

وعلى الرغم من الميثاق الوطني ظل الشمال في حالة حرب، وواصلت الميليشيات والمتمردون قتال كل منهما الآخر، وقتال الجيش المالي من ناحية أخرى إلى أن تراجع العنف في نهاية ١٩٩٦.

تمرد الطوارق الثالث من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ (بروز النيجر داخل الأحداث)

تجدد العنف في شمال مالي عام ٢٠٠٦ حيث بدأ التمرد حين ترك ١٥٠ ضابطاً من الطوارق ثكناتهم العسكرية بكيدال وميناكا وتيسالت بأسلحتهم ومركبات الجيش تحت قيادة حسن أغ فاجاجا وهو برتبة مقدم من الطوارق، وسريعاً ما استولى اياد أغ غالي على قيادة الجماعة الجديدة وهي التحالف الديموقراطي من أجل التغيير، وطالب بالتنفيذ الكامل للميثاق الوطني عام ١٩٩٢ [٨].

ودخلت باماكو في مفاوضات مع التحالف الديموقراطي من أجل التغيير، وقاموا بتوقيع اتفاق سلام في غضون ثلاثة أشهر يطلق عليه اتفاقية الجزائر، وكانت مشابهة إلى حد كبير في وعودها للاتفاقات السابقة، وبموجب هذا الاتفاق تولى الأمن في الشمال الوحدات الأمنية الخاصة التي تتشكل بصورة أساسية من سكان الشمال.

رفض كل من فاجاجا، وإبراهيم أغ باهنغا اتفاقيات الجزائر، وشنت القتال مرة أخرى بعد أقل من عام.

ومما هو جدير بالذكر أنه في مايو ٢٠٠٧ شارك متمردو طوارق مالي بجانب طوارق النيجر في أعمال قتالية بالنيجر، لكن هذا التحالف لم يدم طويلاً وركز الماليون على القتال في منطقتهم داخل الحدود المالية.

أزمة ٢٠١٢ وتوطن الجماعات الإرهابية في شمال مالي

إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارق وطنية، ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية) نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي أحضرته كتائب طوارقية كانت تخدم ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه.

لم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في ٢٠١٢، فلقد نسجت المجموعات الإسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادلة اقتصاديًّا وأمنيًّا خلال السنوات القليلة الماضية.

---

(٧) ستيفاني بيزارد، مايكل شورين مرجع سابق ص٤١.

(٨) المرجع نفسه.

ساهم تحول طرأ على بعض قيادات التمرد الطوارقي، وعناصره في تسجيل التحالف، وأصبحت هناك خطوط متقاطعة بين جماعات الطوارق والجماعات الإرهابية. هناك عدة حركات لعبت دورًا هامًّا على طول تاريخ التمرد في شمال مالي وهي ما يلي

١- الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)

تشكلت تلك الحركة من توماسيتين (تعني القومية باللغة الطوارقية) وليبراليين، ومستقلين، وآخرين لا يعرف لهم انتماء أيديولوجي، تسعى لاستقلال إقليم أزواد، وإقامة دولة مدنية، ولها جناحان أحدهما عسكري، والآخر سياسي، وكانت تلك الحركة سباقة إلى إطلاق الشرارة الأولى للحرب ضد الجيش المالي، عبر هجومها على مدينة ميناكا بشمال شرقي مالي، ولكنها تراجعت شيئاً فشيئاً، لصالح الفصيل الثاني من المتمردين الطوارق وهو «حركة أنصار الدين» ذات التوجه السلفي الجهادي[٩].

٢- حركة أنصار الدين

حركة شعبية سلفية أسسها أياد أغ غالي، والذي قاد من قبل تمرد الطوارق ضد الحكومة المالية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وكان أقرب إلى الفكر اليساري القومي الوطني، ثم اعتنق الفكر السلفي الجهادي، ومع سقوط نظام القذافي عاد إلى البلاد، واتخذ من سلاسل جبال أغارغا مقرًّا له. وبدأ في تجميع المقاتلين الطوارق فأصبحت دعوته تلبي البعد القبلي والقومي لدى الطوارق الانفصاليين، وتتناغم مع الدعوة الجهادية التي انتشرت في ذلك الوقت، وشن هجوم على مدينة أغيهلوك في أقصى شمال مالي ثم هاجم قاعدة تساليت العسكرية، وأعلن عزمه تطبيق الشريعة الإسلامية في المنطقة الواقعة تحت سيطرة حركته [١٠].

٣- حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا

هي النسخة العربية من حركة أنصار الدين الطوارقية، وظهرت أثر انشقاق قادتها عن تنظيم القاعدة[١١].

بالإضافة إلى الحركات السابقة كان هناك حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية، القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي التي أصبحت تتصدر مشهد الصراع المسلح مع الحكومة المالية في أزواد.

---

(٩) مادي إبراهيم كانتي «الأزمة السياسية في مالي»، مجلة آفاق إفريقية، المجلد العاشر، العدد ٣٦ فبراير ٢٠١٢ على الرابط http://www.researchgate.net ص١٣.

(١٠) مادي إبراهيم كانتى مرجع سابق ص١٣.

(١١) المرجع نفسه ص١٤.

كيف تأثرت الحدود المالية النيجرية بالأزمة السياسية بجمهورية مالي؟

على مدى العقدين الماضيين، ازداد العنف في المناطق الريفية على الحدود بين مالي والنيجر، على خلفية التنافس بين الجماعات الإثنية للسيطرة على الموارد الطبيعية المحدودة، في ظل تخلي الحكومة المالية عن دورها في توفير الاحتياجات الأساسية لسكان الإقليم، وغياب التنمية الاقتصادية عن الإقليم.

في أعقاب تمردات العرب والطوارق في تسعينيات القرن الماضي أصبح الحصول على الأسلحة أكثر سهولة، وتدريجيًّا تكوّن جيل من الشباب الذين يعيشون على تجارة السلاح في المنطقة الحدودية، ويأتي هؤلاء الشباب بشكل أساسي من المجتمعات البدوية (لا سيما الطوارق ودوساك) استخدمهم رجال الأعمال الساسة لتشكيل ميليشيات مجتمعية خاصة في كل من مالي والنيجر.

تورطت أيضًا ميليشيات الفولاني في شمال تيلا بيري، وهي منطقة حدودية شمال غرب النيجر في أعمال عنف بحجة الدفاع عن مصالح السكان البدو المهمشين للضغط على الدولة النيجيرية للحصول على مزايا أكبر.

وأدت الأزمة المالية عام ٢٠١٢ إلى تفاقم الوضع من خلال زيادة تداول أسلحة الحرب، كما تمكنت الجماعات الجهادية من ترسيخ نفسها في المناطق الحدودية، واستقروا في المناطق الريفية في مالي، والنيجر، وغالبًا ما يستغلون استياء المجتمعات البدوية تجاه بعضهم البعض وعدم الثقة بالدولة وتتعاون الجماعات الجهادية مع ميليشيات الجماعات المحلية بشكل براغماتي للاستفادة من الأوضاع الحدودية الهشة.

تفتقر النقاط الحدودية إلى الأدوات الأساسية للتحقق من وثائق السفر، ويديرها أطقم غير مدربة بشكل كافٍ على إجراءات فحص جوازات السفر، وأحدث اتجاهات تزوير المستندات. أيضًا تعاني المراكز الحدودية من فقر أنظمة الاتصالات.

علاوة على ذلك لا يتم في جميع الأوقات تنسيق إنشاء نقاط عبور رسمية مع الدول المجاورة الأخرى، مما يساهم في ضعف آليات مراقبة الحدود، ويشجع الهجرة العشوائية عبر الحدود، ويعزز جميع أشكال الجرائم عبر الحدود، بما في ذلك تهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر، بالإضافة إلى جميع أشكال التهريب غير القانوني[١٢].

لماذا النيجر فاعل رئيس في عملية مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل؟

تعد النيجر أحد أهم الجهات الفاعلة في أزمات مالي. في عام ٢٠١٢ بعد سيطرة الطوارق المسلحين والجماعات الإسلامية على شمال مالي، دعا الرئيس النيجيري محمد و يوسفو بشكل واضح إلى تدخل عسكري في مالي لاستعادة المناطق الشمالية من الجماعات المسلحة.

مما هو جدير بالذكر أن دولة النيجر دولة هشة تواجه نفس التهديدات الأمنية التي تواجه مالي، وبالتالي فإن المحرك الرئيس لمشاركة النيجر في مالي هو تهديد الإرهاب العابر للحدود من الأراضي المالية.

مع استقرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي، أصبحت النيجر منطقة لاختطاف الأجانب إما للحصول على فدية، أو لتبادل السجناء، وهناك أيضًا تبادل تجاري وروابط أيديولوجية بين أحد الفاعلين الإسلاميين الرئيسين في مالي حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJAO، وبعض الجماعات العربية في غرب النيجر، وبالتالي حرصت النيجر على الوجود داخل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي بالمنطقة الحدودية [١٣].

(12) International organization for Migration (IOM) Project Proposal: Coordinated Border Management in Niger, Mali, Mauritania and Burkina Faso http://www.iom.int p.2.

(13) Gabriella Ingerstad, Magdalena Tham Lindell,Stabilising Mali Neighbouring States political and military engagement, January 2015 http://www.foi.se p.37.

بالإضافة إلى ذلك فالوجود النيجري العسكري داخل مالي، والوجود الاقتصادي الفرنسي داخل أراضيها جعلها هدفًا للتهديدات الإرهابية، حيث حذرت الجماعات الإسلامية في مالي أي دولة ترسل قوات إلى مالي أو تتعاون مع فرنسا ستواجه الانتقام، وبالفعل استهدف هجوم انتحاري قاعدة النيجر في ميناكا بمالي في مايو٢٠١٣، خلال الأسابيع اللاحقة عانت النيجر من أربع هجمات إرهابية على أراضيها استهدفت ثكنات عسكرية فرنسية، وشركات فرنسية وهروب سجناء، وفي نوفمبر ٢٠١٤ أعلنت MUJAO المسؤولية عن هجوم أسفر عن مقتل جندي واحد في النيجر بالقرب من الحدود المالية، وتوالت الهجمات الإرهابية في السنوات التالية، ففي ٤ أكتوبر ٢٠١٧ تعرضت قوات الدفاع والأمن النيجري (SDF) في المنطقة الممتدة من شمال المنطقة من تيلا بيري إلى الغرب من منطقة تاهو لهجوم أودى بحياة ١٠٠ من أعضاء قوات الدفاع والأمن الوطني، كما قتل أربعة من أفراد القوات الخاصة الأمريكية خلال كمين بالقرب من الحدود المالية [١٤].

لفت هذا الهجوم انتباه وسائل الإعلام الدولية إلى هذه المساحة التي تفصل بين النيجر ومالي، والتي تبدو كبؤرة إرهابية تضاف إلى تلك الموجودة في شمال ووسط مالي.

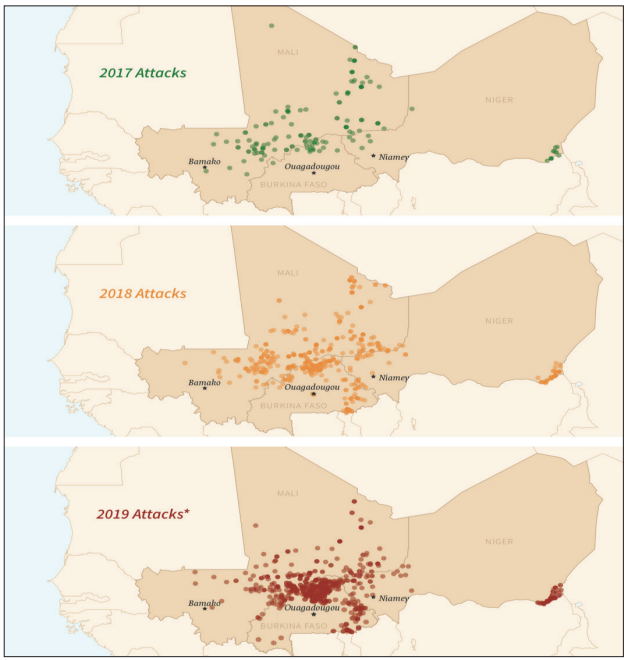

الهجمات الإرهابية في مالي، بوركينا فاسو، والنيجر

المصدر: مجموعة الأزمات الدولية http://www.csis.org

(14) Ibid,p.38.

وترى الحكومة النيجيرية أن توفر الأمن يعد شرطًا أساسيًّا للتنمية وأن تحقيق هذا الشرط يتطلب تأمين الحدود وتعزيز السيطرة الحكومية على المناطق النائية.

لكن هناك سؤال يطرح نفسه بعد مرور هذه السنوات من التدخل النيجري في الأزمة المالية هل حققت ما تصبو إليه، وماذا فعلت لتحقق ذلك؟

لقد أظهرت الدراسات والمتابعات أن النيجر في سبيل تحقيق هدفها المنشود اضطرت للتعاون مع الجماعات السياسية والعسكرية التي تأسست في مالي في ظل غياب الدولة (السلطات الرسمية)، ولا سيما الطوارق (imghad)، والجماعات المسلحة المتحالفة معها جاتيا (GATIA) أو ما تسمى مجموعة الطوارق للدفاع عن النفس والحلفاء، وحركة إنقاذ أزواد (MSA) لتأمين الحدود بين مالي والنيجر.

يتم تأمين محور التجارة بين ميناكا في مالي، وأبالا في النيجر من قبل مجموعات MSA, GATIA على الجانب المالي وقوات الدفاع الذاتي على جانب النيجر، ويتم التنسيق عند عبور الحدود.

في أوائل عام ٢٠١٨ انخرطت MSA, GATIA في قتال مباشر ضد عناصر من الدولة الإسلامية في منطقة ميناكا على الجانب المالي.

وتعكس الأحداث أن استخدام الميليشيات المجتمعية في مكافحة الإرهاب يشكل مخاطرة كبيرة بسبب بعض الأفعال غير المسؤولة من قبل تلك الجماعات اتجاه المدنيين.

وهناك أمر آخر أن أولئك الذين لا تدعمهم دولتهم أو الجيش الفرنسي يميلون إلى طلب المساعدة من الجهاديين. لا يوجد حد فاصل بين «المقاتل الجهادي»، وقاطع الطريق الذي يحمل السلاح دفاعًا عن جماعته الإثنية[١٥].

وأيضًا تلك الجماعات العسكرية التي يتم الاستعانة بها للتأمين في مالي والنيجر تتصرف وفقًا لأجندتها الخاصة السياسية والاقتصادية حيث يشترك بعض أعضائها في اقتصاد حركة المرور عبر الحدود، لا تتوافق مع الحاجة إلى دعم عودة السلطات الرسمية المالية من جديد لتأمين الحدود [١٦].

ما الحل لضبط الحدود المالية النيجيرية؟

هناك اقتراحات ودراسات قدمت للسيطرة على تلك الحدود، أهمها ما يلي:

١- يجب على النيجر وشركائها الشروع في وضع خطة إستراتيجية تهدف إلى التخلص التدريجي من الجماعات المسلحة الموجودة على الحدود، ولكنها مهمة طويلة الأجل تتضمن استعادة الثقة بين مختلف الجماعات المحلية، ودعم أو تقديم اقتصاد بديل لمهنة السلاح.

(15) Frontiere Niger-Mali: mettre l'outil militaire au service d une approche politique report no.261, June 2018 http://www.csis.org p.15.
(16) Ibid,p.16.

وضع إطار للحوار مع الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المسلحة ذات المنطلقات الدينية، وأن يصاحب ذلك إجراءات تعكس جدية الحوار، مثل توقف العمليات العسكرية في مرحلة معينة والإفراج عن السجناء أو تعليق عمل الدوريات مؤقتًا من أجل بناء الثقة.

٢- تعليق استخدام الجماعات المسلحة المجتمعية في القتال ضد الجماعات ذات المنطلقات الدينية، وقصرها على القيام بدوريات أمن مشتركة لتأمين السكان المحليين.

٣- النظر في دمج العناصر المسلحة في قوات الأمن خاصة الشرطة المحلية والتي لم ترتكب جرائم خطيرة، والذين يرغبون في المساهمة في أمن البلاد. في الوقت نفسه تستمر العدالة في القيام بعملها بمحاسبة هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم حرب ضد المدنيين وتقديمهم للمحاكمة بغض النظر عن الجماعة المسلحة التي ينتمون إليها.

٤- دعم السكان وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة الحدودية وتلك التنمية لا تحتاج إلى خطط كبيرة ولكن يمكن البدء بمشاريع متواضعة لتطوير الأراضي مثل بناء الآبار وصيانتها.

هناك مبادرة للمساعدة الإنمائية أطلقتها فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الإفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبلدان الساحل الذي تم إطلاقه رسميًّا في فبراير ٢٠١٨ وهو ينص على تنفيذ أكثر من ٥٠٠ مشروع خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ بمبلغ ستة مليارات يورو.

أخيرًا يجب تعزيز الخدمات العامة (تعليم - صحة - عدالة) في المناطق المهمشة وتكييفها مع احتياجات السكان الرحل.

خاتمة

تحتاج كلٌّ من النيجر ومالي لتحسين الأوضاع الأمنية المتردية بالمنطقة الحدودية وبالتبعية الحد من فاعلية الجماعات الإرهابية التي تستغل تلك الأوضاع للانتشار والتمدد عبر حدود الدولتين - إلى تغيير سياساتها إزاء المشكلات التي تواجهها كلتا الدولتين.

فعلى النيجر أن تغير طريقة تعاطيها مع مشكلة الجماعات المسلحة على الحدود، بما فيها الجماعات المسلحة ذات التوجه الديني بأن تدمج بين الحل السياسي والعسكري، وأن تقنع شركاءها الإقليميين والدوليين بذلك.

أما مالي فعليها أن تبحث عن حلول شاملة لأزمتها السياسية، تلتزم حكومة باماكو بتنفيذها للتخلص من الصورة السلبية التي لحقت بها، نتيجة تراجع الحكومات السابقة على مر عقود من تنفيذ اتفاقيات عدة، توصلت إليها مع حركات التمرد المختلفة في شمالي مالي.

وستعكس طريقة تعامل الحكومة المالية مع الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد حاليًّا (حراك ٥ يونيو) مدى قدرتها على استعادة سلطتها الشرعية من خلال الاستجابة لمطالب المتظاهرين، وتحقيق العدالة [١٧].

(١٧) انظر لمزيد من التفاصيل: مادي إبراهيم كانتي، «مالي: الحراك الشعبي لإسقاط الرئيس وتداعيات الوباء كوفيد -١٩»، دورية «متابعات إفريقية». منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. العدد الرابع. جون ٢٠٢٠. ص ٢٤- ٢٨ على الرابط http://kfcris.com

إريتريا: حراك الداخل ومعارضة المهجر[1]

حسن إدريس طويل - كاتب إريتري مقيم في القاهرة

مدخل

إطلاق اسم «المعارضة» على قوى «المقاومة الإريترية»، وصف غير دقيق؛ فهي تنادي بتغيير جذري للنظام الحاكم بكل الوسائل المتاحة، وتمثل طيفا واسعا للأيديولوجيا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وتتشكل من فصائل قديمة ناتجة عن انشقاقات جبهة التحرير الإريترية، إضافة إلى فصائل «حركة الجهاد الإسلامي» والتي تمثل الشق الأول والشق الثاني من قيادات وكوادر الصف الأول التي انشقت عن النظام، رافضة سياساته وانسداد الأفق أمام الإصلاح الداخلي، فأزمة التباين في الرؤى، ومرارات الماضي، يشكلان شرخًا في جدار الثقة بينهما يصعب رتقه، مسبباً الضعف والهشاشة.

خلفية تاريخية

تحددت معالم دولة إريتريا بحدودها الحالية كمستعمرة إيطالية عام ١٨٩٠، وظلت تحت احتلاله الاستيطاني إلى عام ١٩٤١ بدخول بريطانيا.

تأسست (جمعية حب الوطن) في مايو ١٩٤١ من اثني عشر من وجهاء أسمرا، كان ستة منهم مسلمين وستة مسيحيين، وكان الغرض منها النظر في القضايا التي تخص المواطنين مع الحاكم العام البريطاني، وفي أول لقاء مع كيندي كوك الحاكم البريطاني تقدم الأب/ عبدالقادر كبيري[2] مشاركاً بمسيرة تضم ما يقارب ٤ آلاف شخص «بمناشدة مسؤولي الحكومة البريطانية بأن يُوفوا بوعودهم التي قطعوها على الشعب الإريتري بمنحه الحرية والاستقلال»[3].

سعى المشروع البريطاني إلى تقسيم إريتريا؛ إلى المنخفضات، وتُضم إلى السودان التي كانت مستعمرة بريطانية والمرتفعات مع عصب وتُضم إلى أثيوبيا، غير أن كل الشعب الإريتري وقف ضد هذا المشروع

(١) الدراسة استفادت من معلومات مباشرة ولقاءات كثيرة لشخصيات متعددة من قيادات التنظيمات الإريترية المعارضة خارج البلاد مع الكاتب وخاصة أثناء فترة عمله في الإعلام والترجمة (٢٠١٢/٢٠١٦) في أثيوبيا وبعض من الأحداث كان شاهد عيان، وبعضها شارك في صناعتها.

(٢) قتل الشهيد عبدالقادر كبيري على يد مجموعات الشفتة المدعومة من قبل الإمبراطور هيلي سلاسي وهو يستعد للذهاب للأمم المتحدة مارس ١٩٤٩ (ص ٣٣٣ لن نفترق تأليف د. ألم سقد تسفاي. ترجمة سعيد عبد الحي..)

(٣) ص ٥٥ لن نفترق تأليف د. ألم سقد تسفاي ترجمة سعيد عبد الحي.

من موالٍ للاتحاد مع أثيوبيا والكتلة الاستقلالية إلا بعضًا من الزعماء القبليين الذين وافقوا على المشروع البريطاني وعلى رأسهم علي رادآي مؤسس الرابطة الإسلامية للمنخفضات الغربية (تقسيم).

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٩٠ أ (٥) الذي ربط إريتريا بأثيوبيا فيدراليًّا في ديسمبر ١٩٥٠.

تأسست حركة تحرير إريتريا عام ١٩٥٨، والتي تبنت العمل السري عبر الخلايا السباعية بقيادة محمد سعيد ناود «عقدت الحركة مؤتمرها الأول في مطلع عام ١٩٦١ في وسط مدينة أسمرا التي تأسس فيها أول فرع في الداخل، والذي مثّل تحديًا سافرًا لسلطة الإمبراطور الأثيوبي، وكان هدفها القيام بثورة انقلابية بتجنيد رجال الشرطة ومسؤولي الدوائر الحكومية»[٤]، وحققت انتشارًا واسعًا وقد عملت على صهر الحس الوطني لكل فئات الشعب.

ثم أُسِّسَت جبهة التحرير الإريترية في القاهرة سنة ١٩٦٠ ليفجر حامد إدريس عواتي الكفاح المسلح في الفاتح من سبتمبر من عام ١٩٦١، وتنطلق عجلة الثورة، ويبدأ الخلاف بين التنظيمين الحركة والجبهة. وقد خطت الجبهة خطوات خطيرة بتحويل الاختلاف إلى التصفية الجسدية وسال الدم الإريتري ببنادق إريترية لتقوم بتصفية طلائع قوات حركة تحرير إريتريا عام ١٩٦٥.

شهد عام ١٩٦٧ تدفق أفواج كبيرة من اللاجئين إلى شرق السودان (سبعين ألف لاجئ)[٥]، جرَّاء ما قامت به قوات الكوماندوس الأثيوبية [٦] من حرق وإبادة للعديد من القرى بالريف الإريتري بعد أن تكبدت هزائم متلاحقة من الثورة.

ظهرت أولى بوادر الانشقاق في الثورة الإريترية بتأسيس قوات التحرير الشعبية عام ١٩٧٠ [٧]؛ لتقر جبهة التحرير الإريترية في مؤتمرها التنظيمي الأول عام ١٩٧١ أن «الساحة الإريترية لا تتحمل غير ثورة واحدة بقيادة تنظيم واحد»[٨].

شهدت إريتريا أسوء تجارب «الحرب الأهلية التي أخذت خيرة المقاتلين، تخبو نيرانها حينًا بتدخل الشعب بين التنظيمين»[٩]، وتوقد أوارها حينًا آخر لتنتهي بدخول جبهة التحرير الإريترية بكامل عتادها وقوة تقدر بأربعين ألف مقاتل إلى الأراضي السودانية عام ١٩٨١.

---

(٤) ص ٧١، ٨٤ حركة تحرير إريتريا تأليف محمد سعيد ناود

(٥) ص ١٥٢ تاريخ إريتريا تأليف عثمان صالح سبي

(٦) قوات تلقت تدريبها على يد خبراء إسرائيليين بلغ عددها ٣٣ ألف مقاتل. ص ٦١ المصدر السابق

(٧) ص ١٣٧ إريتريا رحلة في الذاكرة تأليف المناضل أحمد طاهر بادوري سفير إريتري سابق لدى الأمم المتحدة.

(٨) ص ١٣٤ مسيرة جبهة التحرير الإريترية – بداية ونهاية تأليف إبراهيم محمد علي.

(٩) ص ٦٢، ٦٣ موجز تاريخ إريتريا الحديث إصدار «جهاز الإعلام قوات التحرير الشعبية»

حراك المقاومة بالداخل

١- حركة الجيش عام ١٩٩٣

حراك مطلبي قام به الجيش الشعبي لتحرير إريتريا، حيث قامت القوات المتمركزة في أسمرا بأسلحة ثقيلة وقوات خاصة، بقفل الطرق المؤدية إلى المطار، وانتشرت في الطرقات، على إثرها مباشرة اعتقل كل من اتهم بالتحريض، وتسريح المقاتلين الذين التحقوا سنة ١٩٩٠/١٩٩١ وحُلَّ جهاز الأمن والمخابرات المعروف بجهاز (٧٢).

٢- حراك العام ٢٠٠١ السياسي (G15)[١٠]

شهدت فترة الحرب الحدودية مع أثيوبيا (١٩٩٨-٢٠٠٠) حراكًا في العمل الإعلامي الخاص بصدور مجموعة من الصحف مما عزز حرية نسبية، وبعد توقيع معاهدة السلام في الجزائر لتنهي الحرب الحدودية مع أثيوبيا، تعالت أصوات في الداخل والخارج تنتقد الحرب ومبرراتها بجدية لتتوج برسالة الثلاثة عشر من الأكاديميين الإريتريين في المهجر معنونة إلى الرئيس/ إسياس أفورقي نشرت على الإنترنت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٠م.

«نحن الموقعون أدناه أكاديميون ومهنيون إريتريون مهمومون بالمأزق الذي يواجه بلادنا اتفقنا على أن نلتقي لوضع تقييم موضوعي، لمشكلات بلادنا الحالية ولاقتراح الحلول المناسبة لها، قررنا كتابة هذه الرسالة للنظر فيها واتخاذ ما يجب».

تضمنت الرسالة عدة نقاط، منها: «كيف كان هذا ليحدث؟ ما هي أسباب الحرب المأساوية؟... أثارت أسئلة خطيرة حول طريقة إدارة الشؤون الإريترية على المستويين المحلي والخارجي وحول طبيعة قيادتنا ونوعيتها في مرحلة ما بعد الاستقلال»[١١].

وتضمنت أيضًا على التفكير مليًّا فيما إذا كان بالإمكان تجنب الحرب الحدودية مع أثيوبيا ١٩٩٨، والبحث فيما إذا كان معالجة القضايا بشكل خاطئ للخروج من هذا المأزق، وتقديم الإجابة الشافية لهذه الأسئلة ووجهت انتقادًا مباشرًا للتفرد باتخاذ القرار. ونادت كذلك بتطبيق الدستور، إلغاء المحكمة العسكرية الخاصة. وقد وجه الرئيس إسياس دعوة للأكاديميين للتفاكر حول الرسالة والتقى بهم، وحذرهم بأن سيادة البلاد في خطر، فور مغادرتهم أسمرا وُصِموا بالعمالة لأثيوبيا.

---

(١٠) (G15) مجموعة إصلاحية ٥ وزراء، رئيس هيئة الأركان، ٣ سفراء، حاكم إقليم، مسؤول الشرق الأوسط بوزارة الخارجية والبقية أعضاء في المجلس الوطني واللجنة المركزية للحزب الحاكم (الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية) يوجد منهم ٤ خارج البلاد و١١ رهن الاعتقال وهنالك تسريبات عن موتهم في معتقل (عيراعيرو).

(١١) رسالة الأكاديميين الإريتريين عام ٢٠٠٠م ترجمة د. محمد خير عمر (أحد الموقعين على الرسالة). - نشرت في مدونة هيدقايت ٧ يناير ٢٠١٥م

تزامناً مع هذه الرسالة، تعالت بعض من الأصوات في قيادات الصف الأول للحزب الحاكم (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) داعية لعقد جلسة للجنة المركزية للمحاسبة، والنظر في الحرب ومسبباتها وتداعياتها. رفض الرئيس مقابلتهم، وبدأ بعض منهم بالنشر في الصحف الخاصة لبلورة الرأي العام. وعولوا بثقة كبيرة على قواعد الحزب والشعب، غير أن هذه الخطوة ذهبت أدراج الرياح بعد أن وُصِموا بالعمالة لأثيوبيا، وهم من كانوا سببًا للهزيمة في الحرب الحدودية مع أثيوبيا ١٩٩٨/ ٢٠٠٠م.

بدأ جهاز الأمن بالاعتقالات، ومصادرة كل الصحف الخاصة واعتقال الصحفيين العاملين فيها لتدخل البلاد في نفق مظلم.

٣- حركة ٢١ يناير ٢٠١٣ (فورتو)

وصلت البلاد إلى وضع مزرٍ في مجمل الأوضاع بتسجيل أعلى نسبة هروب للشباب من الخدمة العسكرية والمرافق الحيوية، جرى كثير من اللقاءات واختيرت لجنة رفيعة من قادة الجيش والمسؤولين في المؤسسات المدنية والحزب، كان أهداف حركة ٢١ يناير تصحيحية وتبنت مطالب مجموعة الـ(١٥) عام ٢٠٠١.

في النهاية أدى عدم التوصل إلى اتفاق إلى الشروع في البحث عن مخرج آخر (انقلاب عسكري). دخلت أسمرا قوات الدفاع الإريترية صباح يوم ٢١ وسيطرت على وزارة الإعلام، وأجبرت المدير العام للتلفزيون لقراءة بيان المجموعة، فشلت المحاولة لسوء في التخطيط وقتل قائدها العقيد/ سعيد علي في تبادل لإطلاق نار.

قوى المقاومة المنظمة في المهجر

بعد دخول جبهة التحرير الإريترية إلى السودان عام ١٩٨١ خرج من رحمها ثلاثة تنظيمات، هي:

جبهة التحرير الإريترية، وجبهة التحرير الإريترية ساقم، وجبهة التحرير الإريترية المجلس الثوري. وكانت تحمل بذور الصراع في داخل التنظيم وحملت معها مرارات العداء وعدوى الانشقاق إلى اليوم.

أ- التنظيمات المسلحة

ترى أن التغيير الجذري للنظام يكون بقوة السلاح، وهي:

١- تنظيم عفر البحر الأحمر وتتمركز في إقليم العفر الأثيوبي.

٢- الحركة الديمقراطية للكوناما ومعسكرها في منطقة بادمي.

٣- الحركة الديمقراطية للساهو. وقواعدها في محافظة عقامي بإقليم تجراي الأثيوبي حيث يوجد مكون الساهو الأثيوبي.

وتتلقى هذه التنظيمات القبلية الثلاث دعمًا كبيرًا جدًّا، ولها خصوصية في الدعم المالي واللوجستي من القيادات العسكرية لإقليم التجراي. كما تتمتع ببيئة حاضنة في حدود التماس ومكونات تمتاز بالترابط العرقي القوي، ويعتبر تأثيرها محدودًا في الداخل لخضوعها لتوجيهات القيادة العسكرية الأثيوبية.

٤- جبهة التحرير الإريترية، (وأغلب كوادرها من حزب البعث العربي جناح العراق) ومعسكرها في منطقة أدباي بمحافظة غرب تجراي، ولها قواعد شعبية كبيرة في معسكرات اللجوء في السودان. وقد انشقت إلى تنظيمين العام ٢٠١٩.

٥- جبهة التحرير الإريترية (ساقم). معسكرها بمحافظة عقامي وسط تجراي، وهي من أقدم التنظيمات التي توجد في أثيوبيا، ولها ارتباط وثيق بالجبهة الشعبية لتحرير تجراي.

٦- حركة الجهاد الإسلامي «تأسست عام ١٩٨٨ من حركة الرواد والجبهة الإسلامية الإريترية، والاتحاد الإسلامي. وعقدت مؤتمرها الأول في نوفمبر ١٩٨٨ في السودان، انتخب هيئة شورى تتكون من ٥١ عضوًا وأمير الجهاد عرفة محمد أحمد»[١٢](١٢). تواثقت على برنامج وأهداف تحقيقها شبه مستحيل لمدارس فكرية حملت بذور الشقاق، والتي ألقت بظلالها عام ١٩٩٣؛ لينقسم إلى تنظيمين الظاهر(سلفي، إخواني، صوفي) والباطن مصالح مرتكزة على التكوين القبلي، ومن ثم انشطر كلاهما إلى أربعة تنظيمات؛ ليتوحد اثنان منهما تحت مسمى حزب المؤتمر الإسلامي والذي نبذ استعمال العمل العسكري في التغيير، الاثنان الباقيان لهما قوات مسلحة: حركة الخلاص الإسلامية والحزب الإسلامي للتنمية والعدالة توجد في منطقة أدباي بجوار معسكر جبهة التحرير الإريترية.

ب: أحزاب المقاومة السياسية:

١- حزب النهضة الإريتري

تأسس سنة ٢٠٠٦ بدفع من جمعيات أبناء الجبرتة في المهجر، وهي قوى ذات تنظيم هرمي متين، ويمتلك موارد مالية وبشرية مهمة وتمثل قاعدته الأساسية.

ومر هذا الحزب بأزمة داخلية كادت تعصف به، لكن الحكمة في معالجتها والركون للوائح حال دون تفاقمها.

٢- حزب الشعب: ويضم أغلب كوادر حزب العمل الإريتري وتكوّن من وحدة بين جبهة التحرير الإريترية (المجلس الثوري) مع بعض من القيادات التي انسلخت من الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية، والتي خرجت من إريتريا بعد أحداث ٢٠٠١ والتي عرفت بـ(G15)، له رؤية مغايرة

(١٢) ص ١١٦ الجهاد الإريتري – قراءة في طريق التغيير «إصدار أمانة الإعلام» حركة الجهاد الإسلامي الإريتري.

للدعم الأثيوبي لم ينضم لمظلة للمجلس الوطني الإريتري كان له قوة عسكرية قبل الانشقاقات، وأخيرًا خرجت منه مجموعة «مسفن حقوس» وزير الدفاع السابق في مطلع عام ٢٠١٩.

٣- الوحدة الإريترية للعدالة والديمقراطية: خرج من رحم جبهة التحرير الإريترية (المجلس الثوري) ويمثل شريحة كبيرة من كوادر جبهة التحرير الإريترية.

٤- الحركة الثورية الديمقراطية الإريترية: انشقت من جبهة التحرير الإريترية (المجلس الثوري)، وهو حزب جهوي يمثل أبناء المرتفعات المسيحيين ويحظى بدعم قوي من الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، وله تنسيق عالٍ مع الحركة الديمقراطية للكوناما.

٥- جبهة الإنقاذ الوطني: كانت تعد من أكبر التنظيمات قواعد وكانت تعرف سابقاً «بجبهة التحرير الإريترية المجلس الثوري»، تعرض لمجموعة من الانشقاقات وتضم أغلب الكادر الوطني من الجبهة. وكانت تحظى بثقة كبيرة من قبل أثيوبيا، ولكن صراع المصالح الخاصة والانشقاقات المتوالية أضعفت التنظيم وترأس المجلس الوطني الإريتري في دورتين.

٦- الحركة الفيديرالية الديمقراطية الإريترية: تأسست عام ٢٠٠٣، كان لها ذراع عسكري وحُلَّ في عام ٢٠١٥، إذ انشقت إلى تنظيمين عام ٢٠١٤.

٧- تنظيم الوحدة من أجل التغيير الديمقراطي:

أسسته المجموعة المنشقة من (الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية) الحزب الحاكم في إريتريا (منتدى الحوار الديمقراطي الإريتري). كان يسعى في السابق كمنتدى لتوحيد فصائل المعارضة الإريترية، حيث عقد منبري حوار؛ الأول في نيروبي سنة ٢٠١٥ والآخر في ألمانيا ٢٠١٨؛ وذلك لخلق جبهة وطنية عريضة من التنظيمات المعارضة وفشل في مسعاه، وبمشاركة واسعة من كل رؤساء التنظيمات المعارضة؛ لذا سعى لتأسيس (تنظيم الوحدة من أجل التغيير الديمقراطي) وعقد مؤتمره التنظيمي الأول بألمانيا عام ٢٠١٩. وتمت الوحدة ما بين مجموعة منتدى الحوار، مع حزب الشعب جناح «مسفن حقوس» وزير الدفاع السابق، منظمة مواطنون لدولة ديمقراطية (سدري). ويتمتع بكادر وقيادات متناغمة تمتاز بمعرفة عميقة للداخل الإريتري، وتحليل موضوعي للنظام الحاكم، ولهم دعم قوي من منظمات الاتحاد الأوروبي والكثير من المنظمات الدولية؛ لوجود بعض من الدبلوماسيين السابقين في الحكومة الإريترية. وقد قام «مسفن حقوس» بجولة في معسكرات اللاجئين في إقليم تجراي شمال أثيوبيا في مطلع العام ٢٠٢٠ والتقى بقيادات من الجبهة الشعبية لتحرير تجراي (الوياني).

ويوجد أكثر من عشرة من الأحزاب الصغيرة التي تناسلت من رحم هذه التنظيمات.

مظلات تجمع التنظيمات والأحزاب

التحالف الديمقراطي الإريتري

تأسس عام ١٩٩٩ في الخرطوم، ضم كل التنظيمات تحت مظلة تحالف صنعاء، والتي جمعت بين السودان واليمن وأثيوبيا، وانتقلت المظلة إلى أديس أبابا بعد عودة العلاقات السودانية الإريترية، وكان يتلقى دعمًا قويًّا جدًّا من الدول الثلاث، وبعد المصالحة الإريترية الأثيوبية، جُمِّدَ عمل مكتب «صنعاء فوروم» والذي كان يتولى الإشراف على ملف التنظيمات الإريترية، انتقل إلى الشمال الأثيوبي إقليم تجراي، حيث تلقى الدعم من الجبهة الشعبية لتحرير تجراي.

المجلس الوطني الإريتري للتغيير الديمقراطي

مظلة سياسية عقد مؤتمره الأول عام ٢٠١١ في مدينة أواسا بأثيوبيا، تلقى دعمًا سخيًّا من قبل السلطات الأثيوبية، ممثلةً في مكتب «صنعاء فوروم»، والذي آل إلى أثيوبيا وحدها بعد انفضاض السودان واليمن، وأسست له قناة تلفزيونية ومحطة إذاعية.

رشح بأنه سيكون على رأس السلطة في أسمرا بعد تغيير النظام، لكن المتغيرات الإقليمية والدولية وموت ملس زيناوي حال دون اكتمال حلم «أواسا». استمر الصراع بين قوى المعارضة وبدأت بعض من التنظيمات وقوى المجتمع المدني كلها بالانسحاب من عضوية المجلس الوطني وتوقفت القناة الفضائية سنة ٢٠١٣، وصاحب هذه الصراعات الانشقاقات في داخل التنظيمات الإريترية من مكونات المجلس؛ مما زاد الأزمة تعقيدًا، وفاقم المرارات (انشقاق داخلي لخمسة تنظيمات من مكوناته بين العام ٢٠١٢ و٢٠١٩). وتكوّن في هذه الفترة عدد من اللجان التحضرية ولم توفق في الدخول للمؤتمر الثاني، الذي كان من المفترض أن يعقد بعد عامين (على حسب ميثاق المجلس الوطني الإريتري)، ولكن عُقِدَ في عام ٢٠١٩ في السويد وسط غياب الكثير من أعضائه السابقين ورفض بعض من التنظيمات المشاركة.

نقاط الخلاف بين قوى المعارضة

تشكل الاختلافات والمنطلقات، خط التباين الأول بين قوى المقاومة، إضافة إلى تقديم المصالح التنظيمية الضيقة على المصلحة العامة، ويمكن الوقوف على النقاط التالية:

١- عدم وضوح الموقف الأثيوبي من المعارضة من حيث العلاقة الاستراتيجية ورؤية التغيير والتدخل في شؤونها[١٣].

(١٣) سمينار شيري (مدينة في إقليم تجراي شمال أثيوبيا) عقد في أكتوبر ٢٠١٧ الهدف منه رأب الصدع بين التنظيمات الإريترية، حيث كان المأمول منه النجاح لقيام اجتماعات تمهيدية لرؤساء التنظيمات امتدت لـ٣ سنوات بوساطة أثيوبيا غير أن دفع الوسيط لبعض من قيادات التنظيمات (الأثنية+٥ من الموالية) لتبني وجهة نظره بإيجاد مظلة جديدة بديلاً من المجلس الوطني.

٢- غياب المساءلة وروح المسؤولية، التي تسود داخل مختلف تنظيمات المعارضة.
٣- التكتلات غير المعلنة على أسس المصالح الضيقة.

الخاتمة

كان صنعاء فوروم محفزًا لعمل التنظيمات الإريترية وأتاح لها فرصة كبيرة للنشاط السياسي والعسكري ولم تُسْتَثْمَر بسبب غياب الرؤية الاستراتيجية للتغيير.

واستمرت المراهنة على سقوط النظام نتيجة تحلله الذاتي.

إن المعارضة الإريترية تجاوزت عبر حوار امتد لسنوات قضايا رئيسية شكلت حواجز أمام العمل المشترك وتوجت الجهود بإقامة التحالف الديمقراطي الإريتري، الذي ضم التنظيمات السياسية الأهم في الساحة وتطور العمل المشترك بتأسيس المجلس الوطني الإريتري للتغيير الديمقراطي، قد كان يمكن أن تشكل هذه المكتسبات رافعة في توحيد الصف وتجاوز الخلافات الثانوية غير أنها لم تستثمر الفرص التي أتيحت لها، مثل الوصول إلى عمق الأراضي الإريترية مع الجيش الأثيوبي في عامي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ إبان الحرب الحدودية بين البلدين[١٤].

كان ذلك يمثل العهد الذهبي لتنظيمات المعارضة الإريترية الذي امتد إلى آخر أيام رئيس الوزراء الراحل ملس زيناوي سنة ٢٠١٢ [١٥]، بالحصول على دعم مالي ولوجستي سخي الذي كانت تقدمه السلطات في أثيوبيا. وكان أغلب قادة هذه التنظيمات يتوقعون .....؟

(١٤) دخلت القوات المسلحة الأثيوبية إلى عمق الأراضي الإريترية أبان الحملة الثالثة التي امتدت (فبراير/ يونيو ٢٠٠٠)، مثل مدن بارنتو، -حاضرة إقليم القاش بركة- تسني، تكوميبا... إلخ.

(١٥) توفي رئيس الوزراء الأثيوبي / ملس زيناوي في ٢١ أغسطس ٢٠١٢ - نُشر الخبر في قناة التلفزيون الرسمي الأثيوبية في ٢٢ أغسطس ٢٠١٢ (EBC).

السودان: مستقبل حكومة حمدوك وعلاقاتها بالمؤسسة العسكرية وقوى التغيير

متوكل دقاش - باحث وأكاديمي سوداني - جامعة البحر الأحمر - الخرطوم.

في مساء الخميس ٥ سبتمبر ٢٠١٩م وضع تنصيب عبد الله حمدوك رئيسًا للوزراء حدّاً لحالة غياب الحكومة التنفيذية في السودان لأكثر من أربعة أشهُر عقب سقوط نظام الرئيس البشير في ١١ أبريل/نيسان الماضي[١]. وهو تنصيب جاء بإجماع الشارع وقيادة الثورة السياسية وقبول واضح من قبل المؤسسة العسكرية؛ والأهم أنه وجد ترحيباً كبيراً من الشعب السوداني. وربما يظل تخطي السودانيين للانتماءات الضيقة كالقبيلة والطائفة والحزب وحتى الطبقة، وتجاهلهم لاتجاهاتهم الذاتية واتحادهم، واستحواذهم على المجال العام وملء الشوارع واحتلال سوح الأحياء وميادين الاعتصامات، من شتى القناعات الفكرية والخيالات والحساسيات، كان تجسيدا وانعكاسا ماديا لرحلة بحث عن تحرر سياسي وتقوية مدنية واقتصادية، ونهضة تنموية وانفكاك من براثن الفاقة، والدفع بعجلة التاريخ الذاتي باتجاه التقدم[٢].

فكيف هو الحال بعد مضي عام ونيف من ثورة أبريل، أهناك تغيير ملموس أو تقدم ملحوظ -بمعنى- تغيير في الحال والأحوال والاجتماع والاقتصاد والسياسة؟ ألا يزال حمدوك وحكومته بذات الصورة الناصعة، التي جعلت الشعب يستشرف مستقبلا مشرقا للدولة السودانية؟ وكيف يبدو حال العلاقة بين حكومته وحاضنتها السياسية «الحرية والتغيير» من جهة، وبين حكومته والمكون العسكري في السلطة من جهة أخرى، وما انعكاساتها؟ وكيف يبدو المستقبل في ظل تسارع الأحداث التي تؤثر في دينامية هذه العلاقات؟

حكومة حمدوك وقوى الحرية والتغيير - علاقة مضطربة

تشير الخبرة السياسية السودانية إلى قدرة الأحزاب السياسية السودانية على تشكيل حكومات انتقالية مباشرة دون إرجاء عقب سقوط الأنظمة العسكرية في ١٩٦٤م و١٩٨٥م. وأتت المفارقة هذه المرة كون

(١) وليد الطيب، قراءة في حكومة حمدوك في السودان، ٨ سبتمبر ٢٠١٩. https://www.trtarabi.com/opinion/

(٢) د. فواز جرجس، الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

أن قيادة الاحتجاجات الشعبية لم تكُن بيد الأحزاب السياسية بل في يد تجمع المهنيين. والتجمع جسم ظل مجهول الهُوية والقيادة طوال شهور الثورة السودانية الأربعة التي انطلقت في ١٣ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٨م.

في سبيل إنجاح الاحتجاجات عمد تجمع المهنيين إلى الدخول في تحالف سياسي واسع الطيف باسم قوى الحرية والتغيير لضمان دعم الأحزاب السياسية للحراك الجماهيري في الشارع ضد نظام الرئيس البشير. وأتقن البشير مرة بعد مرة الإفلات من السقوط واحتواء المظاهرات المعارضة طوال الثلاثين سنة الماضية، إلا أنه سقط هذه المرة، وبسقوطه وجد تحالف الحرية والتغيير نفسه منوطاً بقيادة التفاوض مع المجلس العسكري برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان لاتفاق على تسليم السُّلْطة للمدنيين وترتيبات الفترة الانتقالية. ثمة إشكال بنيوي فيما يتعلق بتكوين الحرية والتغيير؛ كتحالف حد أدنى لا كبير وفاق أو انسجام أيديولوجي بين مكوناته، ما نتج عنه حالة عسر متواصل، فضلا عن التجاذبات بين هذه المكونات.

وظلّت حالة عسر التحالف ملازمة لقوى الحرية والتغيير طوال فترة التفاوض بينها والمجلس العسكري، وبلغت أزمتها الذروة بإعلان الحزب الشيوعي السوداني رفضه الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري وكذلك تحفظ القوى المسلَّحة المكونة للجبهة الثورية عليهما. في المقابل اختارت الأحزاب السياسية الأخرى الهروب إلى الأمام وكسر حالة الجمود وسمّت الخبير الاقتصادي عبد الله حمدوك رئيساً لمجلس الوزراء الانتقالي وهي الخطوة التي وجدت دعما وترحيباً من الشارع السوداني. وليلة أداء القسم قدم حمدوك خطاباً مُفعَماً بالثقة واليقين على قدرة السودانيين وحكومته المقبلة على النهوض بالبلاد، وأنه لن يتوانى في ردّ أي ترشيحات لوزراء لا يتّصفون بالكفاءة والتأهيل اللازم. بهذا الخطاب المليء بالأمل وضع السودانيون حمدوك في كفَّة وقوى الحرية والتغيير في كفة، وأبدوا استعداداً لدعمه لو أعلن حكومته دون التشاور حتى مع قوى الحرية والتغيير التي رشحته أول الأمر. واختار حمدوك السير في درب الصبر والتوافق إلى أن نجح في إعلان حكومته[٣].

بعدها جرت مياه كثيرة وتعرضت العلاقة التي بين حمدوك وقوى الحرية والتغيير لهزات عنيفة ومرت بمنعطفات حرجة كانت أبرز أسبابها:

- **إرهاصات التشكيل الحكومي:** تحولت مسألة تشكيل الحكومة إلى معضلة بعد أن أصدر مكتب حمدوك بيانه الأول: «تسلمت عند الساعة الثالثة من عصر اليوم الثلاثاء، الموافق ٢٧ أغسطس (آب) ٢٠١٩ قوائم ترشيحات الوزراء المقدمة من قوى إعلان الحريّة والتغيير»، كانت تلك كلمات مختصرة

(٣) جريدة الشرق الأوسط (الموقع)، تشكيل الحكومة... المواجهة الأولى بين حمدوك والحرية والتغيير، ١ سبتمبر ٢٠١٩.

في أول بيان يصدر من الدكتور عبد الله حمدوك رئيس الوزراء السوداني، أشعلت غضباً مكتوماً انعكس في سير عملية اختيار الوزراء في أول حكومة بعد إسقاط نظام الرئيس المعزول عمر البشير. ومضى البيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء - حسب وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) - بتفاصيل أكثر، فقال: «بلغت الترشيحات (٤٩) مرشحاً ومرشحة لعدد (١٤) وزارة و(١٦) مرشحاً ومرشحة لعدد (٥) مجالس وزارية متخصصة». قوى الحرية والتغيير اعتبرت البيان «شكوى» ضدها، من رئيس الوزراء، واعتذاراً للشعب السوداني عن التأخير في مواقيت تشكيل هياكل ومؤسسات الحكم الانتقالي، وإلقاء باللوم على قوى الحرية والتغيير؛ لأنها تأخرت في تسليم رئيس الوزراء قائمة ترشيحاتها للحقائب الوزارية.

وحسب الوثيقة الدستورية التي توافق عليها المجلس العسكري الانتقالي -المحلول- مع قوى الحرية والتغيير ووقعت في حفل بحضور إقليمي وعربي، تعتبر قوى الحرية والتغيير حاضنة سياسية أقرب إلى «الحزب الحاكم» فتتولى اختيار رئيس الوزراء ثم تقدم له قائمة ترشيحات الوزراء «ثلاثة لكل حقيبة» وزارية ليَختار واحداً منهم. وحسب قيادي في الحرية والتغيير فإن هذا الشكل الإجرائي لا يعني تقسيم الملعب بين رئيس الوزراء والحرية والتغيير، بل شراكة تجعلهما جسماً واحداً بوجهين، سياسي وتنفيذي، وهو ما لا يتلاءم مع روح ونص بيان رئيس الوزراء الذي رسم خطاً واضحاً بين مسؤوليات كل طرف. ومثلت هذه الحادثة أولى بوادر الشقاق بين حمدوك وحكومته وحاضنتها السياسية[٤]. وقد استبق تجمع المهنيين السودانيين، تحالف الحرية والتغيير، في توجيه انتقادات حادة لحمدوك، لدرجة اتهامه بخرق الوثيقة الدستورية بعد تعيينه ثلاثة وزراء دولة، واستند التجمع في اعتراضه إلى حجة أن الوثيقة نصت صراحة على تعيين ٢٠ وزيراً فقط، ولم يرد فيها أي نص بتعيين وزراء دولة.

- **السياسات العامة: الاقتصاد وقضايا السلام والأمن وملف تصفية النظام السابق:** من أهم التحديات التي تشهدها البلاد ارتفاع التضخم والدين العام الكبير، إلى جانب المفاوضات مع الحركات المسلحة وكذلك قضية تصفية النظام السابق. في حين لا يزال معظم السودانيين ينتظرون في الطوابير ساعات طويلة للشراء من البقالة أو ملء خزانات سياراتهم. ولا شك أن إجماع قوى الحرية والتغيير على حمدوك رئيساً للوزراء؛ كان يتسق في الأساس مع واقع خبرته وحنكته الاقتصادية وعلاقته المميزة بالمانحين والهيئات الدولية؛ إذ إن أهم مشاريع حمدوك منذ توليه منصبه في أغسطس ٢٠١٩ كانت محاولة تحسين الأوضاع الاقتصادية، ولكن وبمجرد شروع حكومة حمدوك التي يغلب عليها طابع

(٤) المرجع السابق نفسه.https://aawsat.com/home/article/1881596/%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%

«النيولبرالية» في معالجة تشوهات الاقتصاد السوداني من خلال منظورات تتطابق بشكل كبير مع روشتات البنك الدولي وصندوق النقد وسرديات الرأسمالية؛ برزت تعقيدات سياسية وأيديولوجية جمة أفرزتها طبيعة تكوين قوى الحرية التغيير كتحالف عريض يضم قوى يسارية كالحزب الشيوعي وأحزاب سياسية أخرى؛ وهي كيانات لا تقبل مبادئ الليبرالية الجديدة وسياسات السوق الحر. وبالتالي أبدت حنقا واضحا على سياسات الحكومة فيما يلي الإصلاح الاقتصادي من خلال بياناتها.

وتمثل الصعوبات الاقتصادية وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية والتداعيات الاقتصادية الناتجة عن سياسات الإغلاق بسبب جائحة كورونا – والمناورات السياسية من الأحزاب وبخاصة تلك المكونة للحكومة سيما «لجنة الحرية والتغيير الاقتصادية» أساسا لحالة التشتت التي تعيشها حكومة حمدوك الآن. بينما ينتقل الوضع من سيئ إلى أسوأ، وقد ينجم عن ذلك أحداث خطيرة وجسيمة[٥]. وأما ما يلي قضية السلام والأمن وكذلك تصفية النظام السابق؛ فلا يقل تعقيدا داخل مشهد العلاقة بين حكومة حمدوك وقوى الحرية والتغيير، خاصة بعد تحريك قوى من داخل الحرية والتغيير للشارع وحثه على التظاهر في ٣٠ يونيو الفائت. ويرى متابعون أن تلك التظاهرات جاءت كرد فعل على تباطؤ الحكومة في تلبية مطالب الثوار التي تتمثل في تحسين الأوضاع الاقتصادية، واستكمال بناء مؤسسات الحكم، والأهم أنها نادت بقوة من أجل تحقيق السلام الشامل مع الحركات المسلحة، وإعادة هيكلة القوات الأمنية[٦]، والأخيرة تعتبر قضية تثير الشك في مدى فاعلية الحكومة الانتقالية وقدرتها، لدرجة أن تجمع المهنيين، وهو أحد مكونات الحرية والتغيير(منسحب)، اتهم الحكومة ومؤسسات الدولة، بصورة عامة، بالقصور في التعامل مع الاختلالات الأمنية التي حدثت قبل فترة في مدن بورتسودان وكسلا (شرقاً) والجنينة (غرباً) وكادوقلي (جنوبا)، ولمحت إلى أنه قصور متعمد من قبل العناصر الأمنية التابعة للنظام البائد لعرقلة أداء حكومة الفترة الانتقالية وإفشالها.

- **حدود صلاحيات الحرية والتغيير واستقلالية الحكومة التنفيذية:** تعتبر قوى إعلان الحرية والتغيير، المرجعية السياسية للحكومة، حسب ما نصت عليه الوثيقة الدستورية التي تحكم الفترة الانتقالية. وكذلك تملك نسبة ٦٧ ٪ من مقاعد المجلس التشريع المزمع تشكيله[٧]. ما معناه أن وقوفها على سياسات حكومة حمدوك ومدها بالعون والمساعدة مسألة غير مستغربة في حدود تقديم الدعم دون الولوج إلى حيز الإملاء.

---

(٥) سبوتنيك عربي (الموقع)، أسباب فشل الحكومة السودانية الانتقالية في السيطرة على الأزمات، ٢٠ أبريل ٢٠٢٠.

(٦) عبد الحميد عوض، حكومة حمدوك وتحالف الحرية والتغيير... هل بدأت القطيعة؟ ٢٨ يونيو ٢٠٢٠.
https://www.alaraby.co.uk/politics/f5615c39-e179-4e81-b900-5700d3c8576d

(٧) المرجع السابق نفسه (الموقع).

وبغض النظر عن أي منطق صحيح بين الحكومة والحرية والتغيير، يبدو أن ثمة أسئلة مهمة، وهي: أما زالت آليات التنسيق بين الحكومة وحاضنتها السياسية قائمة وهل ثمة تواصل مستمر بين الأطراف مثلما كان يحدث في الفترات الأولى من الفترة الانتقالية؛ أيام تعيين الوزراء، أو أثناء إجازة الموازنة العامة؟

وتبدو الإجابة بـ«لا» منطقية من واقع أن العلاقة بين حكومة حمدوك والحرية والتغيير في أسوأ حالتها بسبب التقاطعات بين الحرية والتغيير ومكتب حمدوك ومستشاريه الذين يُعتقد أنهم هم المحرك الخفي لرئيس الوزراء. وبالتالي فقد سُحِب البساط من تحت أقدام الحرية والتغيير؛ بدلا من أن تُرسَّخ العلاقة التكاملية بين الحكومة وحاضنتها السياسية[٨].

وبدا ذلك جليًا بمفاجأة تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، لحكومة رئيس الوزراء، عبدالله حمدوك، بإعلانه تنظيم مواكب مليونية في كل أنحاء السودان، في ٣٠ يونيو المنصرم للمطالبة بعدة مطالب، وكان من اللافت أنها سلطت الضوء على ملف استكمال هياكل السلطة الانتقالية، في خطوة أعطت مؤشراً قوياً إلى وجود خلاف بين حكومة حمدوك والتحالف. سيما إن «ما يحدث في المشهد السياسي يكتنفه كثير من الغموض، إذ لا يُعقل لتحالف الحرية والتغيير، الرافعة السياسية للحكومة، أن يسعى إلى ليّ ذراعها عبر المواكب والتظاهرات»، وبالتالي فإن «الدعوة للمواكب تظهر وجود تقاطعات حتى داخل قوى الحرية والتغيير» وتعكس شرخا في جدار العلاقة بين حكومة حمدوك وهذا التحالف.

وكان رئيس الوزراء قد خطا خطوات مبكرة في طريق بناء شخصية حكومته المستقلة عن الحرية والتغيير، مثل زيارته لكاودا، أكبر معاقل الحركات المسلحة، والتي قد زارها بعيداً عن أعين التحالف، وتعيين وزراء دولة دون استشارة التحالف السياسي الذي جاء به لسدة الحكم، وهو ما غذى مخاوف التحالف الذي قام بهذه الخطوة التي تأتي في سياق استخدام ورقته الرابحة؛ متمثلة في «الشارع» حتى لا تنفلت الحكومة من عقاله.

بالإضافة إلى أن التداعيات الحالية قد أوضحت أن بعض الكيانات أو جل قوى الحرية والتغيير لديها رأي صريح حول أداء حكومة حمدوك وتحتج على أغلب سياساتها، وتبدو ناقمة على التجاوز الواضح لها[٩].

مع رأي مضاد يعيد تجاوز حمدوك لرؤى الحاضنة السياسية لحكومته للبطء الذي يتسم به التحالف في اتخاذ قراراته وكذلك لحالة غير الانسجام بين مكوناته؛ كتحالف عريض يجمع بين كيانات ذات مبادئ متباينة والتي وصفها دكتور إبراهيم البدوي[١٠] بالحواضن السياسية تحرياً للدقة. وكذلك من واقع

(٨) محمد عبد السلام (صحفي وقيادي بالحرية والتغيير)، مقابلة، ٢٢ يوليو ٢٠٢٠.

(٩) عبد الحميد عوض، حكومة حمدوك وتحالف الحرية والتغيير... هل بدأت القطيعة؟ ٢٨ يونيو ٢٠٢٠.

(١٠) إبراهيم البدوي: وزير مالية سابق (أقيل مؤخرا).

تقاطعات المصالح وما تسببه من انقسام داخلي؛ والتناحر الأيديولوجي الذي يطفو أحيانا ويتسبب في تعثر خطوات الحكومة الإصلاحية؛ كما اتضح من خلال بيان انسحاب تجمع المهنيين من التحالف. والذي وسم فيه مكونات التحالف «بتغليب المصالح الضيقة وتقديم الاعتبارات التكتيكية على المصالح الإستراتيجية»[١١].

الشيء الذي أنتج أداءً حكومياً عاجزاً أمام تردي الأوضاع الاقتصادية وفاقداً للعزم في ملف محادثات السلام التي استطالت وتشعبت مساراتها حتى أصبحت مثارا للتندر -بحسب البيان-.

ويبقى السؤال الذي يكتنف الوضع السوداني الآن، أيصبر حمدوك وحكومته على حالة غير الانسجام وثقل حركة الحرية والتغيير وبطء اتخاذ القرار في أروقته، أم يطلبان مزيداً من المساحات المحررة من تدخل الحرية والتغيير في صناعة القرار التنفيذي؟ أم أن «مخرج العلاقة بين الحكومة وتحالف الحرية والتغيير هو إنشاء جسم تنسيقي مشترك -بشرط أن يكون بصلاحيات وفاعلية عالية- يرسم السياسات العامة للحكومة ويراقب أداء الوزراء في المرحلة المقبلة»؟

حكومة حمدوك والعسكر: الشك وصراع النفوذ

في مطلع هذا العام خرج رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، لينفي وجود خلافات بين المدنيين والعسكريين في مؤسسات السلطة الانتقالية، مشيراً إلى أن حكومته تسعى لتأسيس شراكة، تكون نموذجاً في الإقليم والعالم، يجنّب الشعب السوداني تكرار التجارب التي حدثت في ليبيا وسوريا واليمن[١٢]. وهو نفي تكذبه الوقائع، التي تكشف عن تجاذبات كبيرة بين مكونات الحكومة وصراعات على مستوى صنع القرار؛ مع استمرار تغول الشق العسكري على معظم الملفات الحساسة.

وكانت ثورة أبريل ٢٠١٩، التي أنهت حكم عمر البشير العسكري لمدة ٣٠ عامًا، قد جلبت الأمل في ظهور نظام مدني يحكم السودان ولكن -بعد أقل من عام على تعيين رئيس الوزراء الانتقالي عبد الله حمدوك- يتلاشى هذا الأمل بسرعة[١٣].

فالشق المدني «حكومة حمدوك» يبدو من الضعف بمكان؛ إذ إنه وعلى الرغم من حقيقة أن «الإعلان الدستوري» يضع الحكومة التي يهيمن عليها المدنيون على رأس الدولة، إلا أن الجنرالات يشكلون سياسات الفترة الانتقالية إلى حد كبير. إنهم يسيطرون على وسائل الإكراه وشبكة مؤقتة من الشركات شبه الحكومية، التي تستولي على الكثير من ثروة السودان وتعزز سلطتها على حساب شركائها المدنيين في الحكومة. ويرى

---

(١١) بيان انسحاب تجمع المهنيين من تحالف الحرية والتغيير، ٢٥ يوليو ٢٠٢٠.

(١٢) العالم العربي (الموقع)، حمدوك: نسعى إلى شراكة مع العسكر لتجنب سيناريوهات المنطقة ٢٣ يناير ٢٠٢٠.

(13) Bad company: How dark money threatens Sudan's transition, Policy Brief, Jean-Baptiste Gallopin, 9th June, 202.

الكثير منهم أن حمدوك وحكومته هم دمى الجنرالات[١٤]. لكن وبالمقابل ثمة تقاطعات بائنة؛ تظهر انخراط حكومة حمدوك في صراعات وتجاذبات مع العسكر، الذين لا يعدو سوى لجنة البشير الأمنية بالنسبة للبعض.

- **تقاطعات على مستوى الإصلاح المؤسسي:** من أكبر أخطاء الوثيقة الدستورية؛ أنها لم تراع التوازن بين المكون المدني والعسكري، وقد بدأ ذلك في الظهور منذ تشكل الحكومة، في ظل اختراقات عدة أدت إلى عدم ثقة بين مكونات الحكم[١٥].

إن «هناك شعورا يسود بين الشباب يرى أن رئيس الحكومة عبدالله حمدوك لا يمتلك السلطة والنفوذ الكافيين لتحقيق مطالب الحراك الثوري»، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم توازن الشراكة بين الحكومة، كممثل لثورة الشباب، والمكون العسكري الذي تهيمن على أدائه مفاهيم لا تخرج بعيدا عن مفاهيم النظام السابق[١٦]. ما دعا لإدخال المؤسسة العسكرية ضمن المؤسسات الوطنية التي تحتاج إلى إصلاح وإعادة بناء.

وتعاني المؤسسة العسكرية من وهن شديد؛ لأن النظام البائد عمل على تجريدها من قوميتها، وجعلها مؤسسة حزبية أشبه ما تكون بالذراع العسكري لحزب المؤتمر الوطني المحلول، ولذلك، ورد في «الوثيقة الدستورية» نص صريح على أن من مهمات المرحلة الانتقالية وضع برنامج لإصلاح مؤسسات الدولة «بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها»، على أن تسند مهمة إصلاح الجيش إلى المؤسسات العسكرية، وفق القانون[١٧]. هذا المبدأ الأخير يبدو ترسا أمام حلم إصلاح المؤسسة العسكرية؛ في ظل عدم استعداد جنرالات الجيش للتنازل عن الامتيازات والنفوذ والوضع الاقتصادي التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية.

- **تجاذبات النفوذ والصلاحيات:** في الثاني من نوفمبر ٢٠١٩ زار عبد الفتاح البرهان «رئيس مجلس السيادة السوداني» دولة أوغندا «سرا» بهدف مقابلة بنيامين نتنياهو «رئيس الوزراء الإسرائيلي». وقد جاء رفض الشارع السوداني لما تمثله القضية الفلسطينية لقطاع واسع من الشعب؛ بينما كانت حكومة حمدوك ترفض الزيارة لأسباب تتعلق بحدود الصلاحيات. وإن رحب رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك ببيان رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان الذي أقر فيه بلقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أوغندا، فقد عبرت قوى سياسية عن رفضها للقاء وحذرت من تداعياته على الوضع السياسي. وقال حمدوك «يومها» في تغريدات على موقع تويتر «نرحب بالتعميم الصحفي

(١٤) المرجع السابق نفسه.

(١٥) TRT عربي (الموقع)، حكومة حمدوك في الميزان... حصة وازنة للعسكر وأسماء تثير الشبهات ٧ سبتمبر ٢٠١٩.

(١٦) ما وراء الخبر (برنامج تلفزيوني)، حمدوك طلب ولاية مجلس الأمن... هل يجلب الاستعمار أم يخشى العسكر؟ حلقة ١٠ فبراير ٢٠٢٠.

(١٧) مرجع سابق .

لرئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان حول اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. ونظل ملتزمين بالمضي قدما من أجل إنجاز مستحقات المرحلة الانتقالية المهمة». غير أنه أشار إلى أن العلاقات الخارجية مسؤولية مجلس الوزراء، قائلا «تبقى الوثيقة الدستورية هي الإطار القانوني في تحديد المسؤوليات، ويجب علينا الالتزام بما تحدده من مهام وصلاحيات. فالعلاقات الخارجية من صميم مهام مجلس الوزراء وفقا لما تنص عليه الوثيقة الدستورية». وأضاف حمدوك «لا شك أن الطريق إلى التغيير الحقيقي في السودان مليء بالتحديات والعقبات، ومع ذلك يجب أن نعي بأن الالتزام بالأدوار والمسؤوليات المؤسسية أمر أساسي لبناء دولة ديمقراطية حقيقية، وانطلاقا من هذا يجب على الهياكل الانتقالية ككل ضمان المساءلة والمسؤولية والشفافية في جميع القرارات المتخذة»[١٨]. وما حدث بمقابلة البرهان ونتنياهو وما مثله من تغول من العسكر على صلاحيات حكومة حمدوك؛ انطبق أيضا على تأثير الجنرالات أيضًا في صنع القرار المحلي فقد بدأ حميدتي «نائب رئيس مجلس السيادة» مفاوضات السلام مع الجماعات المسلحة، متجاوزًا في البداية الحكومة المدنية. وكذلك عين البرهان ويرأس مجلس الدفاع والأمن المشترك، الذي يشكل فيه الأعضاء المدنيون في الحكومة أقلية، ويرأس أعضاء مجلس السيادة أيضًا اللجان المخصصة الثلاثية الأخرى التي تضع سياسات في الواقع، مثل تلك الموجودة لمجابهة الفيروس التاجي، ومكافحة الفساد، والطوارئ الاقتصادية.

البعثة الأممية المرتقبة؛ السياقات والأسباب

في يناير، بعد أن طلب حمدوك من مجلس الأمن إطلاق بعثة جديدة للأمم المتحدة في السودان، أجبره مجلس السيادة أو جنرالات الجيش بشكل أدق على التراجع. وفي فبراير / شباط، بعث برسالة «ثانية» ألغت أي إشارة إلى إعطاء البعثة تفويضًا لمراقبة وإعداد تقرير عن إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ الإعلان الدستوري. وهما المشروعان اللذان هددا بشكل مباشر مصالح الجنرالات[١٩]. فقبل إقدام رئيس الوزراء على هذا القرار كانت الحكومة وحاضنتها السياسية تعيشان شكوكًا متواصلة بشأن انقلاب ومؤامرة تحاك لإفشال الحكومة؛ وبالتالي ربما تبرير وشرعنة أي انقلاب.

والذي لا شك فيه هو، أن العلاقة بين رئيس الوزراء وحكومته والعسكر لا تخلو من جانب صراعي خفي، وما طلبه بعثة أممية إلا محاولة منه لتقليم أظافر العسكر والاستقواء بالخارج عليهم. أو إيجاد قوى وازنة تعيد التوازن بين حكومته والشق العسكري في السلطة.

---

(١٨) أحمد حسين آدم، السودان من الفصل السابع إلى الفصل السادس: الحقائق الغائبة: الجزء الأول.

(١٩) مرجع سابق.

الخلاصة:

مستقبل هذه الحكومة يتوقف على إنجازاتها بالنسبة لعموم الشعب. وبذلك يبدو مستقبل الحكومة الانتقالية قاتما، فهي حتى بعد مرور عام ونيف لم تنجز أيًّا من الوعود وسوء إدارتها لبعض الأزمات، مثل النزاعات القبلية وتفشي وباء كورونا عكس قصوراً خطيراً، ويشكك في قدرتها على تحقيق النجاح. حمدوك سيسعى لتحقيق التوازن الصعب بين هاتين الكتلتين وسيكون معلقا بينهما إلى حين[٢٠]. وهو تعلق ينعكس سلبًا على سيرورة الحكومة. وذلك باعتبار أن شكلية العلاقة بين حكومته وحاضنتها السياسية من جهة – وحكومته والعسكر من جهة أخرى تلقي بظلالها على أدائها، وهو شيء يبدو جليًّا من خلال تقارير أداء معظم الوزارات، وما تشهده الدولة من تدهور في كافة الصعد؛ جراء تقاطعات المصالح وصراعات النفوذ بين مكونات الحكومة.

(٢٠) عباس محمد صالح عباس (باحث ومحلل سياسي)، مقابلة، ٢١ يوليو ٢٠٢٠.

تنزانيا ومبادرة الحزام والطريق... الدلالات الإستراتيجية

عمرو منصور- كاتب وباحث في العلاقات الصينية الإفريقية - القاهرة.

ترتبط الصين وتنزانيا بعلاقات تاريخية وثيقة تمتد قرونًا من الزمن، صارت خلالها الدولة الشرق الإفريقية واحدة من المحاور الرئيسة لسياسة بكين الخارجية لأكثر من نصف قرن، بل صارت مثالاً يحتذى في العلاقات الإفروآسيوية. ومع انطلاق مبادرة الحزام والطريق ووضوح معالمها بات السؤال مطروحًا حول قيمة وإرادة تنزانيا داخل المبادرة، بالنظر إلى أهمية موقعها الإستراتيجي وثرواتها الطبيعية وعلاقاتها الوثيقة بالقطب العالمي الجديد.

أولاً: جذور العلاقات بين الصين وتنزانيا قبل الحزام والطريق

تعود العلاقات بين الصين وتنزانيا إلى بدايات العصور الوسطى حينما لعب تجار شبه الجزيرة العربية دور الوساطة بين ساحل إفريقيا الشرقي والصين، وفي القرن الرابع عشر الميلادي أصبح هناك تواصل مباشر بين الملاحين الصينيين وسواحل شرق إفريقيا إلى أن ظهر الاستعمار البرتغالي في أواخر القرن الخامس عشر وقطع خطوط الاتصال بين الجانبين. ثم عاد الاتصال في منتصف القرن العشرين مع قيام جمهورية الصين الشعبية ١٩٤٩م واتجاهها للتواصل ودعم حركات التحرر الإفريقية، واعترفت الصين بجمهورية تنزانيا في ٢٦ أبريل ١٩٦٤ وفتحت تنزانيا سفارة لها في بكين في أكتوبر ١٩٦٤.

وتميزت تنزانيا بالعديد من السمات التي جعلتها مناسبة للنفوذ الصيني، حيث موقعها الجغرافي المتميز على الساحل الشرقي الجنوبي للقارة الإفريقية، وحدودها مع ثماني دول فاتخذتها بكين مقرًا لنشاطها ونقطة للانطلاق إلى سائر الجنوب والوسط والشرق الإفريقي مستغلة أهمية تنزانيا كمقر للجنة التحرير الإفريقية، وعملت على التنسيق معها لتوفير أشكال الدعم العسكري المختلفة لهذه الحركات، ويمكن القول إن زيارة جوليوس نيريري رئيس تنزانيا التاريخي للصين فبراير ١٩٦٥ [١] كانت الزيارة المؤسِّسة للعلاقات المتينة بين الدولتين.

(١) لمزيد من التفاصيل عن جذور العلاقات بين الصين وتنزانيا قبل مبادرة الحزام والطريق راجع، أحمد محمد هلال: الصين وحركات التحرير الإفريقية ١٩٥٦- ١٩٧٦.

ثانيًا: قيمة تنزانيا في مبادرة الحزام والطريق

حرصت بكين على دعوة تنزانيا لمنتدى مبادرة الحزام والطريق عام ٢٠١٧ [٢] لتمتعها بالمزايا التالية التي تحفز الصين على ضمها للمبادرة:

تتمتع تنزانيا باستقرارها السياسي والأمني قياسًا بدول شرق إفريقيا الأخرى التي تواجه انقسامات اجتماعية وسياسية وتهديدات إرهابية من تنظيمات تابعة للقاعدة وداعش على رأسها حركة شباب المجاهدين الصومالية.

كما يأتي الاهتمام بتنزانيا في إطار الرؤية الإستراتيجية الصينية للتركيز على الشرق الإفريقي الذي لا يحظى باهتمام كبير من قبل القوى الغربية كما هو حال اهتمامها العسكري والاقتصادي بمنطقة الغرب الإفريقي، ويمكن أن تشكل تنزانيا بوابة الصين لإقامة شراكة قوية مع منظمة مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC). فضلاً عما تمتلكه من مناجم للذهب والماس ومعادن أخرى وهو ما يتناسب مع توجه بكين للسيطرة على إنتاج المعادن الثمينة ولا سيما الذهب؛ مما يفتح المجال للشركات الصينية للاستثمار في هذا القطاع.

من جهة أخرى، يعد ميناء دار السلام وامتداده الشمالي ميناء Bagamoyo على بعد (٦٠كم)، نهاية الذراع الجنوبي الشرقي لطريق الحرير البحري الممتد من الداخل الصيني إلى ميناء جودار الباكستاني مرورًا بسواحل سلطنة عمان وتحديدًا المنطقة الصناعية الصينية في الدقم، وسيكون محور دار السلام – باجامويو بمثابة رأس المثلث المقلوب الذي طرفه الأيمن ميناء جودار وسواحل عمان وطرفه الأيسر جيبوتي وستكون مهمة هذا المثلث حماية المصالح الصينية في غرب المحيط الهندي وشرق إفريقيا.

كما سيلعب محور دار السلام – باجامويو دورًا رئيسًا في تثبيت النفوذ الصيني في شرق وجنوب إفريقيا ونقطة لتوزيع السلع الصينية في هذه الجهات ومحطة لاستقبال المواد الخام الواردة منها عبر شبكة الطرق البرية والمائية البحيرية والنهرية التي تربط تنزانيا بجوارها الداخلي، ومنها دول تتمتع بثرواتها المعدنية الضخمة، مثل الكونغو.

ثالثًا: دوافع قبول تنزانيا الانضمام للمبادرة

يمكن إرجاع قبول تنزانيا بالانضمام للمبادرة إلى رغبتها في الحد من اعتمادها على النشاط الزراعي كمصدر للدخل القومي في ضوء ما يعتريه من اضطرابات نتيجة التغيرات المناخية وتقلبات الأسعار

(2) Beijing Plan to Directly Benefit Dar https://www.dailynews.co.tz/news/beijing-plan-to-directly-benefit-dar.aspx

وهجمات الجراد، ومن ثم فإن مبادرة الحزام والطريق ستساعدها على تحقيق هذا التحول بفضل المليارات التي ستضخها بكين في مشاريع صناعية وفي مجال النقل والبنية التحتية في الدول المنضمة للمبادرة، وهو ما يتسق مع رؤية الرئيس التنزاني جون ماجفولي الذي يضع تطوير البنية التحتية كأولوية عمل لحكومته.

وفي السياق ذاته، تسعى تنزانيا لاستغلال موقعها الجغرافي الحيوي وعلاقاتها التاريخية الوثيقة مع بكين في التحول لقطب إقليمي لجذب الاستثمارات الصينية في ظل التنافس على ذلك مع كينيا وأثيوبيا. كما تمثل المبادرة فرصة مثالية لتنزانيا للتخلص أو الحد من شروط المساعدات الغربية وتدخلات هذه الدول في شؤونها الداخلية.

رابعًا: أشكال التعاون بين الجانبين منذ انطلاق المبادرة

تعاون سياسي وعسكري

أظهر الرئيس الصيني شي جين بينغ منذ توليه السلطة في مارس ٢٠١٣ وقبيل إطلاقه للمبادرة في سبتمبر من العام نفسه، مدى محورية وقيمة العلاقات مع تنزانيا في ملف سياسته الخارجية، فكانت دار السلام ثاني محطاته الخارجية بعد روسيا، كاشفًا عن أن الزيارة تهدف لتحديد منهج التعاون المستقبلي وتعزيز التنمية المشتركة في ضوء صداقة أخوية تمتد جذورها في قلوب الشعبين [٣]. وعقب أشهر قليلة من إطلاق المبادرة حلت الذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين لنشهد نشاطًا دبلوماسيًّا مكثفًا، ففي مايو ٢٠١٤ تعهد رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ خلال لقائه مع الرئيس التنزاني جاكايا كيكويت على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي حول إفريقيا ٢٠١٤ بتعزيز التعاون بين البلدين [٤].

وفي يونيو من العام ذاته زار نائب الرئيس الصيني لي يوان تشاو تنزانيا وأجرى مباحثات مع الرئيس جاكايا كيكويت ونائبه محمد غريب بلال وشارك في افتتاح منتدى الأعمال التنزاني - الصيني [٥]. وفي سبتمبر ٢٠١٤، استقبل نائب الرئيس الصيني لي يوان تشاو وفدًا من الحزب الحاكم في تنزانيا (تشاما تشا مابيندوزي) بقيادة سيف محمد الأمين العام لمنظمة الآباء في الحزب، وشدد الجانبان على أهمية تطوير العلاقات بين البلدين والحزبين [٦].

---

(٣) الرئيس الصيني يزور دولة تنزانيا http://arabic.people.com.cn/31660/8181065.html

(٤) رئيس مجلس الدولة الصيني يتعهد بتعزيز العلاقات مع تنزانيا وبنين http://arabic.people.com.cn/31660/8620642.html

(٥) نائب الرئيس الصيني يجري مباحثات مع كبار قادة الحزب الحاكم في تنزانيا
http://arabic.people.com.cn/n/2014/0625/c31660-8746594.html

(٦) نائب الرئيس الصيني يلتقي ضيوفًا من تنزانيا http://arabic.peopledaily.com.cn/n/2014/0913/c31660-8782222.html

وفي أكتوبر ٢٠١٤، استقبل كبير المشرعين الصينيين تشانغ ده جيانغ الرئيس التنزاني جاكايا كيكويت، وقال تشانغ إن بلاده ترغب في جعل الشراكة بين الجانبين نموذجًا للمنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة بين الصين وإفريقيا[٧].

ومن اللافت، أن بكين التي استضافت في عام ٢٠١٧ الحوار بين الحزب الشيوعي الصيني و٣٠٠ من قادة وزعماء الأحزاب والمنظمات السياسية من حول العالم اختارت العاصمة التجارية لتنزانيا دار السلام لأن تستضيف في العام التالي أول حوار رفيع المستوى بين الحزب الشيوعي الصيني ونحو ٤٠ حزبًا ومنظمة سياسية في ٤٠ دولة إفريقية[٨]. وهو اختيار يؤكد من جديد على محورية تنزانيا في السياسة الخارجية الصينية ويمكن القول أنها بمثابة بوابة بكين في شرق وجنوب القارة الإفريقية.

وعلى هامش المؤتمر وضع قادة أحزاب ستة أحزاب بمنطقة الجنوب الإفريقي حجر الأساس لمدرسة جوليوس نيريري المتخصصة في القيادة والزعامة بالقرب من دار السلام .كما توجه الرئيس الصيني شي جين بينغ، بالتهنئة لحفل وضع حجر الأساس للمدرسة[٩].

وفي سبتمبر ٢٠١٨، قال الرئيس الصيني على هامش اجتماعه مع رئيس وزراء تنزانيا قاسم ماجاليوا وذلك بعد اختتام قمة بكين ٢٠١٨ لمنتدى التعاون الصيني-الإفريقي: إن بلاده ترغب في التعميق المستمر للتعاون الودي المربح للجانبين. ومن جانبه قال ماجاليوا إن تنزانيا ملتزمة بسياسة «الصين الواحدة» وعلى استعداد للمشاركة الفاعلة في بناء مبادرة الحزام والطريق (١) .

من جهته، أكد الرئيس التنزاني جون ماجوفولي في نوفمبر ٢٠١٨ أن حكومته ستواصل تطوير العلاقات مع الصين التي ساعدت بلاده في الكثير من المجالات دون أي شروط [١٠].

كما أعرب وزير الخارجية الصيني وانغ يي خلال لقائه مع نظيره التنزاني بالاماجامبا كابودي عن استعداد بلاده للعمل مع تنزانيا للاستفادة من فرصة البناء المشترك للحزام والطريق. وذلك على هامش اجتماع تنفيذ إجراءات المتابعة لقمة بكين لمنتدى التعاون الصيني-الإفريقي (فوكاك)[١١].

---

(٧) كبير المشرعين الصينيين يلتقي الرئيس التنزاني ورئيسة مجلس الشيوخ بالباهاما
http://arabic.peopledaily.com.cn/n/2014/1025/c31660-8799792.html

(٨) افتتاح الحوار رفيع المستوى بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب الإفريقية في تنزانيا
http://arabic.news.cn/2018-07/18/c_137331513.htm

(٩) الأحزاب الستة المشاركة في تأسيسها هي: الحزب الثوري التنزاني، وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بجنوب إفريقيا، وحزب جبهة تحرير موزمبيق، والحركة الشعبية من أجل تحرير أنغولا، وحزب سوابو الناميبي، والاتحاد الوطني الإفريقي الزيمبابوي – الجبهة الوطنية. .
http://arabic.news.cn/2018-07/17/c_137330818.htm

(10) Under pressure from Western donors, Tanzanian leader prefers Chinese aid https://www.reuters.com/article/us-tanzania-china-aid/under-pressure-from-western-donors-tanzanian-leader-prefers-chinese-aid-idUSKCN1NW1SB

(١١) مقالة: الصين والدول الإفريقية تتعهد بتعزيز التعاون http://arabic.people.com.cn/n3/2019/0625/c31660-9591136.html

تعاون اقتصادي

تشير تقارير الحكومة التنزانية بشأن الوضع الاقتصادي إلى أن الناتج المحلي بلغ في ٢٠١٩ نحو ١٣٩,٩ تريليون شلن تنزاني بنمو نحو ٨٪[١٢]. لكن البنك الدولي يشير إلى أن نسبة نمو الناتج المحلي بلغت عام ٢٠١٩ نحو ٥,٨٪ فقط مع توقعات بأن ينمو الناتج المحلي بنسبة ٢,٥٪ في ٢٠٢٠ بسبب أزمة كورونا وأن يعاود النمو الارتفاع إلى ٥,٥٪ في ٢٠٢١ [١٣].

وأعزى وزير المالية والتخطيط فيليب مبانجو هذا النمو إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية وزيادة استخراج المعادن خاصة الذهب والفحم، وزيادة إنتاج المنتجات الزراعية[١٤].

أما على صعيد التعاون الاقتصادي مع بكين ففي ٢٠١٨ سجلت التجارة بين البلدين نموًّا بنسبة ١٥٪ وتجاوز إجمالي استثمارات الصين المباشرة في تنزانيا ٧ مليارات دولار في قطاعات البنية التحتية والتعدين والزراعة والعقارات والبنوك[١٥] وتوفر أكثر من ٨٧٠٠٠ وظيفة[١٦].

واحتلت الصين المركز السابع في قائمة المستوردين للسلع التنزانية بنسبة ٣,٩٤٪ من إجمالي الصادرات التنزانية وبقيمة نحو ١٥٥ مليون دولار، بينما احتلت الولايات المتحدة المركز السادس كأول دولة غربية في قائمة المستوردين من تنزانيا بقيمة ١٥٠ مليون دولار بنسبة ٤,٠٩٪[١٧]. بالمقابل احتلت الصين في ذات العام المركز الأول بقائمة الدول المصدرة لتنزانيا بقيمة ١,٧٧ مليار دولار أي ٢٠,٧٪ من إجمالي الواردات التنزانية بينما احتلت الولايات المتحدة المركز الثامن كأول دولة غربية في قائمة المصدرين بقيمة ٢٣٩ مليون دولار بنسبة ٢,٧٩٪ من وارداتها[١٨].

وأهم الواردات التنزانية من الصين الآلات الكهربائية والإلكترونية والمركبات والسكك الحديدية والحديد والفولاذ ومصنوعاتهما ومنتجات كيماوية متنوعة[١٩]، بينما أهم الصادرات التنزانية للصين: المعدات الكهربائية والإلكترونية والتبغ والأسماك والقشريات والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية والفواكه[٢٠].

أما على صعيد التعاون في مجال النقل، ففي أبريل ٢٠١٦، شهدت مدينة دار السلام بناء الصين جسر

(12) GDP's Current Price Up 8pc in 2019 https://www.dailynews.co.tz/news/2020-06-115ee243d4320f3.aspx
(13) https://data.albankaldawli.org/country/tanzania?view=chart
(14) GDP's Current Price Up 8pc in 2019 https://www.dailynews.co.tz/news/2020-06-115ee243d4320f3.aspx
(١٥) مسؤولان: تنزانيا والصين بصدد الانخراط في مزيد من التعاون المثمر http://arabic.news.cn/2019-09/20/c_138408506.htm
(16) Tanzania Opens Consulate in Guangzhou to Boost Ties https://dailynews.co.tz/news/2019-09-215d85b4018126a.aspx
(17) https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/TZA/Year/2018/TradeFlow/Export/Partner/all/Product/Total/Show/Partner%20Name;XPRT-TRD-VL;XPRT-PRDCT-SHR;/Sort/XPRT-TRD-VL/Chart/top10
(18) https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/TZA/Year/2018/TradeFlow/Import/Partner/all/Product/Total
(19) https://tradingeconomics.com/tanzania/imports/china
(20) https://tradingeconomics.com/tanzania/exports/china

نيريري ويعد أكبر جسر معلق بأسلاك فولاذية فوق البحر في شرقي إفريقيا[٢١]. من جهة أخرى كشفت الحكومة التنزانية أن من أسباب فتح قنصلية في مدينة قوانغتشو بمقاطعة قوانغدونغ الصينية في سبتمبر الماضي هو المساعدة في بدء عمل شركة طيران تنزانيا (ATCL)، في إطلاق الرحلات الجوية المباشرة من دار السلام إلى قوانغتشو لتعزيز التفاعل التجاري والسياحة ليس بين الصين وتنزانيا فقط، ولكن أيضًا بين الصين والدول الآسيوية وشرق وجنوب إفريقيا[٢٢]. حيث يأتي إطلاق هذا الخط الجوي في إطار التعاون المثمر بين الجانبين في مجال النقل ضمن مبادرة الحزام والطريق والذي يشمل أيضًا التوسع في ميناء دار السلام وبناء المبنى الرئيس (المبنى ٣) في مطار جوليوس نيريري الدولي[٢٣].

وفي فبراير من العام الجاري، قرر البنك الإفريقي للتنمية منح تنزانيا ٢٧٢,١٢ مليون دولار لتمويل إنشاء مطار جديد بالعاصمة دودوما بمشاركة من الصين في التمويل، ومن المقرر أن يستقبل المطار الجديد ٥٠ ألف طائرة ومليون مسافر من جميع أنحاء العالم سنويًّا، وسيستفيد منه أكثر من ٢٠٠ مليون مسافر في شرق إفريقيا وكذلك الحال بالنسبة للشبكات التجارية الدولية[٢٤].

كما أكد الملحق الصيني في زنجبار شيه شياو وو على التزام الحكومة الصينية، من خلال بنك إكسيم، بتمويل تشييد مبنى مطار عبيد أماني كرومي الدولي الثالث (آكيا) والبالغ تكلفة بنائه ٥٨ مليون دولار[٢٥].

وبالمقابل يظل مشروع بناء وتطوير ميناء باجامويو أكبر القضايا العالقة بين الصين وتنزانيا، فالمشروع الذي أطلق عام ٢٠١٥ وتشارك فيه مجموعة تشاينا ميرشنت العالمية الصينية والحكومة التنزانية وسلطنة عمان ممثلة في الصندوق الاحتياطي العام للدولة باستثمارات تصل إلى ١٠ مليارات دولار ويتكون أيضًا من منطقة صناعية اقتصادية حرة، كما أن الميناء سوف يخدم أكثر من ٤٠ مليون نسمة في تنزانيا بالإضافة إلى ٦ دول إفريقية ليس لديها منافذ بحرية إلا عن طريق تنزانيا، وسيكون الميناء الرئيس سواء لتصدير المواد الخام والثروات الطبيعية الإفريقية إلى دول العالم أو استيراد السلع إلى الدول الإفريقية[٢٦]. إلا أن

---

(٢١) مقالة: تصريحات وزير الخارجية الصيني على مر الأعوام خلال الدورتين السنويتين تؤكد ثوابت العلاقات الصينية الإفريقية وآفاقها الواعدة
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0527/c31660-9694794.html

(22) Tanzania Opens Consulate in Guangzhou to Boost Ties https://dailynews.co.tz/news/2019-09-215d85b4018126a.aspx

(23) ATCL to start flights to China in June https://www.africa-press.com/tanzania/policy/atcl-to-start-flights-to-china-in-june

(٢٤) البنك الإفريقي للتنمية يمنح تنزانيا ٢٧٢ مليون دولار لإنشاء مطار «مسالاتو» الدولي
https://www.youm7.com/story/2020/2/2/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%AD-%D8%AA%D9%86%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-272-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1/4614585

(25) Tanzanians Are Safe, China Assures https://dailynews.co.tz/news/2020-03-055e60993aa06eb.aspx

(٢٦) الاستثمار العماني في ميناء باجامويو نافذة واعدة لتنويع مصادر الدخل وتنشيط بالحركة التجارية للسلطنة
http://alwatan.com/details/81374

هذا المشروع ما زال حبيس الخلافات بين تنزانيا والجانبين الصيني والعماني من جهة أخرى حول مدة إيجار الميناء[٢٧].

من جهة أخرى، تعهدت شركة البريد الصينية بنقل خبراتها في مجال البريد ولا سيما التجارة الإلكترونية لنظيرتها التنزانية عبر توفير التدريب والزيارات الميدانية لموظفيها بالمقابل تسعى الهيئة الصينية للحصول على دعم تنزانيا خلال انتخاب الاتحاد البريدي العالمي (UPU) الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠ في ساحل العاج[٢٨].

ويكفي للتعرف على قوة الصين في مجال التجارة الإلكترونية أن نشير إلى أن إجمالي الصفقات خلال موجة التسوق عبر الإنترنت التي تمت خلال النصف الأول من شهر يونيو ٢٠٢٠ بلغت ١٦,٩١ تريليون يوان أي نحو ٢,٣٨ تريليون دولار، بزيادة ٤٢٪ مقارنة بالعام الماضي، وتم تنفيذ إجمالي ٢٦,١٨ مليار معاملة، بزيادة ٥٢٪على عام ٢٠١٩ [٢٩]. ولا شك أن هذه الزيادة الكبيرة في حجم المعاملات أو قيمتها تأتي نتيجة الحظر جراء فيروس كوفيد ١٩ لكنها تعكس بالمقابل قوة منظومة التجارة الإلكترونية الصينية.

أما على صعيد التعاون في قطاع التعدين، فقد كان من المقرر أن يتوجه وفد كبير من اتحاد جمعيات عمال المناجم في تنزانيا (FEMATA) التي نصف أعضائها من عمال مناجم الذهب إلى الصين في فبراير الماضي، استكمالاً للزيارة السابقة التي جرت في أواخر عام ٢٠١٨؛ وذلك لتعلم تقنيات التعدين المتقدمة، وإجراء مباحثات مع مستثمري التعدين الصينيين المهتمين ببدء مشروعات في تنزانيا وشراء معدات التعدين والتي أرخص بأكثر من ٥٠ في المائة من تلك المبيعة في دول أخرى[٣٠].

ويعد قطاع تعدين الذهب واحدًا من أهم فرص الاستثمار والتعاون بين الدولتين، حيث تعد تنزانيا رابع أكبر منتج للذهب في إفريقيا وبلغ حجم مبيعاتها من الذهب والماس ٤٦٩,١ مليون دولار خلال الربع المنتهي في مارس من العام الجاري مقابل ٣٢٥,٩ مليون دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي، منها مبيعات ذهب فقط بقيمة ٤٥٤,٤ مليون دولار والذي زاد إنتاجه بنسبة ١٥,٧٪ [٣١]، كما بلغت صادرات الذهب في ٢٠١٨ نحو ١,٥٤٩ مليار دولار، ارتفاعًا من ١,٥٤١ مليار دولار في عام ٢٠١٧ [٣٢].

---

(٢٧) تنزانيا تعتزم مناقشة مشروع ميناء بـ١٠ مليارات دولار مع مستثمرين
http://www.alkhaleej.ae/economics/page/b2518d75-b2fd-47e3-b97f-d4d86d8a9a49

(28) Shot in the arm for postal services as China chips in https://dailynews.co.tz/news/2019-03-315ca0673d44700.aspx

(29) China's mid-year online shopping spree reaps $2.4 tln: Clearing house https://news.cgtn.com/news/2020-06-21/China-s-mid-year-online-shopping-spree-reaps-2-4-tln-Clearing-house-RvoTCSpskw/index.html

(30) OVER 100 MINERS TO VISIT CHINA https://dailynews.co.tz/news/2020-01-285e2ff6c6cca50.aspx

(31) VOLUME, VALUE OF GOLD, DIAMOND RISE IN Q 1 https://dailynews.co.tz/news/2020-05-275ece0c4fcdd75.aspx

(32) Chinese firms to build gold smelter, refineries in Tanzania https://www.reuters.com/article/tanzania-gold/chinese-firms-to-build-gold-smelter-refineries-in-tanzania-idUSL4N24P3W2

ولا شك أن تنزانيا حريصة على التعاون مع الصين في مجال تعدين الذهب وجذب المزيد من مستثمريها؛ لأن بكين تعد أكبر مستهلك ومنتج للذهب في العالم فضلاً عن خبراتها الواسعة في مجال التنقيب عنه.

كما أن تطوير قطاع تعدين الذهب سيساعد تنزانيا على تطوير وتنمية اقتصادها بتقليل الاعتماد على الزراعة حيث يتراوح متوسط الدخل الشهري لعمال مناجم الذهب ومعالجيه بين ٨٢ و١١٠ دولارات، وهو أكثر من ضعف الأجر الشائع للعمل الزراعي في تنزانيا [٣٣].

لذا جرت في فبراير ٢٠١٨ مباحثات شراكة بين ممثلين لشركة أكاسيا الكندية لتعدين الذهب في تنزانيا مع مجموعة الذهب الوطنية الصينية المملوكة للدولة وشركتي شاندونغ لتعدين الذهب وشركة زيجين للتعدين المحدودة لاستحواذ الشركات الصينية على حصة في الشركة التي تسيطر على عدة مناجم رئيسة لإنتاج الذهب في تنزانيا [٣٤].

ومنحت تنزانيا تراخيص لبناء مصفاتين للذهب ومصهر لشركات صينية عقب دعوة الحكومة لتقديم عطاءات من شركات التعدين لبناء المصاهر والمصافي، وأبدت ٣٧ شركة صينية اهتمامها.

وقال وزير المعادن دوتو بيتكو إن الشركات الصينية ستمنح قريباً تراخيص مناجم تتطلب كل منها استثمارات تزيد قيمتها على ١٠٠ مليون دولار. وذلك في إطار جهود الحكومة لتوليد مزيد من العائدات من صناعة التعدين في البلاد [٣٥].

ويأتي التحرك للتعاون مع الصين بالتزامن مع نجاح الحكومة التنزانية في أكتوبر الماضي في التوصل لاتفاق تحصل بمقتضاه على ٥٠٪ من المنافع الاقتصادية المستقبلية لمناجم الذهب التابعة لمجموعة أكاسيا للتعدين وشراء الحكومة التنزانية أيضاً حصة بنسبة ١٦٪ في كل منجم[٣٦]، وانتهاء نزاع ضريبي بين الشركة والحكومة كانت بدايته عقب قرار الرئيس التنزاني بمنع تصدير الرمال المعدنية في مارس ٢٠١٧، وهو مركز يحتوي على الفضة والنحاس والذهب والمعادن الأخرى، مفسرًا القرار بالقول في وقت سابق: لقد سرقت معادننا من خلال التهريب أو من خلال عقود التعدين الاستغلالية[٣٧].

كما شاركت تنزانيا في معرض شنغهاي للذهب عام ٢٠١٩، وقد حرص الرئيس الصيني على زيارة الجناح التنزاني[٣٨]، وهو ما يعبر عن مدى اهتمام القيادة الصينية بتعزيز التعاون بين الجانبين في هذا القطاع.

(33) Mining Sector Reforms to Transform Miners, Jewellers https://dailynews.co.tz/news/2020-06-115ee24866f2cda.aspx

(34) Exclusive: Acacia, China miners in talks over Tanzania gold deal - sources https://www.reuters.com/article/us-acacia-mining-m-a-chinese-exclusive/exclusive-acacia-china-miners-in-talks-over-tanzania-gold-deal-sources-idUSKCN1G01UC

(35) Chinese firms to build gold smelter, refineries in Tanzania https://www.reuters.com/article/tanzania-gold/chinese-firms-to-build-gold-smelter-refineries-in-tanzania-idUSL4N24P3W2

(36) Barrick Gold reaches deal with Tanzania over Acacia Mining https://www.reuters.com/article/us-barrick-gold-tanzania/barrick-gold-reaches-deal-with-tanzania-over-acacia-mining-idUSKBN1WZ0DL

(37) Chinese firms to build gold smelter, refineries in Tanzania https://www.reuters.com/article/tanzania-gold/chinese-firms-to-build-gold-smelter-refineries-in-tanzania-idUSL4N24P3W2

(38) OVER 100 MINERS TO VISIT CHINA https://dailynews.co.tz/news/2020-01-285e2ff6c6cca50.aspx

أما على صعيد التعاون في قطاع السياحة، فهو يعد أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسة، والذي يساهم تطويره في تقليل الاعتماد على الزراعة، لكنه تأثر بشدة بظهور فيروس كوفيد ١٩ في يناير الماضي. واستقبلت تنزانيا في عام ٢٠١٩، ١,٥٢٧,٢٣٠ سائحًا أنفقوا أكثر من ٢,٦ مليار دولار تمثل أكثر من ٢٥٪ من إجمالي مدخلات النقد الأجنبي، كما يدعم القطاع السياحة ما يقرب من ١,٦ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة[٣٩]، ويساهم في أكثر من ١٧,٥٪ من الناتج المحلي[٤٠].

وكان السعي لجذب المزيد من السياح الصينيين والآسيويين أحد الأسباب الرئيسة وراء فتح تنزانيا قنصلية لها في مدينة قوانغتشو في سبتمبر الماضي ومحاولة الإسراع ببدء الرحلات الجوية المباشرة من دار السلام إلى قوانغتشو[٤١]، حيث استقبلت تنزانيا ما يقرب من ١٠٠٠٠ سائح من الصين في عام ٢٠١٩ وهو رقم ضئيل جدًّا، قياسًا بعدد السياح الذين زاروا تنزانيا في نفس العام وقياسًا بعدد السياح الصينيين، الذين زاروا إفريقيا عام ٢٠١٨ والمقدر بنحو٤,٣١ مليون صيني[٤٢]. لذلك تتجه السفارة التنزانية في بكين لتدريب أعضاء جمعية تنزانيا لمنظمي الرحلات السياحية (TATO) على كيفية اختراق السوق الصينية، وإنشاء منصة حجز عبر الإنترنت للترويج لخدماتهم السياحية في الصين، كما أن السفارة بصدد إنشاء موقع إلكتروني للترويج لمناطق الجذب السياحي التنزانية في الصين، والتعريف بالشركات السياحية المحلية، وتتواصل السفارة مع شركة تسويق في شنغهاي للترويج للموقع على منصات التواصل الاجتماعي الصينية، كما دعت السفارة الشركات للمشاركة في سوق الصين للسفر والسياحة الخارجية[٤٣].

من جهة أخرى، يحاول مجلس السياحة التنزاني (TTB) الاستفادة من التجربة الصينية في تشجيع المواطنين على السياحة الداخلية لمواجهة نقص السائحين الأجانب بسبب جائحة كوفيد ١٩ مع توقعات بانخفاض عددهم إلى ٤٣٧ ألف سائح وانخفاض عدد الوظائف المباشرة في قطاع السياحة من ٦٢٢ ألفًا إلى ١٤٦ ألفًا[٤٤].

من جهة أخرى، دعت حكومة الصين الشباب التنزانيين للذهاب إلى الصين للتدرب على كيفية بدء أعمالهم التجارية الخاصة والترويج لها بدلاً من انتظار فرص العمل الحكومي، حيث قالت السفيرة الصينية لدى تنزانيا، وانغ كي: إن حكومتها ملتزمة بمساعدة الشباب التنزانيين على رفع مستوى معارفهم وتعزيز خبراتهم العملية لتعزيز النمو الاقتصادي[٤٥].

(39) Tourism Standard Operating Procedures Launched https://www.dailynews.co.tz/news/2020-06-105ee0fbd954493.aspx
(40) Envoy pledges more Chinese tourists to Tanzania https://www.busiweek.com/envoy-pledges-more-chinese-tourists-to-tanzania/
(41) Tanzania Opens Consulate in Guangzhou to Boost Ties https://dailynews.co.tz/news/2019-09-215d85b4018126a.aspx
(42) Envoy pledges more Chinese tourists to Tanzania https://www.busiweek.com/envoy-pledges-more-chinese-tourists-to-tanzania/
(43) Envoy pledges more Chinese tourists to Tanzania https://www.busiweek.com/envoy-pledges-more-chinese-tourists-to-tanzania/
(44) Ttb Urges On Domestic Tourism to Mitigate COVID-19 Impact https://dailynews.co.tz/news/2020-06-095edfbe195bef4.aspx
(45) CHINA INVITES TZ YOUTH FOR BUSINESS INCUBATION https://dailynews.co.tz/news/2020-01-165e207b6ddb7fe.aspx

أما على صعيد التعاون العلمي والصحي، فقد شهدت العلاقات بين الصين وتنزانيا تطورًا ملحوظًا، حيث يدرس حاليًّا أكثر من ٤٠٠٠ طالب تنزاني في الجامعات الصينية، منهم ٤٠٠ طالب في ووهان بمقاطعة هوبي[٤٦]، وما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، حصل ٤٥٠ طالبًا تنزانيًّا على منح دراسية طويلة الأجل، في حين حصل ١٠٢٩ طالبًا آخرين على منح دراسية قصيرة الأجل[٤٧]. وهو ما لقي إشادة من الحكومة التنزانية بجمهورية الصين الشعبية، لما تقدمه من منح دراسية للطلاب التنزانيين[٤٨].

من جهة أخرى، قال ليو يان، المدير الصيني لمعهد كونفوشيوس بجامعة دار السلام: إن ما مجموعه ٢٦ مدرسة ثانوية في تنزانيا، توفر دروسًا باللغة الصينية[٤٩]، وهو ما يساعد على تأهيلهم للالتحاق بالدراسة الجامعية في الصين من جهة ويعزز من خلالهم ومن خلال خريجي الجامعات الصينية من تزايد وجود اللغة والثقافة الصينية.

كما أُفتُتِحت مكتبة جديدة في جامعة دار السلام في نوفمبر ٢٠١٨ بتكلفة ٤٠,٦١ مليون دولار بمساعدة الحكومة الصينية[٥٠].

أما في قطاع الصحة، فقد سلَّمت السفارة الصينية في تنزانيا لوزارة الصحة، الدفعة الأولى من الإمدادات الطبية للمساعدة في مكافحة مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)[٥١].

كما أشاد وزير التعليم والعلوم والتكنولوجيا التنزاني جويس انداليتشاكو بجمهورية الصين لما تنظمه من دورات للطواقم الطبية التنزانية في الصين في مجالات طبية تعاني فيها بلاده نقصًا في الكوادر. وقال السفير الصيني لدى تنزانيا وانغ كه إنه: «حتى الآن، تلقى ٢٢ مليون شخص العلاج الطبي من الفرق الطبية الصينية»، مضيفًا أن ٣٢ عضوًا في فريق طبي صيني يعملون حاليًّا في مستشفى موهيمبيلي الوطني، ومعهد طب القلب في جاكايا كيكويتي ومعهد طب العظام وتجبيرها في موهيمبيلي، وفي مستشفيات في زنجبار وبيمبا. وفي نوفمبر ٢٠١٧، قامت السفينة المستشفى (سفينة السلام) التابعة للبحرية الصينية، بزيارة تنزانيا، وقدمت العلاج والدواء المجانيين، لنحو ٦٤٤١ تنزانيًّا[٥٢].

(46) '4000 TZ STUDENTS IN CHINA SAFE' https://www.dailynews.co.tz/news/2020-02-015e35c59bce4b3.aspx

(47) ATCL to start flights to China in June https://www.africa-press.com/tanzania/policy/atcl-to-start-flights-to-china-in-june

(٤٨) تنزانيا تشيد بالصين وما تقدمه من منح دراسية بالمجال الطبي http://arabic.news.cn/2018-08/13/c_137386711.htm

(٤٩)مقالة: اللغة الصينية تكتسب شعبية في إفريقيا بفضل تزايد فوائدها http://arabic.people.com.cn/n3/2019/1028/c31660-9626860.html

(50) Under pressure from Western donors, Tanzanian leader prefers Chinese aid https://www.reuters.com/article/us-tanzania-china-aid/under-pressure-from-western-donors-tanzanian-leader-prefers-chinese-aid-idUSKCN1NW1SB

(٥١) الصين تقدم إمدادات طبية لتنزانيا لمساعدتها في مكافحة «كوفيد-١٩» http://arabic.news.cn/2020-05/16/c_139060578.htm

(٥٢) تنزانيا تشيد بالصين وما تقدمه من منح دراسية بالمجال الطبي http://arabic.news.cn/2018-08/13/c_137386711.htm

في أغسطس ٢٠١٥ تسلمت الحكومة الصينية مشروع مياه عذبة لتنزانيا يشمل حفر ٥٥ بئرًا في مانروميندجو بمنطقة الساحل التي تبعد أكثر من ١٠٠ كيلو متر عن العاصمة الاقتصادية دار السلام لمساعدة نحو ٤٠ ألف شخص في الحصول على مياه شرب نظيفة[٥٣]، وهو ما سيسهم في تحسين الوضع الصحي للمواطنين.

خاتمة

من المرجح أن تدفع التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد- ١٩ تنزانيا إلى القبول بمزيد من التقارب مع الصين لمحاولة تجاوز الأزمة الحالية والإبقاء على معدلات نمو مرتفعة، لا سيما وأن أي تراجع اقتصادي كبير وطويل المدة قد يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد وينشئ اضطرابات تدعمها قوى غربية معارضة لتقارب الحكومة التنزانية مع الصين.

من جهة أخرى، فإنه من المتعذر على تنزانيا الاعتماد على الدول الغربية لتجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية؛ لأن هذه الدول تعاني أيضًا من التداعيات الاقتصادية للجائحة، وبالتالي ستضعف قدرتها على تقديم المساعدات لتنزانيا بل ستتشدد في الشروط التي ستفرضها مقابل المساعدات، وهو ما تعارضه تنزانيا التي ستجد من الدول الفقيرة من يرحب بهذه الشروط؛ مما سيقلل في نهاية المطاف من فرص استفادتها من المساعدات الغربية، في الوقت الذي تظهر فيه المؤشرات بدء تعافي الاقتصاد الصيني من تداعيات الجائحة، وهو ما يتماشى مع تأكيد الرئيس التنزاني جون ماجوفولي في نوفمبر ٢٠١٨، أنه يفضل المساعدة المقدمة من الصين على مساعدات المانحين الغربيين، حيث لا تفرض بكين أي شروط، مشيرًا إلى أن حكومته ستواصل تطوير العلاقات مع الصين التي ساعدت بلاده في الكثير من المجالات[٥٤].

بالمقابل فإن الصين ستحاول استغلال الوضع الاقتصادي الراهن لتحقيق مزيد من التقارب مع تنزانيا لضمان تحقيق أهدافها الإستراتيجية والاقتصادية مع العمل على محاولة الوصول لحل بشأن مشروع ميناء باجامويو.

---

(٥٣) الصين تسلم تنزانيا مشروعا للمياه العذبة http://arabic.news.cn/2015-08/12/c_134509318.htm

(54) Under pressure from Western donors, Tanzanian leader prefers Chinese aid https://www.reuters.com/article/us-tanzania-china-aid/under-pressure-from-western-donors-tanzanian-leader-prefers-chinese-aid-idUSKCN1NW1SB

تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار: الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE) نموذجاً

الدكتور/ ناصر النائي آدم - عميد كلية الدراسات العليا جامعة الملك فيصل بتشاد - أنجامينا.

مقدمة:

شهد حجم الاستثمارات في تشاد تطوراً ملحوظاً مع بدايات القرن الحالي، حيث قامت الدولة بسن ميثاق الاستثمار الذي اشتمل على حوافز جيدة للمستثمرين، وقامت بتعزيز حجم الاستثمار المحلي عبر التمويل الحكومي وذلك بإنشاء وزارة خاصة بالقروض الصغيرة، تحولت فيما بعد إلى إدارة تابعة لوزارة المالية والميزانية، كذلك أُنْشِئ الصندوق الوطني لدعم الشباب بغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، كما عززت آلية الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص بإنشاء المجلس الوطني لأصحاب الأعمال التشاديين، كذا عملت على تهيئة بيئة أداء الأعمال وتحسين التنافسية، من أجل ترقية الاستثمارات المحلية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، فقامت بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE).

من هنا تكمن أهمية الدراسة في كونها تنصب أساساً تجاه تقييم دور تشاد الاقتصادي في زيادة الاستثمار من خلال نموذج الوكالة الوطنية للاستثمار والصادرات (ANIE) بغرض معرفة أوجه القصور وإيجاد علاج له، ومن ثم إيجاد طرق لترقية هذا الاستثمار.

المبحث الأول: واقع الاستثمار في تشاد واستراتيجية تنميته

أولاً: واقع الاستثمار في تشاد: يتنوع الاستثمار في تشاد بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي

- **القطاع الرسمي:**

١- تطور الاستثمار في القطاع الرسمي: شهد هذا الاستثمار تطوراً ملحوظاً خلال ثلاثة العقود الماضية، فبينما كان عدد الوحدات الاقتصادية المسجلة حتى عام ١٩٩٠م ٨١٣ وحدة، ازدادت إلى ٤٠٤٨ وحدة في عام ٢٠٠٠م بمعدل زيادة سنوية قدره ٣٦٨ وحدة، ثم أخذ هذا المعدل في الزيادة

ليسجل ٧٤٨ وحدة سنوياً خلال الفترة من ٢٠٠١م حتى ٢٠٠٣م، ثم ارتفع هذا المعدل إلى ٢٠٥٤ وحدة سنوياً حتى عام ٢٠١٤م، حيث بلغ إجمالي الوحدات الاقتصادية الخاصة العاملة في تشاد ٣٠٧٦١ وحدة[١]، وبدءاً من العام ٢٠١٧م بدأت الوحدات الاقتصادية تأخذ منعطفاً سلبياً؛ نظراً للأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها الدولة؛ ولذلك بلغ عدد إجمالي الوحدات الاقتصادية الخاصة العاملة في تشاد بنهاية العام ٢٠١٩م ٢٩٥٤٠ وحدة[٢].

- **توزيع الاستثمار في القطاع الرسمي:** حيث يتوزع كما يلي:

أ- **حسب مجال النشاط:** يمكن القول: وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٨م إن ٧٥٪ من الوحدات الاقتصادية الرسمية تمارس أنشطة التجارة، أما مجال أنشطة التصنيع فتستحوذ على ١٠٪، وتستحوذ أنشطة غرف الإيواء والمطاعم على نحو ٥,٢٪، أما مؤسسات التعليم والتدريب الخاصة فتمثل ٢,٣٪[٣].

ب- **حسب القطاعات الاقتصادية:** يمثل قطاع الخدمات النسبة الأكبر من حيث الأهمية النسبية مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ إن ٩٠٪ من الأنشطة تنتمي إلى هذا القطاع، بينما ٩,٩٪ من الأنشطة الأخرى تنتمي إلى قطاع الصناعات التحويلية، في حين أن هناك ٠,١٪ فقط من الأنشطة تنتمي إلى القطاع الأولي، ويرجع ذلك إلى أن أنشطة الزراعة والصيد وتربية الحيوانات في تشاد تعد أنشطة منزلية وعائلية، ولا يحتاج ممارستها إلى إنشاء وحدة اقتصادية رسمية.

ج- **حسب حجم الوحدات:** تنقسم الوحدات الاقتصادية الرسمية من حيث الحجم إلى وحدات صغيرة ووحدات متوسطة ووحدات كبيرة، حيث يبلغ عدد الوحدات الصغيرة الحجم ٢٦٢٦١ وحدة بنسبة ٨٥,٤٪، بينما يبلغ عدد الوحدات المتوسطة الحجم ٣٥٢٢ وحدة بنسبة ١١,٤٪، في حين يبلغ عدد الوحدات الكبيرة الحجم ١٣٩ وحدة أي بنسبة ٠,٥٪، علماً بأن هناك ٨٣٩ وحدة اقتصادية غير مصنفة تصل نسبتها إلى ٢,٧٪[٤].

د- **حسب الشكل القانوني للمؤسسة:** يمكن القول: إنما يقارب الـ٩٨٪ من إجمالي المؤسسات الخاصة المحلية، عبارة عن مؤسسات فردية؛ أي أنها أُنشِئَت برأس مال فردي، أما المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات الكبيرة، فإنها لم تمثل حتى نهاية العام ٢٠١٧م سوى ٢٪ فقط من إجمالي المؤسسات الخاصة المحلية[٥].

(1) Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, Institut de la statistique des études économiques démographiques; Recensement General des entreprises. N'Djamena, 2019.p17.

(2) Ibid, p19.

(٣) سليمان محمدين، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، دار المريخ للطباعة والنشر، الخرطوم، ٢٠١٨م، ص ٦٠.

(٤) سليمان محمدين، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٨م، ص ٦٨.

(٥) المرجع نفسه، ص ٧٠.

٢- **العمالة المتولدة من الوحدات الاقتصادية الرسمية:** وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٨م، بلغ إجمالي الوحدات الاقتصادية الرسمية عدد ٣٠٧٦١ وحدة، يعمل بها ٧٤٠٣٩ عاملاً بمعدل ٢,٥ عامل في الوحدة الواحدة، حيث يعمل في المؤسسات الصغيرة ٣٩٧٠٤ عمّال بمعدل ١,٥ عامل في الوحدة الواحدة، بينما يعمل في المؤسسات المتوسطة ٢٣٥٠٩ عمّال أي بمعدل ٦,٧ عامل في الوحدة الواحدة، أما المؤسسات الكبيرة فيعمل بها ١١١٦٣ عاملاً أي بمعدل ٨٠,٣ عامل في الوحدة الواحدة[٦].

- **القطاع غير الرسمي:** ويشمل جميع الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي.

١- **تطور الاستثمار في القطاع غير الرسمي:** أفادت إحصاءات عام ٢٠١٠م أن حجم هذا الاقتصاد قد بلغ نحو ٤٦٥ مليار فرنك سيفا، كما أشارت إحصاءات عام ٢٠١٤م أنه ارتفع إلى نحو ١١٢٥ مليار فرنك سيفا، ويرجع الفارق بين التقديرين أن الإحصاء الأخير تضمن دراسة للعقارات غير المسجلة ورؤوس الأموال المتداولة في السوق بشكل غير رسمي[٧]، في حين بلغ نحو ١٩٩٥ مليار فرنك سيفا عام ٢٠١٩م[٨].

كما تبين الأرقام أيضاً أن الاقتصاد غير الرسمي في تشاد يساهم في توظيف ٦٠٪ من العاملين في تشاد، كما أنه يضم ٨٢٪ من عدد المنشآت الصناعية والخدمية في الدولة، كما صرحت بذلك وزيرة الوظيفة العامة التشادية لجريدة (أبا قردي) في يناير ٢٠١٦م[٩]. وفي ذات السياق ذكر وزير المالية التشادي في العدد نفسه أن تقريراً توصل إليه من خلال العاملين في وزارته، يبين أن القيمة التقريبية للاقتصاد الخفي تُراوح ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ مليار فرنك سيفا (قرابة ٣ مليارات دولار) لم تتقاضَ الدولة عنها أي مبالغ تذكر[١٠].

٢- **توزيع الاستثمار في القطاع غير الرسمي**

أ- **حسب المنطقة الجغرافية:** وفقاً للبيانات هناك ٣٩١٩١٢ وحدة اقتصادية غير رسمية في تشاد، أي ما يقارب ضعف عدد الوحدات العاملة في القطاع الرسمي ١١ مرة، تتمركز أغلبها في الوسط الريفي حيث يبلغ عددها ٢٨٧٩٦٠ وحدة بنسبة تقارب ٧٣,٥٪[١١].

ب- **حسب مجالات النشاط:** تمارس أغلب الوحدات الاقتصادية غير الرسمية التجارة وتصليح الآلات، إذ يمثل ٣٥,٦٪ من مجموع الوحدات غير الرسمية نحو ١٣٩٧٠٧ وحدة،

(٦) وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٣٠.

(7) Ministèrede l'économie du plan et de la coopération international, OP.CIT. p37.

(٨) وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي٢٠١٨/٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م، ص ٣٠.

(٩) جريدة أبا قردي، اقتصاد غير معلوم، أنجمينا، العدد ٥٦ يناير ٢٠١٦م، ص ٣.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٤.

(١١) معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٧م، ص ٢٠.

أما ثاني الأنشطة فهي صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، التي يقدر حجمها بـ ٢٠,٩٪ أي نحو ٨١٩٠٩ وحدة، ويأتي في المركز الثالث أنشطة غرف الإيواء والمطاعم بنسبة ١٦,٣٪ أي نحو ٦٣٨٧٨ وحدة[١٢].

٣- **العمالة المتولدة من الوحدات الاقتصادية غير الرسمية:** يقدر عدد العاملين في هذا القطاع بنحو ٦١٧٠٤٠ عاملاً، يوجد منهم في أنجمينا ٧٦٣٥٠ عاملاً أي بنسبة ١٢,٤٪ من إجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي، وفي الأوساط الحضرية الأخرى يوجد ١٠٧٦٦٥ عاملاً أي بنسبة ١٧,٤٪، بينما يوجد في الوسط الريفي ٤٣٣٠٢٥ عاملاً أي بنسبة ٧٠,٢٪[١٣].

ثانياً: استراتيجية تشاد لزيادة الاستثمار

١- البرنامج الوطني لتطوير القطاع الخاص (PNDSP) ١٩٩٩- ٢٠٠٢م.

أُعتُمِد هذا البرنامج في اجتماع المجلس الوزاري في يونيو ١٩٩٩م، ومن أهم الأولويات التي احتواها لتحقيق المحاور الاستراتيجية ما يلي[١٤]:

أ- تحسين البيئة القانونية للشركات، كتبسيط إجراءات إنشاء الشركات، وتطبيق مجموعة القواعد القانونية المعتمدة في إطار المعاهدة الخاصة بإنشاء منظمة موائمة قوانين الأعمال في إفريقيا (OHADA).

ب- تقديم الدعم المباشر لتطوير الشركات المحلية.

ج- إتاحة المعلومات الضرورية للقطاع الخاص.

٢- الاستراتيجية الوطنية الأولى لمحاربة الفقر (SNRP1) ٢٠٠٣- ٢٠٠٦م

طُبِّقَت هذه الاستراتيجية بهدف تقليص حدة الفقر، وأكدت على خمسة محاور استراتيجية: تعزيز الحكم الرشيد، وضمان نمو اقتصادي قوي ومدعوم، وتحسين رأس المال البشري، وتحسين الظروف المعيشة للفئات الضعيفة، واستعادة وحماية النظم الإيكولوجية[١٥]، ولتحقيق ذلك رأت الدولة ضرورة إنشاء شباك موحد لتسهيل الإجراءات الإدارية للشركات، وإنشاء صندوق للضمان، وإنشاء محاكم تجارية، ومد شبكات البنوك وشركات التأمين في جميع أرجاء البلاد، ومضاعفة بنية التمويل المصغر.

---

(١٢) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(١٣) وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص ٤٣.

(١٤) وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، أنجمينا، ٢٠٠٨م، ص ٢٦.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٣٤.

وجدير بالذكر القول: إن تشاد قد حققت خلال هذه الفترة معدل نمو بلغ ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ٧٠٪ من النفقات الحكومية وُجِّهَت نحو القطاعات ذات الأولوية لتخفيض الفقر[١٦].

٣- الاستراتيجية الوطنية الثانية لمحاربة الفقر (SNRP2) ٢٠٠٨- ٢٠١١م.

تتكون من خمسة محاور استراتيجية هي: تقوية الحكم الرشيد؛ لتعزيز التعايش الاجتماعي، وخلق بيئة اقتصادية مواتية؛ لنمو اقتصادي قوي ومتنوع، وتطوير مقدرات نمو القطاع الريفي، وتطوير البنية التحتية، وتطوير الموارد البشرية، كما أكدت الدولة عند صياغة هذه الاستراتيجية، أن القطاع الخاص له دور محوري في خلق بيئة اقتصادية مواتية لنمو اقتصادي قوي؛ ولذا يجب تعزيزه ودعمه[١٧]:

٤- الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأصغر ٢٠٠٩- ٢٠١٣م.

استندت هذه الاستراتيجية إلى ثلاثة محاور، هي: إيجاد إطار مؤسسي محفز لتعزيز وتطوير التمويل المصغر، وحصول نحو ٥٠٠٠٠٠ فرد من ذوي الدخول الضعيفة على خدمات التمويل المصغر، وتطوير الشراكة الاستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التمويل المصغر[١٨].

وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق تلك المحاور بـ١٥,٦٤٧ مليار فرنك سيفا (نحو ٣٦,٣٩ مليون يورو) موزعة على ٥ سنوات.

٥- الخطة الوطنية للتنمية (PND) ٢٠١٣- ٢٠١٥م.

لتحقيق أهداف هذه الخطة، خططت الدولة التشادية لتنفيذ البرامج التالية: برنامج تحسين الإطار العام للأعمال في تشاد، وبرنامج تقوية المؤسسات الداعمة لإنشاء وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج تحسين الأداء التقني والاقتصادي والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج إعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمارات والصادرات، وبرنامج إدارة وبناء البنية التحتية للموانئ البرية، وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق ذلك بـ٤٥,٤٧٦,٤٤٨,٨٠١ مليار فرنك سيفا[١٩] (ما يقارب ١٠٧,٧٦٤ مليون يورو).

٦- الرؤية الاستراتيجية لتعزيز الاستثمار الخاص ٢٠١٦- ٢٠٢٠م.

تضمنت استراتيجيتين:

أ- **الاستراتيجية الوطنية للتجارة:** تضمنت خمسة محاور هي: تقوية الإطار المؤسسي والتنظيمي للتجارة، وتكامل وتطوير السوق الإقليمي، وتنويع الأسواق، وتعزيز الشراكة التجارية الدولية، وتعزيز المبادرات النسائية.

(١٦) وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣- ٢٠١٥م، أنجمينا، ٢٠١٣م، ص ١٥.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٣٣.

(١٨) نشرة رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة، رئاسة الوزراء، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م، ص ١٠.

(١٩) وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣- ٢٠١٥م، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

ب- خطة الأعمال ذات الأولوية (٢٠١٦- ٢٠٢٠م) للدراسة التشخيصية الثانية للتكامل التجاري في تشاد (PAP/EDIC2): تضمنت المحاور التالية: تحديث الإطار التنظيمي والقانوني لمجال التجارة والاستثمار والعمالة، وتقوية قدرات المؤسسات المكلفة بالتجارة، والدعم الخاص للمؤسسات التجارية الخاصة، وتطوير المعدات والبنية التحتية للتجارة.

المبحث الثاني: تقييم بيئة الاستثمار في تشاد

أولاً: معوقات تطوير الاستثمار في تشاد

١- معوقات خاصة بالخدمات الأساسية

أ. **الكهرباء:** تعتبر الشركة الوطنية للكهرباء (SNE) المملوكة للدولة، المسؤول الوحيد عن عملية إنتاج وتوزيع الكهرباء، ويعد استهلاك الكهرباء في تشاد ضئيلاً جداً مقارنة بدول وسط إفريقيا؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة أسعار الخدمة من جهةٍ ورداءة الجودة والانقطاع المستمر من جهةٍ أخرى، فضلاً عن عدم قدرة الشركة على تغطية كامل الأراضي الوطنية. إذ تبلغ الطاقة الإنتاجية لها ٩٦ ميجاوات وهي طاقة غير كافية لتوطين المؤسسات الاستثمارية[٢٠].

ب- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تحتكر شركة «سوتيل تشاد» الحكومية خدمات الهاتف الثابت، أما عن خدمات الهاتف النقال فهناك ثلاث شركات تقوم بتأديتها؛ شركتان في القطاع الخاص (Tigo, Airtel) وتستحوذ كل منهما على نسبة ٥٧٪ و٤٢٪ من سوق الاتصالات على التوالي، وشركة من القطاع العام هي شركة (Salam) التابعة لشركة «سوتيل» الحكومية وتستحوذ على ١٪ فقط من حجم السوق، وتكمن المشكلة في رداءة الخدمة المقدمة، وارتفاع أسعارها محلياً وخارجياً[٢١].

أما في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة، فإن أغلب المؤسسات العاملة في تشاد لا تهتم بها، رغم أهميتها الكبيرة في تعزيز التنافسية ورفع الكفاءة؛ فنسبة امتلاك المؤسسات للحواسيب لممارسة نشاطاتها لا يزيد على ٣٪ فقط من إجمالي المؤسسات[٢٢].

ج- عدم كفاية النقل: يتسم النقل في تشاد بعدم الكفاية، وبالتخلف، وبارتفاع تكاليفه هذا فضلاً عن تواضعه، فبالنسبة للنقل البري؛ نجد أن أغلب المناطق الداخلية لم تُرْبَط بالطرق المعبَّدة، الأمر الذي عطل حركة التجارة الداخلية، وأبطأ التنقل وزاد من قيمة التكاليف، أما

(20) Journal la Voix; électricité, la SNE va injecter 16 mégawatts, Ndjamena. 2020 ã 14h:25mn.

(٢١) تقرير وزارة الاتصالات والتكنولوجيا والبريد للعام ٢٠١٥/٢٠١٦م، أنجمينا، ٢٠١٦م، ص ١٢.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٣٠.

عن النقل البحري، فتعتبر تشاد دولة حبيسة؛ لا تملك أي منفذ بحري، أما عن النقل الجوي؛ فيعتبر مطار أنجمينا الدولي هو المطار الوحيد الذي يربط تشاد بالعالم الخارجي، سواءً من حيث نقل الأشخاص أو من حيث نقل البضائع، وتعتبر تكاليف النقل الجوي في تشاد مرتفعة جداً، الأمر الذي أثر بشكل كبير على استيراد السلع عبر النقل الجوي[٢٣].

٢- **معوقات خاصة بالقطاع المالي:** يسيطر على سوق البنوك في تشاد ثمانية، هي: «أيكو بنك» (ECO BANK) و«الشركة العامة التشادية» (SGT) ويستحوذان على ٥٥٪ من القروض الممنوحة، و«البنك الزراعي التجاري» (BAC) و«بنك شاري التجاري» (BCC) و«البنك التجاري التشادي» (CBT) و«أورا بنك» (ORA BANK) و«البنك المتحدة الإفريقي» (UBA) و«بنك الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة» (BSIC).

ويعاني القطاع الخاص في تشاد من صعوبات في الحصول على القروض المصرفية؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها[٢٤]:

- **طبيعة الموارد البنكية:** إذ تمثل الودائع ٨٤٪ من حجم الودائع الإجمالية؛ الأمر الذي يحول دون تمكن البنوك من منح المزيد من القروض الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.
- **ضعف الأصول المالية للبنوك التجارية:** حيث تبلغ ٨٥٠ مليار فرنك سيفا، أي ١٣٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.
- **ضعف معدل انتشار البنوك**؛ يعتبر معدل انتشار البنوك في تشاد من أضعف المعدلات في دول وسط إفريقيا؛ إذ يصل إلى ١,١٢٪.
- **المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك:** ذلك جراء الصعوبات الناجمة عن عجزها في تحصيل الديون، مما يجبرها على تحديد ضمانات عالية.

ثانياً: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في تشاد

١- **تقييم نوعية البيئة الاستثمارية:** يمكن الاعتماد على عدة مؤشرات على النحو الآتي:

- **مؤشر «كافاس» لقياس مخاطر عدم السداد وبيئة الأعمال**، تقع تشاد على هذا المؤشر في الفئة D أي درجة مخاطرة عالية، سواءً في مؤشر مخاطر عدم السداد أو مؤشر مخاطر بيئة الأعمال[٢٥]؛ الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات.

(23) Conseil National du Patronat Tchadien:Livre Blanc. Edi2. Ndjamena. 2016, p33.
(24) Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, Yaoundé, 2018. P45.
(25) Projet Régional de facilitation des affaires dans l'espace CEEAC, 2018, http//www.ceeac-climatdesaffaires.org.

- **مؤشر الحرية الاقتصادية للمنتدى الاقتصادي العالمي**: كان ترتيب تشاد على هذا المؤشر في عام ٢٠١٨م الـ١٧٠ من بين ١٧٩ دولة[٢٦]؛ وهذا يعني انعدام الحرية الاقتصادية في تشاد؛ لأنها وقعت بين الفئة الرقمية ٤ و٥ وهي الفئة الرقمية الخاصة بحرية اقتصادية معدومة.
- **مؤشر الشفافية**: تُراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و١٠ الذي يعني درجة شفافية عالية، ويلاحظ أن ترتيب تشاد على مؤشر مدركات الفساد كان الـ١٦٨ من ١٨٣ دولة[٢٧]؛ وهذا يعني أن تشاد ما زالت تقبع في الفساد.

٢- تقييم البيئة التنافسية: وذلك من خلال الاعتماد على مؤشر التنافسية العالمية:

- مؤشر التنافسية العالمية؛ الذي يتكون من مؤشرين فرعيين، هما[٢٨]:

أ- مؤشر النمو التنافسية: ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة ما بين ٥ و٨ سنوات وينقسم إلى ثلاثة مقاييس: يختص الأول بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا والربط بشبكة الإنترنت ويمثل ٥٠٪، ويختص الثاني بقياس أداء المؤسسات العامة من حيث تطبيق القانون ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح ٢٥٪، ويختص الثالث بقياس أداء الاقتصاد الكلي ويمنح ٢٥٪.

ب- مؤشر الأعمال التنافسية: يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي، وينقسم إلى درجة تطور قطاع الأعمال، والمناخ الاستثماري.

وجدير بالذكر القول: إن البيئة الاستثمارية في تشاد لا تتمتع بالتنافسية، الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات؛ فقد حصلت تشاد على مراتب متأخرة حسب هذا المؤشر، فكان أفضل ترتيب لها هو ١٣٩ من ١٤٤ دولة وذلك عام ٢٠١٣م، وكان أسوأ ترتيب لها هو ١٤٨ من ١٤٨ دولة عام ٢٠١٤م[٢٩]، في حين كان أدنى ترتيب لها مرة أخرى في عام ٢٠١٧م بـ١٣٦ من ١٣٨ دولة.

٣- تقييم البيئة المؤسسية: يتم من خلال مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال؛ الذي يقيس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنوياً من مجموعة البنك الدولي، ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، ويتكون من متوسط عشر مؤشرات فرعية.

---

(26) The Heritage foundation& wall street journal, index of economic freedom, http//www. Héritage, org/ index.

(27) Groupe de banqueAfricaine du développement, rapport générale,OP.CIT. P 218.

(٢٨) عادل عبد المجيد، مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩م، ص ٨٥.

(29) World Economic forum :The Global Competiveness Report 2016/2017.Geneva,2017, p 142.

ترتيب تشاد على هذا المؤشر الـ١٨٠ من ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٧م؛ وهو أفضل من عام ٢٠١٤م حين كان ترتيبها الأخير أي الـ١٨٩ من ١٨٩ دولة[٣٠]؛ ويرجع ذلك إلى نجاح بعض الإصلاحات التي قامت بها بهدف تبسيط ممارسة الأعمال، كذلك يعد ترتيبها سيئاً في كل المؤشرات الفرعية التابعة لهذا المؤشر. فأفضل ترتيب حققته كان في مؤشر استخراج تراخيص البناء الـ١٢٣ من ١٨٩ دولة عام ٢٠١٤م، تحسن في عام ٢٠١٧م ليصل إلى ١٣٣ من ١٨٩ دولة، علماً بأن أسوأ ترتيب كان في مؤشر دفع الضرائب الذي حصلت فيه تشاد على الترتيب الأخير ١٨٩ من ١٨٩ دولة وذلك في عام ٢٠١٦م[٣١].

٤- **تقييم بيئة الاقتصاد الكلي:** تتمثل المؤشرات الأساسية على النحو الآتي:

أ- مؤشرات الأداء الداخلي:

- **مؤشر النمو الاقتصادي:** يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تشاد متذبذباً. ففي عام ٢٠١٢م كان معدل النمو ٩,١٪ انخفض في عام ٢٠١٣م إلى ٤,٨٪ ثم ارتفع إلى ٩,٥٪ في عام ٢٠١٤م، ثم عاود الانخفاض في العام ٢٠١٦م والعام ٢٠١٧م ليصل ٤,٣٪ و ٣,٩٪ على التوالي[٣٢]، وكذا ٣,٧ عام ٢٠١٩م.
- **التضخم:** بلغ معدل التضخم في تشاد ٨,٤٪ و٨,٨٪ للسنوات ٢٠١٦م و٢٠١٧م على التوالي، وكذا ٨,٧٪ و٩,٥٪ للسنوات ٢٠١٨م و٢٠١٩م، وهي معدلات مرتفعة نسبياً، وأعلى من المستوى الذي حدده البنك المركزي لدول وسط إفريقيا وهو ٣٪.
- **مؤشر الموازنة العامة:** انخفضت إيرادات الموازنة العامة من ١٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥م إلى ١١,٣٪ عام ٢٠١٧م وإلى ١٠٪ بنهاية عام ٢٠١٩م؛ متأثرة بانخفاض الإيرادات البترولية، أما النفقات العامة فلقد حققت تراجعاً في الفترة نفسها من ٢٠,٦٪ عام ٢٠١٥م إلى ١١,١٪ عام ٢٠١٧م وإلى ١٠,٧٪ عام ٢٠١٩ [٣٣]؛ ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض النفقات الجارية نتيجة الإجراءات الـ١٦ التقشفية التي اتخذتها الدولة.

أ- مؤشرات الأداء الداخلي:

- **الحساب الجاري؛** حيث يلاحظ أن تشاد حققت معدلات سالبة في تبادلها التجاري مع العالم الخارجي خلال السنوات الأخيرة، ففي عام ٢٠١٦م بلغ معدل الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٨,٩-٪، ارتفع إلى ٩,٣-٪ عام ٢٠١٧م، ثم إلى ١٠,٣- عام ٢٠١٩م[٣٤].

(٣٠) البنك الدولي، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ط ١٦، واشنطن ٢٠١٨م، ص ٣٤٠.
(٣١) المرجع نفسه، ٣٤٦.
(32) Groupe de banqueAfricaine du développement, rapport générale, OP.CIT. P 225.
(٣٣) وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م، ص ٥٠.
(٣٤) المرجع نفسه، ص ٧٠.

- **المديونية الخارجية:** لقد بلغ رصيد الدين العام في تشاد نسبة ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١م، و٣٣٪ عام ٢٠١٢م، و٣٠,١٪ عام ٢٠١٣م و٣٠,٣٪ عام ٢٠١٤م، ومنذ عام ٢٠١٦م حتى عام ٢٠١٩م تجاوز نسبة الـ ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المحددة من قبل «السيماك»[٣٥].

المبحث الثالث: دور الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات في زيادة الاستثمار في تشاد

أولاً: التعريف بالوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات: تحققت النشأة الفعلية لها بصدور القانون رقم RP/004/2007م في يناير ٢٠٠٨م والمرسوم الخاص بتنظيم العمل بها رقم PR/747/2010م، وبدأت العمل الفعلي في أبريل ٢٠١١م؛ بهدف تعزيز الاستثمارات والصادرات عبر قيامها بتحفيز وتعزيز وتبسيط الإجراءات لممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية في تشاد، ولا سيما الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية في كل قطاعات النشاط الاقتصادي التشادي.

وتعتبر الوكالة هيئة استشارية للحكومة التشادية في مجال الدراسات القطاعية من أجل وضع السياسة التجارية والصناعية للاستراتيجية التنموية، لذلك تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية[٣٦]:

١- جعل تشاد واجهة استثمارية.

٢- المساهمة في إنشاء مناطق حرة ومناطق صناعية وموانئ برية.

٣- إيجاد أنشطة تساهم في جذب الاستثمارات لا سيما الاستثمار الأجنبي.

٤- تحفيز وتعزيز الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية في تشاد.

٥- تعزيز الإصلاح الدائم للمناخ الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري.

ثانياً: تقييم سياسة الوكالة في تعزيز الاستثمار:

١- **إقامة المنتديات والمؤتمرات الاستثمارية:** تعتبر سياسة إقامة وتنظيم المنتديات والمؤتمرات بهدف جذب وتعزيز الاستثمار الخاص، من أهم السياسات التي انتهجتها الوكالة؛ فلقد نظمت الوكالة العديد من هذه المنتديات، من أهمها ما يلي:

- **تنظيم مؤتمر حول مناخ الاستثمار:** حيث نظمت في ١٦ نوفمبر ٢٠١٢م مؤتمراً حول مناخ الاستثمار، واقترحت خلال المؤتمر سلسلة من الإصلاحات ذات الأولوية لتحسين مناخ الاستثمار، منها إنشاء الشباك الموحد لتسهيل وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ٨٨.

(٣٦) الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE)، نشرة التعريف بالوكالة، أنجمينا، ٢٠١٨م، ص٤.

- **تنظيم المنتدى الدولي للاستثمار والأعمال:** نظمت الوكالة منتدى دولياً حول الاستثمار والأعمال في تشاد في عام ٢٠١٣م، بالشراكة مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية، بغرض تقوية القطاع الخاص من خلال تشجيع الشراكة الجيدة وجذب المستثمرين، وقد شملت أهداف المنتدى ما يلي[٣٧]: إنشاء آلية استراتيجية حول مناخ الأعمال في تشاد، عرض قدرات وفرص تشاد الاستثمارية، البحث عن الشركاء الملائمين لتمويل المشاريع المقدمة من المنتدى.
- **تنظيم المنتدى التشادي الهولندي:** ساهمت الوكالة في تنظيم هذا المنتدى، الذي نظم في يومي ١٥ و١٦ يونيو ٢٠١٥م في أنجمينا، بهدف تطوير الشراكة الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين[٣٨].

ب- **إعداد وتنظيم ورش حول الاستثمار:** من أهم السياسات التي انتهجتها الوكالة لتعزيز الاستثمار الخاص، هي إعداد وتنظيم ورش حول الاستثمار ومناخ الاستثمار، ومن أهم هذه الورش ما يلي:

- تنظيم ورشة حول النظام الضريبي في تشاد في ١١ ديسمبر ٢٠١٣م.
- تنظيم ورشة حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، في ٢١ يوليو ٢٠١٤م.

ت- **دراسة الطلبات المتعلقة باتفاقيات التأسيس:** ومن أهم هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: دراسة طلبات اتفاقية التأسيس المقدمة من قبل شركة سوليكس الدولية (Soluxe) في عام ٢٠١٤م من أجل إنشاء مصنع للحديد وآخر لتصفيح الحديد بإجمالي ٧,٦٥٥,١٠٠,١٩٣ مليار فرنك سيفا[٣٩].

ث- **عقد شراكات استراتيجية محلية ودولية:** عقدت الوكالة اتفاقيات شراكة محلية مع كل من: الهيئة الوطنية للسياحة، والوكالة الوطنية للتنمية الحرفية، والصندوق الوطني لدعم الشباب، وبيت الشركات الصغيرة، أما دولياً فعقدت شراكة مع مركز تعزيز الاستثمارات لساحل العاج، والمنظمة العالمية لوكالات تعزيز الاستثمارات والصادرات[٤٠].

ج- **إنشاء موقع إلكتروني للوكالة:** أنشأت الوكالة في عام ٢٠١٣م موقعاً إلكترونياً بثلاث لغات (عربي وفرنسي وإنجليزي)، يسمح هذا الموقع للفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين الوطنيين

(37) Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2013), N'Djamena. 2014, P55.

(38) Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2015), N'Djamena. 2016, P67.

(39) Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissement (2014), N'Djamena. 2015, P3.

(40) Ibid, p4.

والأجانب، بالحصول على كافة المعلومات الاقتصادية والقانونية اللازمة لتطوير مشاريعهم الاستثمارية في تشاد.

الخاتمة: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١- بينت الدراسة أن الاستثمار في تشاد يتنوع بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، وأن كلاً منهما تطور إلا أن تطور القطاع غير الرسمي تم بصورة أسرع وأكبر.

٢- أكدت الدراسة أن هناك مجموعة من المعوقات، تحول دون تطوير الاستثمار في تشاد، منها: معوقات خاصة بالخدمات الأساسية، ومعوقات خاصة بالجانب المادي.

٣- بينت الدراسة أن مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار في تشاد، لم تكن إيجابية ولا تصب في صالح جذب الاستثمارات، وأن هذا الأمر يبين ضعف الجهود التي بذلت في هذا المجال.

٤- خلصت الدراسة إلى أن الوكالة قد بذلت جهوداً تذكر في زيادة الاستثمار المحلي وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، إلا أن هذه الجهود لم يتولد عنها في المقابل نتائج مرضية.

ثانياً: التوصيات:

١- على الدولة إيجاد استراتيجية واضحة ومستقلة لتنمية الاستثمار الخاص، وكذلك العمل على إيجاد خريطة استثمارية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي.

٢- قيام الدولة بتقوية قدرات المؤسسات الوطنية المكلفة بتعزيز الاستثمار.

٣- إيجاد استراتيجية لتنمية الاستثمارات في الأقاليم المختلفة، كذلك إيجاد استراتيجية لتنويع الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من تمركزه في قطاع النفط.

٤- على الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات تعزيز الاستثمار الخاص من خلال ما يلي: تطوير عمل الشباك الموحد عبر تبسيط الإجراءات لإنشاء الشركات وتقليص الفترة الزمنية، كذلك المساهمة في إيجاد خريطة وطنية للاستثمار.

٥- العمل على إقامة منتدى دولي للاستثمار والأعمال بصفة دورية، يقوم بتطوير الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال بالتعاون مع شركاء التنمية.

المصادر والمراجع

1) Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, Institut de la statistique des études économiques démographiques; Recensement General des entreprises. N'Djamena, 2019.

٢) سليمان محمدين، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، دار المريخ للطباعة والنشر، الخرطوم، ٢٠١٨م.

٣) وزارة الوظيفة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م.

٤) جريدة أبا قردي، اقتصاد غير معلوم، أنجمينا، العدد ٥٦ يناير ٢٠١٦م.

٥) معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٧م، ص ٢٠.

٦) وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، أنجمينا، ٢٠٠٨م، ص ٢٦.

٧) وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣- ٢٠١٥م، أنجمينا، ٢٠١٣م.

٨) نشرة رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة، رئاسة الوزراء، أنجمينا، يونيو ٢٠٠٩م.

9) Journal la voix; électricité, la SNE va injecter 16 mégawatts, Ndjamena. 2020ã 14h:25mn.

١٠) تقرير وزارة الاتصالات والتكنولوجيا والبريد للعام ٢٠١٥/٢٠١٦م، أنجمينا، ٢٠١٦م.

11) Conseil National du patronat Tchadien: Livre Blanc. Edi2. Ndjamena. 2016.

12) Groupe de banque Africaine du développement, rapport générale, Yaoundé, 2018.

13) Projet Régional de facilitation des affaires dans l'espace CEEAC, 2018, http//www.ceeac-climatdesaffaires.org.

14) The Heritage foundation& wall street journal, index of economic freedom, http//www. Héritage, org / index.

١٥) عادل عبد المجيد، مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩م.

16) World Economic forum:The Global Competiveness Report 2016/2017.Geneva,2017.

١٧) البنك الدولي، فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ط ١٦، واشنطن ٢٠١٨م.

١٨) وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٧/٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٨م.

١٩) وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩م، أنجمينا، ٢٠١٩م.

٢٠) الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات، نشرة التعريف بالوكالة، أنجمينا، ٢٠١٨م.

21) Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissements (2013), N'Djamena. 2014.

22) Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissements (2015), N'Djamena. 2016.

23) Agence nationale des investissements et des exportations: Rapport d'activités de la promotion des investissements (2014), N'Djamena. 2015.

السنغال: آثار كوفيد١٩ في الاستثمار الأجنبي المباشر

أبوبكر تيبو سيسي - باحث في الاقتصاد - داكار.

أخذت التمويلات الخارجية أشكالاً جديدة في العصر الحديث، منها: الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قد لعب وما زال دورًا فعّالاً في أكثر دول العالم؛ حيث يشارك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في دعم اقتصاديات الدول المضيفة (المتقدمة والناشئة والقريبة من النشوء). وبعد أن كانت الدول -خاصة الفقيرة منها- تنظر إليه نظرة الريب والشك معتبرة أن القوى الأجنبية ما وطئت أرضهم إلا لاستنزاف خيرات بلدانهم؛ تحفظت بعرقلة التدفقات بمضايقات قانونية وعدم تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي. ولكن مع مرور الزمان والتطورات الحاصلة في المجال، قد بدت للدول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء كيان اقتصاديات الدول المضيفة من خلال مميزات عدة، تشترك كلها في دفع عجلة نمو الاقتصاد.

من هنا تسارعت الدول لفتح حدودها ترحيبًا للمستثمرين الأجانب بسد الفراغ القانوني الذي كان يشكل أكبر عائق لهم مع وضع حوافز أخرى: أمنية، وضريبية، وجمركية ترغيبا لهم. والسنغال من زمرة الدول العالمية التي تبنت سياسة استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛ حيث وفد إليها مستثمرون أجانب من جميع القارات منذ عقود.

ولكن بعد أن غزت جائحة كوفيد١٩ العالم، قد تعثر الاستثمار الأجنبي بضربات عنيفة؛ لذا أريد التناول في هذه الأسطر موضوع: «آثار كوفيد١٩ في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال» وسأحاول خلالها الإجابة على عدة تساؤلات، من أهمها ما يلي: ١- ما الآليات الموضوعة في السنغال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ ٢- كم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال، وما أهم الدول المصدرة لرؤوس الأموال الأجنبية في السنغال؟ ٣- ما آثار كوفيد١٩ في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال؟

التمهيد

سيتناول التمهيد نقاطًا ثلاثة باختصار، هي كالتالي:

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر. ٢- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر. ٣-ملاحظات على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر واختلفت، ولكن لطبيعة الورقة سأكتفي بذكر تعريف منظمة التجارة العالمية، وهو:

«استثمار يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ما يسمى البلد الأم بامتلاك أصول أو موجودات ثابتة في بلد آخر يسمّى البلد المستقبل مع وجود النية لديه في إدارة تلك الأصول»[١].

إذن بهذا المفهوم يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى بخصائص عدة، منها:

١- أن ملكية الأجانب للمشروعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون ملكية مطلقة أو مشتركة -بنسبة كبيرة- مع المستثمرين المحليين.

٢- أن المستثمر الأجنبي يقوم بإدارة المشروع وتنظيمه والسيطرة عليه دائمًا ولو في المشاريع المشتركة.

٣- أن الاستثمار بهذا المفهوم يكون بطريقة مباشرة بواسطة الأفراد والشركات الأجنبية وأصول ثابتة، ويخرج منه الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يكون عن طريق اشتراء السندات والأسهم.

ثانيًا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

يختص الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا عديدة للبلد المضيف، منها ما يلي:

١- تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال، بواسطة زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، وتحسين وضع الميزان التجاري بواسطة تخفيض الواردات من ناحية، وزيادة الصادرات من ناحية أخرى[٢].

٢- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل في فروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب .ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

(1) Déterminants des investissements extérieurs au maroc: approche analytique et empirique sur le secteur industriel Mustapha MAGHRITI Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Rabat-Agdal - Thèse de Doctorat en Economie Internationale le lien: https://www.memoireonline.com/07/12/6040/m_Determinants-des-investissements-exterieurs-au-maroc-approche-analytique-et-empirique3.html

(٢) أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة: ١٩٩٢-٢٠١٠م، نورية عبد محمد، ص: ٤٦

٣- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية والمراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية[٣].

ثالثًا: ملاحظات على الاستثمار الأجنبي المباشر

وأما الملاحظات على الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي كثيرة أذكر بعضًا منها على النحو التالي:

١- هناك بعض الشروط التقييدية التي يجب أن تلتزم بها الدولة المضيفة، فعلى سبيل المثال: قد تشترط الدولة الأجنبية على أحد فروعها في الدول النامية إيقاف الصادرات حتى لا تنافس سوقها في الأسواق العالمية التي تدر لها أرباحًا عالية[٤].

٢- استخدام بعض الشركات المتعددة الجنسيات قصدًا بعضَ الأخلاقيات التسويقية تؤدي إلى إفلاس الشركات المحلية المنافسة حتى تستأثر بسوق الطلب، مثل: الإغراق.

٣- حرمان أو نزع الأراضي الزراعية للفلاحين في بعض القرى -خصوصا التي تقام فيها المناطق الاقتصادية الحرة- ثم إعطاؤها للمستثمرين الأجانب حتى يستغلوها في مشاريعهم من دون تعويضات مالية أو بتعويضات رمزية هزيلة لا تسمن ولا تغني من الجوع.

حضور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال: الآليات والحوافز

لقد ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة معتبرة ومعترف بها عالميًّا للتمويل الخارجي في التسعينيات من القرن الماضي، ولكن بدأ نموه الحقيقي على وجه التحديد في عام ١٩٨٠م[٥]. وقد تأخر ازدهاره كثيًرا في إفريقيا؛ حيث إن أرقام تدفقاته النقدية ضئيلة بسبب السير المتلكِّئ في ربوع القارة بعد عقدين من الزمن الذي شهد فيه باقي العالم طفرة في المجال، وكان نصيبها من إجمالي التدفقات العالمية في عام ٢٠٠٠م باستثناء غرب إفريقيا ٠,٦٪ ما يعادل ٨,٢ مليار دولار أي مقدار حصاد دولة فنلندا فقط في العام نفسه[٦]. ويرجع ذلك لأسباب كثيرة، من أهمها: خلو الساحة من الآليات والمحفزات بالمستوى المطلوب لجذب رؤوس أموال الأجانب.

(3) Foreign Direct Investment Development, Policies in the Arab Countries, Alasrag, Hussien, p:6

(٤) الرابط:
https://www.vapulus.com/ar/%D9%85%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%B9%D9%8A%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4/

(5) Investissements directs à l'étranger, le lien: https://fr.wikipedia.org/wiki/Investissement_direct_%C3%A0_l%27%C3%A9tranger#Historique

(6) L'investissement direct étranger au service du développement OPTIMISER LES AVANTAGES, MINIMISER LES COÛTS, Synthèse, édité par: (OCDE) ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES, page: 9

لذا، لم تتردد السنغال بعد أن فقهت ذلك بوضع إستراتيجي مناسب وتحسين صورتها لجلب التدفقات الخارجية في سبيل دفع عجلة نموه الاقتصادي؛ حيث أصدر رئيس الجمهورية في عام ٢٠٠٠م مرسومًا[٧] يقتضي: إنشاء وكالة وطنية تعمل في تشجيع وترويج الاستثمار مع رعاية المشاريع الكبيرة للدولة باسم (APIX)، ثم تلاه صدور مرسوم آخر في عام ٢٠٠٣م[٨] لتحديد وتفصيل مهام وطبيعة عمل الوكالة في متابعة المشاريع العملاقة للدولة التي كانت تدخل بعضها وقتئذ في الطور التنفيذي، فأصبحت الوكالة بذلك همزة وصل بين مجموع الأطراف المشاركة في بناء المشاريع من: الحكومة والمانحين وغيرهما. وهكذا سارت الأمور دون حدوث أي تغير جذري في المجال، تقدم الوكالة كل ما يحتاج إليه المستثمرون من المعلومات التقنية وغيرها من الخدمات الضرورية التي تسهل لهم إقامة مشاريعهم إلا أنه لوحظ بعض تعقيدات إدارية تعرقل المستثمرين تكمن في: الحصول على بعض الملفات الأساسية، والتباطؤ في الإجراءات الإدارية مع صعوبتها وغير ذلك. فاضطرت الحكومة إلى إصدار مشروع قانوني يهدف إلى تحديث التدابير والإجراءات الإدارية كحل مناسب للمشاكل المشارة في الأعلى لمساندة الوكالة في أداء مهمتها. وقد اعتمد عليه البرلمان ثم أمضاه الرئيس ببنوده ومواده وذلك في عام ٢٠٠٥م[٩].

وفي أواخر عام ٢٠٠٧م، أرادت الحكومة منح الوكالة شيئًا من الاستقلالية حتى تنطلق وتؤدي أعمالها وفق التطورات العالمية الحديثة بصدور مرسوم[١٠] قررت فيه تغيير وضعها القانوني لها بصفة كونها ممتلكًا عامًّا للدولة إلى شركة ذات مسؤولية محدودة (APIX S.A.) وتكون الحكومة أكبر مشارك فيها.

ومنذ ذلك الحين ظلت الوكالة تعمل جاهدة لتحسين الأوضاع الاستثمارية في البلد. ويعتبر ما قامت به في تخليص فترة إنشاء الشركة من أهم إنجازاتها؛ حيث يتطلب ذلك الآن أربعة أيام فقط بعد أن كانت إجراءاته تستغرق أكثر من خمسين يومًا.

ومن جانب آخر أيضًا توجد في السنغال محفزات أخرى: اقتصادية، وجمركية وضريبية وكذلك قانونية لحشد المستثمرين، ومن أهمها في الوقت الراهن هو: انتهاج الحكومة سياسة إيجاد مناطق حرة في عدة مواقع في البلاد؛ حيث يتمتع المستثمر المقيم فيها، بعدة صلاحيات، منها: الإعفاءات الضريبية،

---

(٧) الموقع الإخبار الرسمي لحكومة السنغال، رقم المرسوم: 562-2000 n°، الرابط:
http://www.jo.gouv.sn/spip.php?article567#:~:text=Le%20d%C3%A9cret%20n%C2%B0%202000%2D562%20du%2010%20juillet%202000,d'organisation%20et%20de%20fonctionnement.

(٨) المرجع السابق، رقم المرسوم: 683-2003 n°

(٩) المرجع السابق، رقم القانون: Loi n° 2005-26 du 26 Août 2005، الرابط:
http://www.jo.gouv.sn/spip.php?page=imprimer&id_article=2660

(١٠) رقم الرسوم: DECRET n° 2007-1591 du 31 décembre 2007، رابط التحميل:
http://www.investissements.gouv.sn/sites/default/files/DECRET%20nn%C2%B0%202007-1591%20du%2031%20d%C3%A9cembre%202007.pdf

وتخفيضات الرسوم الجمركية عند استيراد بعض المواد الخام للإنتاج الصناعي، وتخفيفات إدارية؛ حيث اجتمعت فيها جهات حكومية كثيرة، اختصارًا لوقته ولطاقته؛ لأنه لم يعد يحتاج إلى وقت كثير وجهود بدنية زائدة للوصول إليها... كما تم أيضًا سد الفراغ القانوني من خلال إصدار قانون الاستثمار الخاص بالبلد. وهذا غيض من فيض في هذا المحور.

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال

قد لاحظنا في المحور السابق، كيف اجتهدت الحكومة السنغالية في وضع أسس قوية ومتينة لاجتذاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛ حيث عملت في تأسيس مؤسسة خاصة تعتني بالغرض، ثم القيام بتطويرها بين الفينة والأخرى مع متطلبات الزمان والمكان وسد الفجوة القانونية بهالة من القوانين تحصن بها المعاملات، وغيرها من الحوافز المذكورة وغير المذكورة. ومع ذلك كله، بات الحصاد محدودًا بالمقارنة مع بعض الدول الإفريقية، بالإضافة إلى عدم استقرار منحنى التدفقات؛ إذ يتذبذب بين الصعود والنزول.

على سبيل المثال: قد بلغ إجمالي التدفقات في عام ٢٠٠٠م ٥٨ مليار فرنك سيفا (١٠٥,٤ مليون دولار)، ثم تبعته تطورات طفيفة في السنوات التالية، ولكن تحسنت الأوضاع نحو الأفضل بعد ثماني سنوات على وجه التحديد في عام ٢٠٠٨م، حيث حظيت السنغال فيه بثلاثة أضعاف ما حققته في عام ألفين لوصول الحصة إلى ٢٢١ مليار فرنك سيفا (٤٠١,٨ مليون دولار)[١١] وبها أصبحت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي ٣,٣٪ بعد أن كانت ١,٣٪ في عام ألفين[١٢]، ويدل هذا التطور الإيجابي على نجاعة السياسات الاقتصادية والتحفيزية للتأثير على المستثمرين الأجانب وغير ذلك من العوامل العارضة. ولكن على الرغم من ذلك كانت السنغال تصنف وراء بعض الدول الإفريقية، مثل: ساحل العاج، وكاميرون، وزمبابوي وغيرها في عام ٢٠١١م، وقد سجل فيه ١٣٢,٣مليار فرنك سيفا (٢٨٦ مليون دولار)[١٣] من التدفقات.

(11) CADRE GENERAL DE L'INVESTISSEMENT DU SENEGAL, Direction de la Promotion des Investissements page: 12
(12) ActuEntreprises N°05, DIRECTION DE L'APPUI AU SECTEUR PRIVE, page: 3
(13) ActuEntreprises N°22, DIRECTION DE L'APPUI AU SECTEUR PRIVE, page: 6

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال بمليار فرنك سيفا ما بين عامي (٢٠٠٠م و٢٠١٤م)

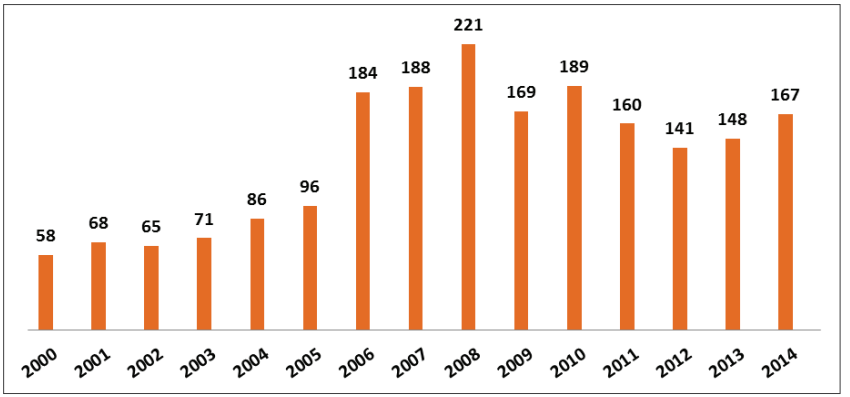

المصدر: CADRE GENERAL DE L'INVESTISSEMENT DU SENEGAL, Direction de la Promotion des Investissements page: 12

ومما يلاحظ في الرسم البياني أن عام ٢٠٠٨م يعتبر العام التاريخي من خلال الفترة، كما أسلفنا حيث سجل فيه الرقم القياسي المقدر بـ٢٢١ مليار فرنك سيفا (٤٠١,٨ مليون دولار). وكان أكبر عامل لهذا الإنجاز التاريخي هو: دور السنغال في تنظيم القمة العالمية لمنظمة التعاوني الإسلامي، وقد تم تمويل ما يقدر بـ١٨٠ مليار فرنك سيفا (٣٠٠ مليون دولار) لإنشاء البنى التحتية من: الفنادق ومتطلبات أخرى لضمان نجاح القمة، ولكن تم تحطيم الرقم القياسي في عام ٢٠١٧م بتدفق قدره ٣٢٢,٨ مليار فرنك سيفا (٥٨٧ مليون دولار).

إجمالي مخزون تدفقات رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠١٨م بمليون دولار

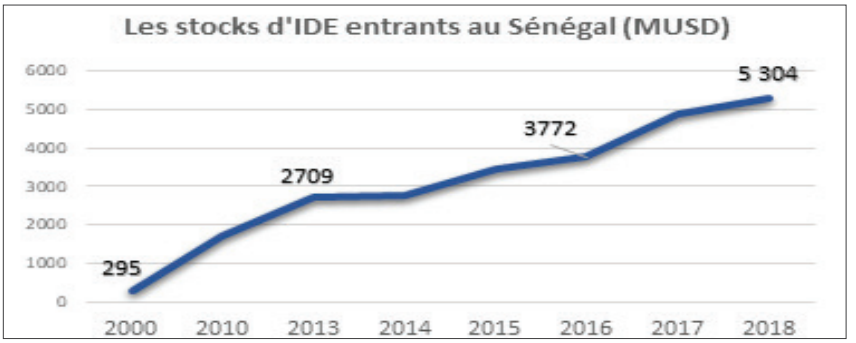

المصدر: Direction générale du trésor France, lien: https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/SN/indicateurs-et-conjoncture

وقد تم توظيف هذا المخزون الذي وصل إلى ٥,٣٠٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار في نهاية عام ٢٠١٨م في مجالات عدة، منها: المقاولة، والتكنولوجيا الحديثة، والمؤسسات المالية، وقطاع التعدين، والصناعة الاستخراجية والتحويلية، والتجارة والسياحة (الفنادق والمطاعم)...

وأما الدول المصدّرة لتلك الدفقات فكثيرة ومتنوعة، فمثلا في الفترة ما بين ٢٠٠٠م و٢٠١١م كانت فرنسا الأولى في الترتيب؛ حيث كانت نسبة مشاركتها في إجمالي المخزون للفترة المذكورة ٥٠٪، ثم دولة الهند بنسبة قدرها ١٠٪ واحتلت المرتبة الثالثة سويسرا بـ٧ ٪[١٤]، إضافة إلى مشاركات خليجية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة في شركة موانئ دبي العالمية Dubaï Ports World؛ حيث أنفقت في مشروع الحكومة الهادف لتوسعة ميناء دكار ما يربو على ٣٠٠ مليون دولار، ثم شركة JAFZA التي التزمت بتمويل ما يقارب ٨٠٠ مليون دولار لتنمية واستغلال المناطق الحرة الاقتصادية الخاصة في عام ٢٠١٣م[١٥]. كما لوحظ أيضا في الآونة الأخيرة قدوم الصين ودخولها في التنافس بقوة؛ إذ كانت الرقم الأول في المجال في عام ٢٠١٨م حسب تصريح السفير الصيني في السنغال وقتئذ ببلوغ التبادل التجاري بين البلدين في العام ذاته: ١٥٨١مليار فرنك سيفا (٢,٧ مليار دولار) [١٦]. وكذلك دولة تركيا التي بدأت ترسخ قدميها في البرنامج الحكومي المسمى بـ«خطة السنغال الناشئة» Plan Sénégal Émergent (PSE)؛ حيث تزداد تدفقاتها يوما تلو الآخر، فمثلا: كان إجمالي تدفقاتها في السنغال في عام ٢٠١٣م، ٦٢,١٥ مليار فرنك سيفا (١١٣مليون دولار)، ثم ارتفعت في عام ٢٠١٨م لتصل إلى ١٣٧,٥ مليار فرنك سيفا (٢٥٠ مليون دولار) أي أربعة أضعاف بالمقارنة مع التدفقات عام ٢٠١٣م[١٧].

ومع ذلك كله، تبقى دولة فرنسا الشريكة المفضلة لدى الحكومة السنغالية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعتبر أيضا الدولة الأكثر مشاركة في إجمالي مخزون التدفقات الأجنبية لفترة ما بين (٢٠٠٠م و٢٠١٨م)؛ حيث بلغ فيها مقدار مخزون تدفقاتها ٢,٢٥٩,٣٩٠,٠٠٠ دولار[١٨] أي بمعدل ٤٢,٥٩٪ من إجمالي المخزون. ولهذه الزعامة لفرنسا تفسيرات كثيرة لا يسعفني المقام لسردها.

(14) EVOLUTION DES INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS DANS LES PAYS DE L'UEMOAAU COURS DE LA PERIODE 2000-2011(BCAO) page: 29

(15) Rapport du FMI no 08/209, page 16

(16) site: afrique la tribune, le lien: https://afrique.latribune.fr/afrique-de-l-ouest/senegal/2019-05-08/senegal-chine-les-echanges-commerciaux-et-les-ide-maintiennent-leurs-tendances-haussieres-816488.html#:~:text=S%C3%A9n%C3%A9gal-,S%C3%A9n%C3%A9gal%2DChine%20%3A%20les%20%C3%A9changes%20commerciaux%20et%20les,IDE%20maintiennent%20leurs%20tendances%20haussi%C3%A8res&text=Au%20cours%20d'ann%C3%A9e%202018,rapport%20%C3%A0%20l'ann%C3%A9e%202017.

(١٧) صحيفة لموند الفرنسية، الرابط:
https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/01/29/en-visite-au-senegal-le-president-turc-confirme-ses-ambitions-africaines_6027644_3212.html

(١٨) موقع خزانة دولة فرنسا، مقال بعنوان: تعريف دولة السنغال –٢٠٢٠م، الرابط:
https://www.tresor.economie.gouv.fr/PagesInternationales/Pages/237a0cc2-cd73-4403-869c-dcda992bf42a/files/a3b3de65-8a41-4b8e-a397-c2525a08a0aa?fbclid=IwAR0q4P4cN41gb8uLklYdOLjCPPAV-LD_S5rmvjM1zZZ5dyU0W4j-Yw0awKE

آثار وباء كوفيد١٩ في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال

ولقد حطّ كوفيد١٩ رحله في السنغال -بعد أن ظهر في الصين وزار عددًا كبيرًا من أقطار العالم- بتاريخ: ٢ مارس ٢٠٢٠ بحالة إصابة واحدة مستوردة من فرنسا، فاندلع به العداد ثم استمر في التزايد يومًا بعد يوم إلى الآن (شهر يونيو)، حيث وصل إجمالي المصابين في التاريخ ذاته إلى ٦٥٨٦ حالة إصابة مؤكدة مع شفاء ٤٢٩١ منها و١٠٥ حالات وفاة[١٩].

وأخذت الحكومة إثر ذلك تدابير احترازية كغيرها من الدول للحد من انتشار الجائحة في ربوع السنغال؛ ففرضت حظر التجوال على الشعب مع إغلاق الحدود: برًّا وجوًّا، فترتَّبت على ذلك تداعيات اقتصادية موجعة أدت إلى تعثر الاستثمار الأجنبي المباشر بل الاقتصاد كله، ولكن يصعب في هذا الصدد تقدير آثار كوفيد١٩ في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال؛ إذ الحكومة ممثلة في دوائرها الإحصائية لم تصدر حتى الآن معلومات إحصائية تتعلق بتأثر الاقتصاد السنغالي عمومًا فضلاً عما تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن الأخير تأثر بالوباء في عدة نواحٍ، منها:

الجانب التأسيسي: من المعلوم أن دورة الشركة تمر على ثلاث مراحل أساسية: مرحلة التأسيس والتشغيل ثم التصفية حكمًا كان أو حقيقة. وكان المستثمرون الأجانب الجدد قبل مجيء الفيروس متوغلين في الإجراءات القانونية والإدارية لتأسيس شركاتهم قبل الشروع في المرحلة التالية، ولكن تعلقت أمورهم فجأة دون أي تطور ملموس بمجيء الفيروس. فمثلا شركة Africa Turkey trading And Investement مملوكة للمستثمرين الأتراك الجدد في السنغال، فبعد أن قاموا بجميع المستلزمات الإدارية والقانونية لتأسيس الشركة ثم شراء الأرض بغية الشروع في إقامة المصنع للدخول في طور التشغيل، سافروا إلى تركيا للغرض المذكور لشراء أدوات البناء، وتوفير خطط إنتاجية للمصنع وغيرهما من المواد الخام، ولكن لم يتمكنوا لحد الوقت الذي أكتب فيه هذه الأسطر من الرجوع إلى السنغال لإكمال ما تبقى من الإجراءات؛ نظرًا للظروف الكوفيدية الحالية التي حتّمت على الجميع البقاء في البيوت والأوطان. فهذه تعتبر خسارة كبيرة؛ حيث اختلطت عليهم حاليًّا جميع الأوراق بعد أن قاموا بدراسة جدوى معمّقة للمشروع؛ فحددوا الاستثمارات المطلوبة بأسعارها السوقية وقتئذ مع العوائد المتوقعة في مستقبل آمن بناء على تلك المعطيات، سيضطرون للبدء من جديد في إيجاد دراسة جدوى أخرى؛ نظرًا للتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن، فيرجعون إلى الوراء مع حيرة شديدة بمزيد من النفقات، فلا يدرون أي رِجل يقدمونها أو يؤخرون، في الوقت الذي كان من المتوقع الشروع في مرحلة

(19) Communiqués de Presse N°119 du Ministère de la Santé et de l'Action sociale : Point de Situation sur le COVID-19, le lien des Communiqué

التشغيل وتحصيل العوائد. ويعني ذلك أن الشركة ومن على شاكلتها قد تعثرت ودخلت في معمعة قبل بداية نشاطاتها بسبب الأزمة الصحية.

الجانب التشغيلي: ونعني بذلك أن الشركات الأجنبية التي تجاوزت المرحلة الأولى ثم بدأت في العمل لجني الأرباح وتحقيق العوائد مع التمتع بشيء من الاستقرار المالي الذي يمكّنه من الصمود أمام الاضطرابات. تتفاوت درجات تأثرها بمدى علاقة الشركة بالقرارات والتدابير الاحترازية التي أصدرتها الحكومة. وبناء على ذلك تكون الاستثمارات المباشرة الأجنبية في القطاع السياحي أشد تضررًا بالكوفيد لصدمة القرارات الاحترازية اللاسعة التي ضربت ظهرها مباشرة؛ فسببت له الشلل الكامل في شتى فروعه بعد تعليق الرحلات الجوية ومنع التنقل بين المدن السنغالية مع فرض التباعد الاجتماعي، فانخفضت قيمة مبيعاته إلى الصفر خلال ثلاثة أشهر ونيف التي مرت على وجود كورونا فيروس في السنغال. ويقدر معدل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥م[٢٠] بـ٨,١٩ مليار فرنك سيفا سنويًّا (١٤مليون دولار)[٢١]. لا شك أن توقف نشاط القطاع بمعدل ١٠٠٪ فترة الوباء سيؤدي إلى خسارة كبيرة لتلك التدفقات، بالإضافة إلى انخفاض حاد في قيمة المبيعات في المستقبل والتي ستؤثر سلبًا في ميزانية الشركات كما قد تؤدي إلى تصفية بعضها إذا لم تحصل على الدعم المناسب لوضعها.

عمومًا فالشركات الأجنبية العاملة في القطاع الخدمي هي الأكثر عرضة للخسارة؛ لتوقف نشاط القطاع بجميع مجالاته بنسبة أكثر من ٩٠٪ باستثناء الخدمات المصرفية المالية؛ حيث باتت نسبة التوقف فيها تقدر بـ٥٠٪ ثم النقل بنسبة٧٠ ٪[٢٢].

ومن المشاكل التي قد تعاني منها الشركات الأجنبية جراء الوباء خصوصًا الشركات التي تتعامل مع الحكومة في إقامة المشاريع الكبيرة للدولة (الصناعة والمقاولة): مشكلة استلام ذممها الدورية لدى المدين في الظروف التي تعاني فيها السنغال من الركود الاقتصادي؛ حيث أصبحت الحكومة في مسيس الحاجة إلى النقد أكثر من أي وقت مضى لضمان سياستها التوسيعية، وقد تعجز لسداد ديون تلك الشركات؛ فتضطر إلى تأجيل دفع مستحقات الشركات إلى أجل غير مسمى، وهذا قد يدخل المستثمرين في تيه لما عليهم من الديون للمؤسسات المالية التي تموّلها لتنفيذ المشاريع؛ فيصعب عليها تحصيل قروض أخرى من تلكم المؤسسات لسد ثغراتها في مشاريع أخرى واستئناف مشاريع جديدة. ومن جانب آخر قد يضطرون أيضًا

(20) Dalberg Global Development Advisors: LE MARCHE DE L'INVESTISSEMENT D'IMPACT EN AFRIQUE DE L'OUEST Etat des lieux, tendances, opportunités et enjeux actuels. Page: 16

(٢١) يلاحظ أن التاريخ قديم نوعًا ما، وكان الأولى استخدام بيانات أكثر حداثة، ولكن بعد البحث في مظان المعلومات لم أظفر بشيء أحدث منها، فاضطررت للاستئناس بها حتى أبرز من خلالها الأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال في القطاع السياحي.

(22) RAPPORT COVID-19 CHAMBRE COSULAIRE REGIONALE –UEMOA, page: 23

إلى تأجيل مواعيد تسليم بعض مشاريعهم إلى مدة أطول؛ نظرًا للانقطاع الحاصل في عملهم بسبب النقص في المواد الأولية التي كانوا يستوردونها من الخارج بتوقف حركات السفن والطائرات وكذلك الأشخاص.

إلا أن هناك بعض الشركات الأجنبية الرابحة في هذه الأزمة على وجه التحديد الشركات الفرنسية المتعددة الجنسيات العاملة في مجال تجارة المواد الغذائية، مثل: شركة كارفور وأوشان (Auchan وCarafour) وغيرهما؛ لأنه في الوقت الذي قلّصت الحكومة أوقات عمل الأسواق المحلية إلى ساعات محدودة في بداية الأزمة ثم إغلاقها في بعض الأيام في الأسبوع لما اشتدت الأمور، قد سمحت فيه لتلك الشركات الأجنبية بالعمل في جميع الأوقات عدا ساعات حظر التجوال وكذلك في كل أيام الأسبوع السبعة بدعوى أنها أكثر انتظام وملاءمة للاحترازات الصحية المأمور بها؛ فاضطر الناس جميعًا إلى التوجه نحو سوبر ماركات لتلك الشركات، فارتفعت قيمة مبيعاتها في الوقت الذي يشهد الجميع تقريبًا انخفاضًا حادًّا في حجم مبيعاتهم.

الخاتمة

فما ذكرته يعتبر غيضًا من فيض آثار وباء كوفيد ١٩ في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال في الوقت الراهن، وتتلخص باختصار في أربعة أمور:

١- انخفاض في قيمة المبيعات جراء التوقف المفاجئ للنشاطات.

٢- ضعف الإنتاج لأغلب الشركات لانقطاع سلسلة الإمدادات بالمواد الأساسية المستوردة مع انخفاض الطلب الكلي والجزئي وعدم التمكن من تصدير المنتجات النهائية إلى الخارج ٣- احتمالية عدم تحصيل ذممها لدى المدينين خاصة الحكومة؛ نظرًا للأوقات الصعبة التي تمر بها البلاد حاليًّا بسبب الركود الاقتصادي.

٤ - الاضطراب الحاصل في التزاماتها التي تخص مواعيد تسليم المشاريع.

ويتوقع أيضًا أن يغير المستثمرون سياساتهم وتوجهاتهم في الاستثمار الأجنبي المباشر لما أخذوا من الدروس والعبر في الأزمة الصحية العالمية؛ حيث استنتجوا خطورة عملية نقل الشركات (Delocalisation)؛ إذ توقف فجأة جميع شركاتهم المنقولة إلى العالم الخارجي إثر الحجر الصحي بلا سابق إنذار، والذي أدى إلى عدم إمكانية نقل المنتجات إلى بلدانهم الأصلية؛ لذلك يفكرون جميعًا في تغيير النمط نحو إعادة توطين الشركات (Relocalisation)؛ بحيث ستقل الخسائر في حال حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل. ويترتب على هذا المنحى الجديد الذي يريد المستثمرون أخذه: سحب تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي من الدول المضيفة والانقطاع النسبي بتقليلها أو الكلي عن هذه الآلية لعملية التمويل.

لذلك قد نشاهد في الأعوام القادمة تراجعًا حادًّا من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصًا تلك الموجهة إلى إفريقيا؛ لاحتمال أن يدوم الفيروس فيها أكثر من اللازم لضعف إمكانات حكوماتها لمواجهة وباء كوفيد١٩ وتداعياته ولطبيعة الحياة الاجتماعية فيها.

ولكن بنظري أعتبر إرادتها للتوجه نحو آلية جديدة مجرد ردة فعل إثر تأثرهم بالضربات الكوفيدية العنيفة وأنها غير قابلة للتنفيذ لأمرين اثنين:

الأمر الأول: إن حقيقة العالم الذي نعيش فيه الآن ترفض ذلك تمامًا؛ إذ هي كتلة واحدة بمثابة جسد واحد في ظل العولمة التي فرضت على الجميع الانفتاح على الآخر.

الأمر الثاني: القاعدة التي وضعها تقريبًا جميع المستثمرين أمامهم، ومفادها: «تقليل تكلفة الإنتاج مع تحقيق أكبر عائد ممكن» وتحقيق هذا المبدأ الرأسمالي لا يمكن في أي حال من الأحوال إلا بنقل بعض أجزاء الشركة إلى مناطق وجود الأيادي العاملة الرخيصة وتوفر الموارد الأولية فيها بأسعار بخس.

ثبت المراجع:

١) الاستثماري الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، محمد عبد العزيز عبد الله، دار النفائس والتوزيع- الأردن-، ط: ١

٢) أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة: ١٩٩٢-٢٠١٠م، نورية عبد محمد

٣) صحيفة لموند الفرنسية، الرابط:

https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/01/29/en-visite-au-senegal-le-president-turc-confirme-ses-ambitions-africaines_6027644_3212.html

٤) الموقع الإخبار الرسمي لحكومة السنغال، رقم المرسوم: 562-2000 °n، الرابط:

http://www.jo.gouv.sn/spip.php?article567#:~:text=Le%20d%C3%A9cret%20n%C2%B0%202000%2D562%20du%2010%20juillet%202000,d'organisation%20et%20de%20fonctionnement.

٥) موقع خزانة دولة فرنسا، مقال بعنوان: تعريف دولة السنغال -٢٠٢٠م، الرابط:

https://www.tresor.economie.gouv.fr/PagesInternationales/Pages/237a0cc2-cd73-4403-869c-dcda992bf42a/files/a3b3de65-8a41-4b8e-a397-c2525a08a0aa?fbclid=IwAR0q4P4cN41gb8uLklYdOLjCPPAV-LD_S5rmvjM1zZZ5dyU0W4j-Yw0awKE

6) Foreign Direct Investment Development, Policies in the Arab Countries, Alasrag, Hussien

7) Déterminants des investissements extérieurs au maroc: approche analytique et empirique sur le secteur industrielMustapha MAGHRITIFaculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Rabat-Agdal - Thèse de Doctorat en Economie Internationale le lien: https://www.memoireonline.com/07/12/6040/m_Determinants-des-investissements-exterieurs-au-maroc-approche-analytique-et-empirique3.html

8) L'investissement direct étranger au service du développement OPTIMISER LES AVANTAGES, MINIMISER LES COÛTS, Synthèse, édité par: (OCDE) ORGANISATION DE COOPÉRATION ET DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUES

9) CADRE GENERAL DE L'INVESTISSEMENT DU SENEGAL, Direction de la Promotion des Investissements

10) ActuEntreprises N°05, DIRECTION DE L'APPUI AU SECTEUR PRIVE

11) ActuEntreprises N°22, DIRECTION DE L'APPUI AU SECTEUR PRIVE

12) EVOLUTION DES INVESTISSEMENTS DIRECTS ETRANGERS DANS LES PAYS DE L'UEMOAAU COURS DE LA PERIODE 2000-2011(BCAO) page

13) Rapport du FMI no 08/209
14) Communiqués de Presse N°119 du Ministère de la Santé et de l'Action sociale : Point de Situation sur le COVID-19, le lien des Communiqué
15) Dalberg Global Development Advisors: LE MARCHE DE L'INVESTISSEMENT D'IMPACT EN AFRIQUE DE L'OUEST Etat des lieux, tendances, opportunités et enjeux actuels.
16) RAPPORT COVID-19 CHAMBRE COSULAIRE REGIONALE –UEMOA
17) site:afriquelatribune,lelien:https://afrique.latribune.fr/afrique-de-l-ouest/senegal/2019-05-08/senegal-chine-les-echanges-commerciaux-et-les-ide-maintiennent-leurs-tendances-haussieres-816488.html#:~:text=S%C3%A9n%C3%A9gal-,S%C3%A9n%C3%A9gal%2DChine%20%3A%20les%20%C3%A9changes%20commerciaux%20et%20les,IDE%20maintiennent%20leurs%20tendances%20haussi%C3%A8res&text=Au%20cours%20d'ann%C3%A9e%202018,rapport%20%C3%A0%20l'ann%C3%A9e%202017.
18) Direction générale du trésor France, lien: https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/SN/indicateurs-et-conjoncture
19) investissements directs à l'étranger, le lienhttps://fr.wikipedia.org/wiki/Investissement_direct_%C3%A0_l%27%C3%A9tranger#Historique

تحرك الأزهر في إفريقيا: المحفزات والآليات

شيماء عبد الهادي -كاتبة وإعلامية - مسؤول الملف الديني - بوابة الأهرام - القاهرة.

تعد مؤسسة الأزهر إحدى المرجعيات الإسلامية في العالم، وداخل إفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص، وذلك انطلاقًا من دورها التاريخي في الدعوة ونشر الإسلام. ومنذ عام ٢٠٠٥، اعتمد الأزهر إستراتيجية جديدة لدوره في دول القارة الإفريقية، ترتكز على إعادة النظر في نظام إرسال المبعوثين، وآلية طرح رسالة الدين الإسلامي الوسطي مع نشر ثقافة السلام والتسامح والتعايش المشترك. وترتكز هذه الإستراتيجية أيضاً على توسيع مجالات التعاون مع المؤسسات الدينية الرسمية في دول القارة، وذلك لتعزيز دور الأزهر على الصعيدين الديني والسياسي.

وإذا أخذ في الاعتبار أن إفريقيا تضم نحو ٥٤ دولة، ثمة صعوبة في حصر ودراسة التنسيق بين الأزهر وبين كل مؤسسة دينية بشكل منفرد. لذا يسعى هذا التقرير إلى بيان دور الأزهر في إفريقيا، عبر توضيح منطلقات وأسباب هذا الدور، إلى جانب توضيح أدواته المختلفة وأخيرًا مرتكزات تعزيز وتطويره.

أولاً: الأزهر وإفريقيا... اختراق لمحاربة التطرف

يتحرك الأزهر في قارة إفريقيا وفق إستراتيجية قائمة على ثلاث ركائز أساسية: الأولى؛ نشر الإسلام ومذاهبه الوسطية، أما الركيزة الثانية؛ فتتمثل في تحقيق الأمن والسلام عبر ضبط المفاهيم وتصحيح التأويلات، وأخيرا؛ ترسيخ مبدأ المواطنة والتسامح.

وإذا كانت الركيزة الأولى للإستراتيجية تعبر عن الدور التقليدي للمؤسسة الدينية الإسلامية، وتناظر المؤسسات الدينية المسيحية الأخرى، إلا أن ركني المواطنة والأمن، كإطار يجمع كافة أبناء المجتمع من مختلف الأديان للعيش المشترك، يجسد تطورًا في تحرك الأزهر. ويعبر هذان الركنان عن رؤية الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، والذي يعول على القيادات الدينية الكبرى في العالم لإصلاح الوضع الصعب الذي أفسدته الحروب والنزاعات.

وهو ما علق عليه اللورد جون سينتامو رئيس أساقفة كنيسة يورك بالمملكة المتحدة، خلال لقائه برفقة الدكتور منير حنا مطران الكنيسة الأسقفية بمصر وشمال إفريقيا والقرن الإفريقي، بشيخ الأزهر في ١٩

يناير ٢٠٢٠، بأن الدكتور أحمد الطيب، تمكن من كسر حدة التوتر بين أتباع الأديان من خلال ترسيخ الحوار المشترك مع المؤسسات الدينية الكبرى في العالم[١].

وتعاني القارة الإفريقية من خطر الجماعات الإرهابية، مع تشوه الصورة الحقيقية للإسلام خاصة في غرب القارة. وتشكل إفريقيا بمشكلاتها الاجتماعية – العرقية والاقتصادية والسياسية، مسرحا لبزوغ وإعادة تموضع الجماعات الإرهابية ذات الصبغة العالمية، مثل تنظيمي: القاعدة وداعش بفروعهما المختلفة. وتتجلى هذه النتجية في ظهور نحو تسع عشرة جماعة إرهابية تعتمد الدين الإسلامي غطاء لها، وتتوزع ولاءاتها بين القاعدة وداعش، وتتخذ معظمها شمال القارة الإفريقية مركزًا لها.

ولما كانت المواجهة العسكرية والأمنية لهذه الجماعات أمرًا ضروريًّا، باتت هناك حاجة ملحة لاعتماد المواجهة الفكرية، ركنًا أساسيًّا في الحرب على الإرهاب والتطرف. وهناك يظهر بجلاء دور مؤسسة الأزهر وأدواتها المختلفة، إلى جانب التنسيق مع المؤسسات الدينية في دول إفريقيا، كمدخل مناسب لهذه المعركة. فالأزهر يمتلك المقومات الفكرية الدينية، التي أسهمت في تعزيز مكانته بين الطوائف المسلمة داخل شعوب القارة الإفريقية.

وتتطلب هذه الإستراتيجية العمل على تجديد الخطاب الديني الموجه إلى دول القارة الإفريقية، بما يحدث نقلة نوعية في التعامل مع المعتقدات والتأويلات التي تشوه الدين الإسلامي وتفقده جوهره القائم على التسامح والعدل والمساواة.

وهنا، تجدر الإشارة إلى جهود الأزهر في رصد وتقصي الجماعات الإرهابية في إفريقيا، وذلك عبر تأسيس «مرصد الأزهر لمكافحة التطرف».

وبحسب تقرير صادر عن وحدة اللغات الإفريقية بمرصد الأزهر لمكافحة التطرف، تعد منطقة دول الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، مسرحًا للجماعات المسلحة الساعية إلى ما يسمى بـ«دولة الخلافة العابرة للحدود» بحسب منظورهم. وأشار التقرير الصادر في نهاية ٢٠١٩، تحت عنوان: «مرصد الأزهر: التهديدات الأمنية تهدد مستقبل القارة الإفريقية»، إلى أن عدد العمليات التي نفذتها التنظيمات الإرهابيّة في منطقة الساحل وجنوب الصحراء، ارتفع من ٩٠ عملية عام ٢٠١٦ إلى ١٩٤ عملية في ٢٠١٧، ثم ارتفع إلى ٤٦٥ عملية في العام ٢٠١٨ [٢].

---

(١) الطيب: الأزهر يتواصل مع كافة المؤسسات الدينية لتحقيق الأمن والسلام العالمي، **بوابة الأهرام**، ١٩ يناير ٢٠٢٠، مؤسسة الأهرام، انظر الرابط التالي:
http://gate.ahram.org.eg/News/2351047.aspx

(٢) «مرصد الأزهر: التهديدات الأمنية تهدد مستقبل القارة الإفريقية – حصاد ٢٠١٩»، وحدة اللغات الإفريقية بمرصد الأزهر، يونيو ٢٠٢٠، انظر الروابط التالية:
https://www.dostor.org/3122168
https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3066158/1/%D9%85%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%87%D8%B1--%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9

وتشير الإحصائيات أيضاً إلى ارتفاع أعداد الضحايا جرّاء تلك العمليات من ٢١٨ قتيلًا في ٢٠١٦، إلى ٥٢٩ قتيلًا في ٢٠١٧، ثم ١١١٠ قتلى في ٢٠١٨. ولفت آخر تقرير عن مرصد الأزهر لمكافحة التطرف إلى أنه منذ يناير حتى يونيو ٢٠٢٠، شهدت إفريقيا ٢٦٠ عملية إرهابية، أسفرت عن ٣٦١ قتيلاً، و٣٦ مصابًا إلى جانب ٢٤ مختطفًا. وبحسب تقرير المرصد، جاء شهر يناير في المرتبة الأولى بـ٧٧ عملية إرهابية، تلاه فبراير بـ٢٦ عملية إرهابية، ثم مارس بـ٢٤، وأبريل ٣٥ عملية إرهابية، ومايو ٣٤ عملية، وأخيرا يونيو بـ ٢٨ عملية إرهابية[٣]. وجاءت خسائر الجماعات الإرهابية في إفريقيا، نتيجة المواجهات الأمنية نحو ١٩٢ قتيلا و٧٤ معتقلاً خلال الفترة من يناير حتى يونيو ٢٠٢٠ [٤].

وبالنظر إلى جغرافية العمليات الإرهابية في إفريقيا يمكن القول إنها تتركز في دول الشمال: مصر والجزائر وتونس وليبيا، وفي الغرب: مالي ونيجيريا وساحل العاجل والنيجر وبروكينا فاسو والكاميرون، أما في الوسط: الكونغو الديمقراطية وموزمبيق، وفي إقليم الشرق: الصومال وكينيا وأوغندا[٥].

ثانيًا: تحرك الأزهر داخل إفريقيا: الأدوات

سبق وتم الإشارة إلى أن ثمة صعوبة في حصر ودراسة تنسيق مؤسسة الأزهر مع كل مؤسسة دينية في إفريقيا داخل دولها ٥٤. ولكن، يمكن الوقوف على تحرك الأزهر داخل إفريقيا، من خلال طرح أدواته، والتي يمكن حصرها في: الوافدين والمبتعثين، والقوافل الدعوية والإغاثية، ومرصد الأزهر والمنظمة العالمية لخريجي الأزهر.

١- التعليم... الوافدون والمبتعثون

تهتم مؤسسة الأزهر بتقديم الدعم للطلاب الوافدين من كافة أنحاء العالم، وذلك بالتعاون بين مجمع البحوث الإسلامية وقطاع مدينة البعوث الإسلامية وجامعة الأزهر والرواق الأزهري.

ويعمل الأزهر على تأهيل الطلاب الوافدين وترشيد فهمهم للإسلام، وفق منهجية علمية وسطية. وبحسب أحدث الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مؤسسة الأزهر فإن ٦٥٪ من الطلاب الوافدين قدموا من إفريقيا، كما أن ٧٥٪ من المبعوثين الأزهريين للعالم يذهبون إلى القارة الإفريقية[٦]. وترجع علاقة الأزهر بأبناء القارة الإفريقية إلى السنوات الأولى لنشأته، حيث توافد أبناء الشمال الإفريقي إلى أروقة الجامع الأزهر

(٣) المرجع السابق.

(٤) «القارة الإفريقية تحت مجهر مرصد الأزهر في يونيو ٢٠٢٠»، وحدة اللغات الإفريقية بمرصد الأزهر، تقرير غير منشور، يونيو ٢٠٢٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) إحصائية رسمية غير منشورة، المركز الإعلامي لجامعة الأزهر.

لتلقي العلوم الشرعية والعربية[٧]. وقد تم إنشاء رواق المغاربة للطلاب الوافدين من: برقة، وطرابلس، وتونس، والجزائر، ومراكش، وموريتانيا. ومع انتعاش الحركة العلمية للجامع الأزهر في عهد المماليك، احتلت دول القارة الإفريقية مكانة بارزة في أروقة الجامع الأزهر.

كما تم إنشاء رواقي السنارية والدارفورية لطلبة السودان، ورواق «دكارنة صليح» لطلاب إقليم بحيرة تشاد، ورواق الفلاتة لطلاب إفريقيا الوسطى، فضلاً عن رواق البرنية لطلاب برنو بإقليم غرب إفريقيا، بالإضافة إلى أروقة البربر والجبرتية.

ويبلغ عدد الطلاب الوافدين من إفريقيا للدراسة بالأزهر عام ٢٠١٩، نحو ٧٧٤٢ طالباً وطالبة يدرسون في المراحل التعليمية المختلفة والدراسات العليا، من ٤٤ دولة إفريقية[٨]. وتشير الإحصائيات الرسمية عن مؤسسة الأزهر، إلى أن ٢٤٣٣ طالبا وطالبة يدرسون عبر منحة كاملة، مقابل ٥٣٠٩ على حسابهم الخاص[٩]. (انظر الجدول رقم ١)

جدول رقم (١): طلاب الدول الإفريقية في الأزهر ٢٠١٨-٢٠١٩[١٠]•

الدولة	عدد	المنح	على نفقاتهم
السودان	٥٣٢	٨٨	٤٤٤
الجزائر	١١٣	٢٧	٨٦
المغرب	٢٣	٦	١٧
الصومال	٨٧٣	١٨٢	٦٩١
جزر القمر	٢٤٩	٩٧	١٥٢
جيبوتى	٥٤	٢٨	٢٦
ليبيا	٣١٣	٤٧	٢٦٦
موريتانيا	١٣	١١	٢
جنوب السودان	١٣	١٠	٣
أوغندا	١٨٢	١١٨	٦٤
النيجر	٢١٠	٩٩	١١١
السنغال	٣٤٧	١٩٨	١٤٩
الكاميرون	٦٣	٣١	٣٢
الكونغو الديمقراطية	١١	١٠	١

(٧) **الأزهر الشريف** .. دور ريادي في القارة الإفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، أبريل ٢٠١٩، انظر الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/189042?lang=ar

(٨) إحصائية رسمية غير منشورة عن مؤسسة الأزهر.

(٩) المرجع السابق

(١٠) • تم تجميع المادة بواسطة الباحثة من إحصائيات رسمية غير منشورة عن مؤسسة الأزهر

الدولة	عدد	المنح	على نفقاتهم
الكونغو برازافيل	٢	ـــــ	٢
الجابون	٧	٣	٤
إفريقيا الوسطى	٤٢	٣٦	٦
أنجولا	٣١	٦	٢٥
إثيوبيا	٦٧	٨	٥٩
أريتريا	١٤٥	٣٨	١٠٧
بوروندي	٤٨	٤٠	٨
بنين	١٦٢	٣٤	١٢٨
بوركينا فاسو	٣١٤	١٥٤	١٦٠
تشاد	١٤٥	٨٤	٦١
تنزانيا	٨٣	٥٥	٢٨
توجو	٧٢	٢٠	٥٢
جنوب إفريقيا	٢٣	٥	١٨
رواندا	٣٩	٢٦	١٣
زامبيا	٣	١	٢
زيمبابوى	٢	ـــــ	٢
سيراليون	٢٦	٢٢	٤
غامبيا	٥١	٣٠	٢١
غانا	٧٤	١٦	٥٨
غينيا بيساو	١٦	٧	٩
غينيا كوناكرى	٣١٢	١١٣	١٩٩
ساحل العاج	١٥٩	٦٦	٩٣
كينيا	١٥٠	٤٠	١١٠
ليبريا	١٧	١٠	٧
مالى	٢٠٣	١٤٧	٥٦
مدغشقر	١٣	٧	٦
موزمبيق	٦	٦	ـــــ
نيجيريا	٢٤٩٥	٤٧٧	٢٠١٨
مالاوى	٣٨	٣٠	٨
مورشيوس	١	ـــــ	١

وبلغ عدد الدارسين الأفارقة في مرحلة التعليم قبل الجامعي (المعاهد)، وتشمل: رياض الأطفال، والابتدائي والإعدادي والثانوي والقراءات، ٣٤٧٨ طالبا وطالبة، أما في المرحلة الجامعية فوصل نحو ٣٤٨٣، وأخيرا بلغ عددهم في مرحلة الدراسات العليا ٧٨١ طالبًا وطالبة[١١].

(١١) المرجع السابق

وخصص الأزهر ٥٦٢ مبعوثاً لـثلاثين دولة إفريقية، كذلك يشرف على ١٦ معهداً دينيا في القارة، من أصل ٢٣ معهداً على مستوى العالم[١٢]. وتوجد المعاهد الدينية الأزهرية بإفريقيا في كل من: الصومال وتنزانيا وجنوب إفريقيا وتشاد ونيجيريا والنيجر وأوغندا، وذلك وفق بروتوكولات تعاون بين مصر وهذه الدول[١٣].

وتتولى مؤسسة الأزهر الإشراف على المعاهد فنيًّا، ويشمل: وضع المناهج التعليمية، وطبع وتوزيع الكتب الدراسية، وإرسال مدرسين للقيام بالعملية التعليمية. (انظر الجدول رقم ٢)

جدول رقم (٢): عدد المعاهد الأزهرية في الدول الإفريقية [١٤]

الدولة	عدد المعاهد	المدينة
تنزانيا	١	دار السلام
الصومال	١	قرضو
النيجر	١	جوتا
جنوب إفريقيا	٥	كيب تاون / درين / بريتوريا / بورث إليزابيث
نيجيريا	٤	ميدوغري / كانو/ ألورن / شاكي بولاية أويو
أوغندا	١	ماساكا
تشاد	٣	إنجامينا/ سار / أبشة

كما عقدت جامعة الأزهر عددًا من الاتفاقيات العلمية مع بعض الجامعات في شرق إفريقيا، منها اتفاقية مع جامعة سوزا بجزيرة زنجبار بتنزانيا في مجال الدراسات الإفريقية، وأخرى مع جامعة عبدالرحمن السميط بتنزانيا أيضاً في مجال الدراسات العربية والإفريقية.

ورغم أن غالبية الطلاب الأفارقة يدرسون العلوم الشرعية، إلا أن اختيار الدراسة لا تتدخل فيه مؤسسة الأزهر، بل إن المنح التي تقدمها لكل دولة تقتصر على العدد فقط، ولكن اختيار الدراسة يقع بناء على رغبة الطالب أو الطالبة[١٥].

وفي الوقت الذي يقبل الأزهر قدوم طالبات للدراسة لديه، وذلك خلافًا لمؤسسات أخرى في العالم الإسلامي التي تطلب وجود محرم، إلا أن هذه الميزة النسبية لا تفعل بالقدر المطلوب، فلا يزيد نسبة الطالبات على ١٠٪ من إجمالي الأفارقة الذين يأتون إلى مصر للدراسة بالأزهر. وفي المقابل، تكشف الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مؤسسة الأزهر، تراجعًا واضحًا لعدد المبعوثين إلى دول إفريقيا.

(١٢) ٦ آلاف وافد في «الأزهر» و١٦ معهداً دينياً في القارة السمراء و٦٥ مكتبة «هدية الأوقاف» إلى الأفارقة، جريدة الوطن المصرية، فبراير ٢٠١٩، انظر الرابط التالي:
https://www.elwatannews.com/news/details/3976612

(١٣) تتولى الدولة بناء المعهد أو المعاهد وتأثيثها، ثم ترسل سفارتها في مصر مذكرة رسمية إلى مؤسسة الأزهر، تطلب منها الإشراف على المعهد وإدارته لوجيستيا.

(١٤) تم تجميع البيانات بواسطة الباحثة من إحصائيات رسمية غير منشورة من مؤسسة الأزهر، كما تعذر الحصول على عدد طلاب هذه المعاهد.

(١٥) لقاء خاص بين الباحثة ومسؤولي المركز الإعلامي بجامعة الأزهر.

ففي عام ١٩٧١ – ١٩٧٢، كان هناك ما يقرب من ١٥٠٠ مبعوث من الأزهر إلى إفريقيا، ثم تراجع هذا العدد إلى نحو النصف تقريبًا، إذ وصل عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ إلى ٤٣٦ مبعوثًا لـثلاثين دولة، فيما بلغ إجمالي العدد عن العام ٢٠١٨ – ٢٠١٩ نحو ٥٣٦ مبعوثًا لـثلاثين دولة أيضاً[١٦].

وتكشف المقارنة هنا بين تلك الإحصائيات الرسمية عن تراجع ملحوظ في عدد المبعوثين من الأزهر إلى دول القارة الإفريقية، على عكس ما كان متوقعًا له، فضلاً عن تركز الدعوة على دول دون غيرها.

وتأتي دول: نيجيريا، وتشاد، والكاميرون والسنغال في مقدمة الدول التي تحظى بعدد أكبر من المبعوثين، فيما لا توجد دول: المغرب، والجزائر، وتونس وليبيا على خريطة المبعوثين،

٢- القوافل الدعوية والإغاثية

يوجه الأزهر قوافل طبية وإنسانية إلى العديد من البلاد الإفريقية، بهدف تقديم المساعدات دون تفرقة دينية. وتهدف تلك القوافل بشكل عام إلى تعزيز ثقافة السلم والتعايش بين المسلمين وأبناء الديانات الأخرى من خلال توضيح تعاليم الإسلام الصحيحة التي تحض على ذلك. وتسعى هذه القوافل أيضاً إلى المساعدة في تحصين هذه المجتمعات وبخاصة الشباب، من الحركات الإرهابية، كما تشجع المسلمين على الاندماج بشكلٍ إيجابي وفعَّال في المجتمعات التي يعيشون فيها. وتضم القوافل أيضاً مجموعات علمية أزهرية متخصصة في الشريعة الإسلامية وعلومها إلى جانب نخبة من الأطباء.

ويتحدث علماء الأزهر لغة الدولة التي يقومون بزيارتها، كما تركز هذه القوافل على الدول التي تشهد بعض الصراعات الثقافية على المستويات الدينية والعرقية في إفريقيا مثل: نيجيريا، وتشاد، وجنوب إفريقيا، وإفريقيا الوسطى، وقد أرسل الأزهر ٨ قوافل خلال الفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ إلى[١٧]:

- إفريقيا الوسطى في ٢٤ يونيو ٢٠١٥.
- جنوب إفريقيا في ٥ يوليو ٢٠١٥.
- تشاد في يوليو ٢٠١٥.
- كيب تاون بجنوب إفريقيا في يوليو ٢٠١٥.
- نيجيريا ٢٣ أبريل ٢٠١٦.
- كينيا في أبريل ٢٠١٨.
- بوركينا فاسو في فبراير ٢٠١٨.
- تشاد في أبريل ٢٠١٨.

(١٦) تقارير الحصاد السنوي عام ٢٠١٩، **مؤسسة الأزهر**، يناير ٢٠٢٠

(١٧) المرجع السابق

٣- مرصد الأزهر[١٨]

في عام ٢٠١٥ أسس الأزهر مرصدا لمكافحة التطرف، ليكون أحد أهم دعائم دوره في قارة إفريقيا.

ويعمل المرصد بـ«١٢ لغة» من بينها «اللغات الإفريقية» التي بواسطتها يتم التعرف على جميع ما يصدر عن الجماعات الإرهابية في إفريقيا، ومن ثم مواجهتها فكريًا بنفس هذه اللغات، وعلى رأسها (اللغة السواحيلية في شرق إفريقيا، ولغة الهوسا في غربها).

ويتابع المرصد جميع إصدارات هذه الجماعات سواء المرئية منها أو المسموعة أو المقروءة، وتحليلها وتفنيدها والرد عليها من خلال نخبة متخصصة في الشريعة الإسلامية. وتناول المرصد أيضاً من خلال متابعاته قضية اللاجئين وخصوصًا لاجئي إفريقيا الفارين من ويلات الإرهاب. وركز في إصداراته المختلفة على ضرورة حل قضية اللاجئين في إطار البُعد الإنساني والمعايير الأخلاقية، مناشدًا الحكومات أن تحمي جميع المهاجرين الأفارقة من العنف العنصري، ومن الاستغلال والسخرية منهم، واحتجازهم أو إعادتهم قسرًا إلى بلدانهم، وإعطائهم الحقوق المكرسة لهم قانونًا.

ويعمل المرصد أيضاً على تنظيم العديد من الندوات والبرامج التثقيفية، حيث نظم في أبريل ٢٠١٩، ندوة بعنوان: «دور الأزهر في دعم ثقافة السلام ومكافحة التطرف في إفريقيا»، وذلك بمدينة البعوث الإسلامية، في إطار البرنامج التثقيفي والتوعوي الذي يقدمه المرصد للطلاب الوافدين. ونظم أيضاً البرنامج التثقيفي الثاني للوعي بظاهرة التطرف ومخاطرها في نوفمبر٢٠١٩ لطلاب مدينة البعوث الإسلامية بالأزهر، بهدف توعيتهم بخطورة ظاهرة الإرهاب والتطرف. واستعرض هذا البرنامج أبرزَ الحركات والجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تنشط داخل القارة الإفريقية، كما ناقش أهم المرتكزات الفكرية التي ينطلق منها هؤلاء الأشخاص، وسبل مكافحة تلك القوى الظلامية.

وإلى جانب هذه البرامج والندوات، أصدر مرصد الأزهر، مقطعَينِ مصورَيْنِ بلغة الهوسا يستهدف منطقة غرب إفريقيا، حيث جماعة بوكو حرام النيجيرية، والآخر باللغة السواحيلية يستهدف منطقة شرق إفريقيا، حيث حركة الشباب الصومالية، للرد على أفكارهم المختلفة.

من ناحية أخرى، ركز مرصد الأزهر على الرسائل الموجهة للشباب الإفريقي، والتي تهدف إلى توعيتهم بأهم القضايا المعاصرة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تروج لها الجماعات المتطرفة، بالإضافة إلى حملات تهدف إلى إحياء القيم المجتمعية والأخلاقية، وبلغت ٦ إصدارات باللغتين العربية والسواحيلية.

واهتم المرصد أيضاً بترجمة العديد من المقالات وسلسلة من الردود الشرعية على الأسئلة المثارة في وسائل الإعلام، خاصة القضايا التي تبثها الجماعات الإرهابية باللغة السواحيلية، تناولت موقف الإسلام من

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول المرصد الأزهر انظر الرابط التالي: http://www.azhar.eg/observer

العلمانة والديمقراطية وحرية التعبير، وأصحاب الديانات الأخرى وحقوق الإنسان، والفنون، والسياحة، وغيرها من الموضوعات التي تعمل الجماعات الإرهابية على تأويلها.

٤ - المنظمة العالمية لخريجي الأزهر[١٩]

تعد المنظمة العالمية لخريجي الأزهر منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٧ برئاسة فضيلة الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، أحد أبرز الأدوات لمتابعة خريجي الأزهر، واستمرار التواصل بينهما. وأولت المنظمة العالمية لخريجي الأزهر اهتمامًا خاصًا بالطلاب والمتخرجين من الدول الإفريقية، حيث تنتشر فروعها في ١٢ دولة إفريقية، هي: تشاد، والسودان، ومالي، وجزر القمر، والصومال، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، وجنوب إفريقيا، ورواندا، ونيجيريا، وتنزانيا، وكينيا، والنيجر. ونظم الأزهر من خلال مجمع البحوث الإسلامية والمنظمة العالمية لخريجي الأزهر، العديد من الدورات التدريبية للأئمة الأفارقة، لتأهيلهم لمواجهة أفكار الجماعات المتطرفة وما تروجه من شبهات، والتعامل مع القضايا والمسائل الفقهية المستجدة.

واعتمدت هذه الدورات على المنهج المستنير، الذي يحترم التعددية الدينية والمذهبية والفكرية، ويدعم التعايش السلمي المشترك بين الشعوب، ويبرز سماحة وإنسانية الإسلام، كما تم دعم هؤلاء الأئمة بمجموعة من المؤلفات الأزهرية التي ترسخ لوسطية الإسلام واعتداله واحترامه للآخر.

ثالثا: آليات التفعيل

يتضح من العرض السابق أن تحرك الأزهر في إفريقيا، يعتمد بالأساس على الجانب الدعوي – الديني، كدور تقليدي لمؤسسة دينية. ورغم أهمية هذا التحرك، إلا أن ثمة ضرورة لوضع إستراتيجية ممتدة لإعادة تطوير دور الأزهر في إفريقيا. وتشير الإحصائيات إلى أن الأزهر يمتلك من المقومات التي تؤهله لبناء قدرات طلاب إفريقيا، بما يخدم خطط التنمية في بلدانهم. حيث يتبع الأزهر جامعة علمية بها ٨٤ كلية للبنين والبنات في أغلب محافظات جمهورية مصر العربية، تضم كليات غير شرعية، في معظم التخصصات، مثل: الطب والهندسة والعلوم، والصيدلة، والتي يمكن أن تستوعب آلاف الطلاب والطالبات الأفارقة.

وهنا، تبرز أهمية إعاة النظر في طرح وتقديم المنح، حيث يمكن أن تخصص نسبة منها لدراسة العلوم غير الشرعية، كعامل جذب للطلاب الأفارقة، بما يحقق بناء الفرد علميًّا ودينيًّا في آن واحد. كما تبدو هناك أهمية تخصيص أيضاً نسبة من المنح للفتيات، بما يحقق مبدأ المساواة في تلقي العلم بين الذكر والأنثى، مما سيكون له أكبر الأثر في إعادة بناء القيم الثقافية للفرد. وهنا تجدر الإشارة أيضاً، إلى أن جامعة الأزهر

(١٩) انبثقت فكرة المنظمة خلال الملتقى العالمي الأول لخريجي الأزهر الذي انعقد في الفترة من ١٢ إلى ١٤ ربيع الأول ١٤٢٧هـ الموافق ١١ إلى ١٣ أبريل ٢٠٠٦م بالقاهرة، انظر لمزيد من التفاصيل حول المنظمة العالمية لخريجي الأزهر وأنشطتها؛ في الرابط التالي: https://azhargraduates.org/waag_new/

تستقبل بين جنباتها غير المسلمين في مرحلة الدراسات العليا، وهو ما يمكن الترويج له في إفريقيا، لاستقبال طلاب في هذه المرحلة من غير المسلمين، وهو ما يعزز أيضاً فكرة المواطنة لدى الفرد الإفريقي.

خاتمة

يتضح من العرض السابق أن تحرك الأزهر في إفريقيا، يعتمد بالأساس على الجانب الدعوي – الديني، كدور تقليدي لمؤسسة دينية. ورغم أهمية هذا التحرك، إلا أن ثمة ضرورة لوضع إستراتيجية ممتدة لإعادة تطوير دور الأزهر في إفريقيا. وتشير الإحصائيات إلى أن الأزهر يمتلك من المقومات التي تؤهله لبناء قدرات طلاب إفريقيا، بما يخدم خطط التنمية في بلدانهم. حيث يتبع الأزهر جامعة علمية بها ٨٤ كلية للبنين والبنات في أغلب محافظات جمهورية مصر العربية، تضم كليات غير شرعية، في معظم التخصصات، مثل: الطب والهندسة والعلوم، والصيدلة والإعلام، والتي يمكن أن تستوعب آلاف الطلاب والطالبات الأفارقة. وهنا، تبرز أهمية إعادة النظر في طرح وتقديم المنح، حيث يمكن تخصيص نسبة منها لدراسة العلوم غير الشرعية، كعامل جذب للطلاب الأفارقة، بما يحقق بناء الفرد علميًّا ودينيًّا في آن واحد. وتنطلق أهمية هذا التوجه، في بناء دور تنموي للأزهر، إلى جانب الدعوي، عبر بناء المواطن والشباب الإفريقي في مجالات الطب والهندسة والعلوم. فالمتتبع لمناهج التعليم في كليات جامعة الأزهر، يرى أنها تضم أيضاً العلوم الشرعية، مما يساعد في البناء المزدوج للطلاب الأفارقة، ويعزز دوره تنمويًّا في دول القارة، التي تعاني الحروب والصراعات والنزاعات الداخلية الإثنية والدينية إلى جانب الإرهاب، الذي وجد في البيئة الإفريقية أرضا للنمو، مع تصاعد معدلات الفقر والبطالة والتردي الاقتصادي بشكل عام.

الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، يستقبل محمد عبدالله فرماجو، رئيس جمهورية الصومال، خلال زيارته للقاهرة.

٢١ أغسطس ٢٠١٧